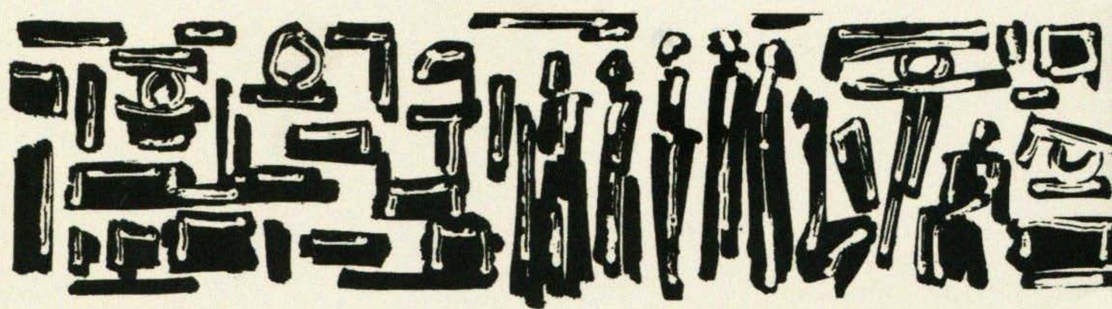
مهدي عامل

في تمرحل التاريخ







في تمرحل التاريخ

مهدي عامل

في تمرحل التاريخ

(مخطوطة)

تقديم وإضاءة: د. فيصل درّاج

دار الفارابي

الكتاب: في تمرحل التاريخ

المؤلف: مهدي عامل

تقديم وإضاءة: د. فيصل درّاج

الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان

الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان

ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)

ص.ب: 3181/ 11 ـ الرمز البريدي: 2130 1107

e-mail: info@dar-alfarabi.com

www.dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: 2001

الطبعة الثانية: شباط 2013

ISBN: 978-9953-71-980-1

المحتويات

توضيح

أواخر عام 1973 أصدر مهدي عامل القسم الأول، «في التناقض»، من دراسته «مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني». وكان قد أنجز هذا القسم صيف 1971.

وفي صيف 1972 أنجز القسم الثاني، «في نمط الانتاج الكولونيالي»، من هذه الدراسة، الذي لم يصدره إلا في العام 1976. ومع القسم الثاني كان قد كتب صفحات عدة من «في تمرحل التاريخ» الذي كان من المفترض أن يشكل القسم الثالث من دراسته الواحدة.

بين تاريخ كتابة هذه الصفحات (1972) واستشهاد مهدي عامل (1987) أكثر من خمسة عشر سنة. وبين استشهاد مهدي عامل ونشرنا اليوم لهذا الكتاب غير المكتمل اثنتا عشرة سنة ونيف.

السؤال الذي قد يطرحه القارئ علينا، والذي من حقه أن يطرحه، هو سؤالان:

أولاً: لماذا لم يعمل مهدي عامل على إنجاز هذا القسم الثالث من دراسته بعد إنجاز قسميها، الأول والثاني، علماً بأنه لم يتوقف عن الكتابة، بل أصدر، بعد القسم الثاني، أي بعد «في نمط الانتاج

الكولونيالي»، أكثر من خمسة كتب، وكان على وشك إصدار كتابه «نقد الفكر اليومي» الذي كان أول ما سعينا إلى إصداره (1988) بعد استشهاده؟

ثانياً: لماذا تأخرنا، أو انتظرنا اثنتي عشرة سنة كي نعمدَ إلى إصدار هذا القسم الثالث من دراسته؟

في مقدمة القسم الأول «في التناقض» من دراسته لأثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني، يقول مهدي عامل:

«ما كنت أودّ اجتزاء القسم الأول من هذه الدراسة لأدفع به إلى النشر قبل انتهائها بكاملها، لولا أنني رأيت البحث يتشعب ويطول على مدى أعوام، فيقودني إلى استكشاف ميادين ما كنت في البدء واعياً ضرورة استكشافها. فتركت نفسي يتحكم بها منطق البحث، لا أخضعه لإرادة ذاتية، بل أخضع نشاط الفكر لموضوعيته»[1].

يشير مهدي بوضوح، أولاً، إلى أنه لم يكتب دراسته كأقسام، إنما كبحث مفتوح على ما يستدعيه منطقه الداخلي وضروراته المعرفية. ويعلمنا، ثانياً، أن بحثه هذا أخذ يقوده «إلى استكشاف ميادين» جديدة، ما كان «واعياً ضرورة استكشافها»، وأن «منطق البحث» يُخضع «نشاط الفكر لموضوعيته».

هكذا اجتزأ مهدي عامل القسم الأول، ثم القسم الثاني، من دراسته القائمة بسياقها الواحد، شاعراً بنوع من الإكراه مرجعه لا ذاتيته، بل إدراكه بأن القسم الثالث من بحثه سوف يطول ويتأخر

---

(1) مهدي عامل: «مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني. القسم الأول: في التناقض». دار الفارابي، بيروت ط1، 1973، ص5.

جراء ما راح يتكشف عن منطق البحث من ضرورات تستدعي استكشاف مزيد من الميادين، أي من الاطلاع والقراءة، والتفكير في تعقدات الواقع.

إلى ما يقوله مهدي مما له علاقة بمقتضيات البحث، نضيف ما نعرفه عن انشغاله بكتابات فكرية كانت، رغم حؤولها دون عودته إلى «في تمرحل التاريخ»، ذات أهمية ملحة، وربما كان بعضها على مساس بميادين استكشافها يخص بحثه في التاريخ وتمرحل التناقض السياسي فيه، أو التحالفات الطبقية أو غير ذلك من الأمور التي كان يعالجها في هذا القسم الثالث من دراسته.

انشغل مهدي عامل، مثلاً، بمناقشة أبحاث ندوة الكويت التي عقدت حول موضوع «أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي» (نيسان 1973). لقد رأى في هذه الندوة، وبسبب موضوعها وعدد الذين فكروا فيه، حدثاً من غير الجائز أن «يمر دون إشارة»، أي دون مناقشة تنتج معرفة ببنية الفكر العربي.

استغرقت مناقشة ندوة الكويت الفكرية مهدي عامل، وبدل المقال، أصدر عام 1974 كتاباً تحت عنوان دالّ على ما أوصلته المناقشة إليه: «أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازيات العربية؟».

ومع اندلاع الحرب الأهلية في لبنان انشغل، كمفكر ملتزم، بالبحث في أسباب هذه الحرب. ولعل هذا البحث الذي تناول في القسم الأول منه «النظرية في الممارسة السياسية» شكل ميدان استكشاف لدراسة «أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني»، كما لعلاقة الفكر بالتاريخ. كأن مهدي عامل لم يترك القسم الثالث من دراسته «في تمرحل التاريخ» إلا على الورق. ذلك أنه كان يبحث، في الواقع اللبناني، جوانب وأشكال من هذا التمرحل على قاعدة الصراع الطبقي الذي اتخذ في لبنان، حسب تفكيره، شكلاً طائفياً هو شكله التاريخي.

أصدر مهدي كتابه «النظرية في الممارسة السياسية. بحث في أسباب الحرب الأهلية في لبنان» عام 1979. وراح يتابع بحثه في هذه الحرب المدمرة، وأسبابها المختلف عليها، ليصدر كتابه «في الدولة الطائفية» عام 1986. وكان يعمل منذ العام 1980 على الأعداد لكتابه «نقد الفكر اليومي» الذي كان بالنسبة إليه كما البحث في أسباب الحرب الأهلية، ميدان استكشاف جديد لعلاقة الفكر بالتاريخ.

قبل اغتياله كان مهدي على وشك انجاز كتابه «في نقد الفكر اليومي» وكان قد عقد العزم على العودة إلى «في تمرحل التاريخ» لإنجازه.

ولأن «نقد الفكر اليومي» كان شبه منجز، فقد عملنا على إصداره سريعاً. بينما ترددنا في إصدار ما كتبه «في تمرحل التاريخ»، كون صفحاته القليلة أقرب ما تكون بداية تؤسس لموضوعها وتمهد لمعرفة كان مهدي يسعى لانتاجها.

المفكر. د. فيصل درّاج، صديق مهدي الذي حاوره في حياته وناقشه، شفاهاً وكتابة، في أكثر من مسألة اختلف معه عليها، والذي يعمل، حالياً، على دراسة مفهوم التاريخ عند مهدي عامل، تكرّم بالتقديم لكتاب مهدي هذا، وبالتعليق على موضوعه بما يسعف على تلمس معرفة طرح الكتاب بعض أسئلتها.

قلنا، أخيراً، ننشر الكتاب غير المكتمل، ربما تساند ما كتبه المفكر الصديق، بحب وموضوعية، مع ما طرحه المفكر الشهيد وشكلا منطلقاً لبحث آخر يتابع إنتاج المعرفة في موضوعة التمرحل التاريخي. أو ربما شكلا حافزاً لحوار فكري لما أنتجه مهدي عامل من معرفة. حوار طالما دعا إليه مهدي وتمناه، وكانت حياته ثمناً له.

في نهاية كلمتي التوضيحية هذه، أود أن أشير إلى أنني في إعداد

مخطوطة هذا الكتاب للنشر التزمت بما التزمت به قبلاً في إعداد مخطوطة «نقد الفكر اليومي»، لجهة وضع العناوين الفرعية عند قراءة البروفات جرياً على عادة مهدي. وقد توخيت هنا، شأني هناك، أن تكون هذه العناوين وقدر الإمكان، من جمل مهدي ومفرداته.

يمنى العيد

بيروت 26/ 11/ 2000

مهدي عامل ومفهوم التاريخ

د. فيصل دراج

احتل مفهوم التاريخ حيزاً أساسياً في مشروع مهدي عامل، من ناحية، الموقع الذي يفصل بين التصور الماركسي للتاريخ والتصورات المغايرة له، وهو، من ناحية ثانية، المفهوم الذي شرح به مهدي مواضيع متعددة. فالمفهوم قائم وهو يؤوّل ابن خلدون، وله حضوره الكافي ـ وهو يكشف آلية «نمط الإنتاج الكولونيالي»، بقدر ما هو أساسي في شرح «الطائفية» و«الدولة الطائفية». إضافة إلى هذا، فإن احتفال مهدي بمفهوم التاريخ لا ينفصل عن موروث ماركسي، رأى في علم التاريخ العلم الوحيد. كل هذا، جعل مهدي يؤكد المعنى النظري للتاريخ، ويعزله، في صياغته المادية، عن صياغات أخرى، ليس آخرها؛ التصور التجريبي له.

اعتماداً على هذا، فإن الوثائق التاريخية والمعلومات وآليات البحث، لا معنى لها خارج تصور نظري دقيق للتاريخ، أي خارج تحديد دقيق لمضمون نظرية التاريخ، التي هي أساس كل تحليل مشخص. ولا اختلاف في الأمر، عند الالتفات إلى العمل السياسي، الذي يقصد إلى تحويل تشكيلة اجتماعية محددة، بما يقضي ذلك من معرفة الحاضر، والوقوف على الأسباب التي أنتجته في الماضي، وصولاً إلى المستقبل المجسّد لتشكيلة اجتماعية أخرى.

ولم يكن مهدي، فيما سعى إليه، غريباً عن الاجتهادات الماركسية اللامعة، التي تبدأ ببناء «الموضوع النظري»، المصاغ من جسم نظري متعدد المفاهيم، بغية شرح الحركة الفعلية للحقل الذي يقاربه. وبالتالي، فإن للتاريخ موضوعه النظري، المطلوب بناؤه من أجل معرفة الحركة الفعلية للسيرورات الاقتصادية والإيديولوجية والسياسية. والأمر الأساسي هنا هو التمييز بين «الموضوع النظري» للتاريخ وبين المواضيع الفعلية والمشخصة التي تأخذ «صفة تاريخية»، لارتباطها بزمن ومكان معين. والخطأ، كل الخطأ، يأتي من المطابقة بين هذين الحقلين المختلفين، ذلك أن التاريخ لا يقوم حيث يُرى، بل في مكان آخر، تراه المفاهيم ولا يراه غيرها.

نقدَ مهدي في دراسته «الاستعمار والتخلف» وفي القسم الثاني منها، إيف لاكوست، الذي رفض أن يرى في التخلّف أثراً للاستعمار وحده. يبني مهدي نقده على نقد معنى التاريخ الذي يأخذ به الباحث الفرنسي، ولهذا يقول: «بمعنى آخر، أنه في رفضه علاقة السببية بين الاستعمار و«التخلف» يتبنّى المفهوم التجريبي للسببية في تفسيره للظاهرات التاريخية. وفي هذا خطر على علمية المنهج التاريخي قد يؤدي، كما في مشكلة «التخلف»، إلى تعليل التاريخ بشكل خاطىء، إن لم نقل إلى استحالة فهمه». (مقدمات نظرية. ص: 413). ويعيد مهدي تصوره الخاص به في كتابه «في الدولة الطائفية»، حيث ينتج معرفة غير مسبوقة وهو يساجل غيره، كان يكتب: «إن التاريخي ليس عامل تفسير إلا بقدر ما يفعله فعله في البنيوي. فقوانين البنية هي، في نهاية التحليل، الأسباب وعوامل التفسير الأساسية، في مصادفات ـ ولا أقل في صدف ـ ملموسة تعمل». (ص: 162).

ويزيد مهدي تصوره للتاريخ وضوحاً وهو يؤوّل ابن خلدون كأن

يكتب: «من السهل تحديد السبب في إطار مفهوم تجريبي للتاريخ. فبما أن التاريخ، في مثل هذا المفهوم، تاريخ حدثي، فالسبب فيه حدث. معنى هذا أن علاقة السببية بين الأحداث هي، إن وجدت، علاقة تتابع بينهما، يتحدّد فيه الحدث السابق كسبب، واللاحق كأثر... أما في إطار المفهوم العلمي للتاريخ، الذي يحاول ابن خلدون إنتاجه، فمن المستحيل أن يكون السبب حدثاً. إنه علاقة اجتماعية محددة، بها تتولد الأحداث، فتخرج إلى ظاهر الأحداث مرئية غير مترابطة. والعلاقة هذه ليست مرئية بالعين التجريبية. ولئن ظهرت في الأحداث، أو ما بينها، ففي شكل هي فيه غير ما هي في حقيقتها الفعلية، أي في واقعها العلمي». (ص: 16 ـ 17).

يتحدث مهدي عن «علمية المنهج التاريخي» وعن «الخطر» الذي يهدّدها، ويرى الخطر في تلك المطابقة العمياء بين «العين التجريبية» و«الحقيقة العلمية»، ذلك أن التاريخ لا يُدرس في تلك السببية الخطية بين السبب والأثر، بل يدرس في البنى الاجتماعية التي «تموضع» فيها الحدث، مما يجعل من قراءة البنى الاجتماعية شرطاً لإنتاج المعرفة العلمية. بهذا المعنى، تكون صياغة مفهوم علمي للتاريخ مقدمة للبحث النظري الصحيح، وإلا سقط البحث في التجريبية أو المثالية. وفي حالة الخطأ التجريبي يخلط الباحث التحليل التاريخي بحكاية مأخوذة بالزمن والمكان والحدث. أما في الحالة الثانية، أي المثالية، فإن الباحث يتوه في عموميات كثيرة، تعتقد أنها تمارس العلم التاريخي، بينما هي شكل من أشكال فلسفة التاريخ لا أكثر.

شكلان من التصور، لا تختلف آثارهما، يتعاملان مع التاريخ. الشكل الأول هو التصور الهيجلي للتاريخ، المتكىء على مقولتين أساسيتين هما: الاستمرارية المتجانسة والحاضر التاريخي. تفكر هاتان المقولتان التاريخ كـ «وسط» تتابع فيه الأشياء متجانسة، كما لو كان التاريخ «زمناً أساسياً» أو «زمناً قاعدياً»، تقف فوقه ظواهر

اقتصادية وسياسية تضاف إلى بعضها، بما يوافق الاستمرارية المتجانسة ويمتثل إليها. وعلى هذا، فإن أية ظاهرة تاريخية هي تعبير عن «الزمن القاعدي» وتجسيد له. هذا الزمن متجانس، كما يرى هيجل، لأنه يحمل مشروعاً عاقلاً، قوامه الفكرة المطلقة، التي تتحكم بالحوادث، بشكل تحقق التاريخ، وتؤمّن استمراريته. وفي هذا التصور، لا ضرورة لبناء نظرية في التاريخ، فكل شيء واضح وشفاف، يعبّر عن «المشروع» الكامل، الذي يسعى إلى غاية معينة. وهذا ما يجعل هيجل يساوي بين مفهوم التاريخ («الموضوع النظري»: التاريخ) والموضوع الواقعي (المعارك أو الانقلابات السياسية). إضافة إلى ذلك، فإن هذا التصور تجريبي، لأنه يعطي صفة «تاريخي» إلى أي حدث، يعلن عن المشروع النهائي للتاريخ. بهذا المعنى، فإن هيجل لا يلتفت إلى الأحداث التي لا «تعبّر» عن المشروع، ويبالغ في تأكيد الأحداث التي تسير في اتجاهه.

متكىء على قراءة معينة للماركسية، تعامل مهدي عامل مع مفهوم مختلف للتاريخ. فقد رأى، أنه لا يمكن شرح واقع معين، بمجرد الذهاب إلى الأسباب الماضية التي أنتجته، أو التوقف أمام الآثار المستقبلية التي يمكن أن تصدر عنه. فحتى يستطيع التحليل السياسي الركون إلى شرح تاريخي، على الأخير أن يبدأ ببناء الموضوع الذي يريد معالجته، وعليه أولاً أن يبيّن المعيار الذي يجعل من شرط تجريبي معين شرطاً تاريخياً، وأن يحدّد أيضاً المبدأ الذي يجعل من الشرط هذا منعطفاً، لا «في التاريخ»، بل منعطفاً تاريخياً.

وفي هذا التمييز بين منعطف تاريخي و«منعطف في التاريخ»، أراد مهدي تأكيد أمرين، يقول أولهما: إن التاريخي هو ما ينتج تحولات تاريخية نوعية، لا تعيد إنتاج العلاقات الاجتماعية القائمة، بل تنتج جديداً لم يكن ملموساً في زمن مسبق. فتاريخية الأحداث لا توجد فيها من حيث هي أحداث، بل في الآثار الاجتماعية «اللامسبوقة»

الصادرة عنها. فكثير من الأحداث، حتى لو بدت صاخبة، لا تستحق صفة التاريخي، طالما أنها بدأت وانتهت دون أن تجري تحويلاً في البنية الاجتماعية. ويقول ثانيهما: إن التمييز، وعلى الصعيد النظري، بين التاريخي العارض والتاريخي الجوهري، إن صح القول، ضروري من وجهة نظر الثورة الاجتماعية، لا بمعنى إنتاج المعرفة الموافقة فقط، بل بمعنى قراءة الظواهر الاجتماعية والتدخل العملي فيها، من أجل نقلها من مستوى «الثورة الظاهرية» إلى مستوى الثورة الحقيقية.

يقول مهدي في مقدمة الطبعة الثالثة لـ «مقدمات نظرية»: «لقد حدّدت نمط الإنتاج الكولونيالي كشكل تاريخي مميز من نمط الإنتاج الرأسمالي، هو بالضبط شكل الرأسمالية المرتبطة ارتباطاً تبعياً بنيوياً بالإمبريالية، في تكوّنها التاريخي وفي تطورها الراهن أيضاً». (ص: 11). إن تحديد «نمط الإنتاج الكولونيالي» هو تحديد التاريخ في «موضوعه النظري»، أو هو تحديد «التاريخ الكولونيالي» في تحديده كموضوع نظري. ويتضح هذا التحديد التاريخي المزدوج بالتوقف أمام السطور التالية، حيث يظهر التحديد الأول في قول مهدي: «لو أردنا أن نحدّد بإيجاز طبيعة هذه المرحلة لقلنا إنها مرحلة الضرورة التاريخية في انتقال القيادة الطبقية فيها من البرجوازية ومشتقاتها، إلى الطبقة العاملة بالذات، . . .» (ص: 12). تحيل هذه السطور، رغم تحوّطاتها، إلى التاريخ المباشر، أو إلى التاريخ التجريبي، بلغة مهدي، الذي لا يبدو واضحاً إلا في المفاهيم النظرية التي تصوغه. ويتكشف التحديد الثاني في قول مهدي: «لذا أرى أن الفرضية النظرية التي انطلقت منها أبحاث ما زالت في طور الاختبار التاريخي. . .» (ص: 12). إن كلمتي: الفرضية والاختبار لا تحيلان أبداً على الواقعي والمرئي والملموس، بل إلى العمل النظري الذي يعيّن التاريخ كـ: موضوع نظري.

استناداً إلى مفهوم التاريخي بنى مهدي «فرضيته» عن «نمط الإنتاج

الكولونيالي»، إن لم يبنِ «فرضيته» وهو يتأمل التاريخ في بنائه النظري. ولعل الفرق الذي أقامه بين التصور «النظري» للتاريخ، أي العلمي، والتصور التجريبي له، هو الذي أتاح له أن يقدم قراءته الخاصة به لموضوع محدّد هو الطائفية. وفي هذا التصور، لن تكون الطائفية ظاهرة متجانسة مكتفية بذاتها تنتقل، متجانسة، من زمن «تاريخي» إلى آخر، بل ظاهرة لا تاريخ لها، لأن تاريخها الحقيقي يقوم في البنية التي تشكلها. فالبنية الاجتماعية تعطي الطائفية معنى يوافقها، يختلف عن ذلك القائم في بنية أخرى سابقة. يقول مهدي، وهو يربط الطائفية ببنية لها موقع الأولوية بالنسبة إليها: «لكل ظاهرة تاريخها. فلماذا لا يكون «للطائفية» أيضاً تاريخ (خاص بها)؟» أقول: أهم ما في هذا الوجه من الموضوع هو تحديد السؤال التاريخي، وتحديد كيفية طرحه، أو الشكل الذي فيه يُطرح... فإذا تحددّت بأنها، في واقعها الراهن، النظام السياسي الذي تمارس به البرجوازية الكولونيالية اللبنانية سيطرتها الطبقية، كان تاريخها، حينئذ، تاريخ هذا النظام بالذات. ومن الضروري التمييز، في هذا المجال، بين تاريخ هذا النظام وتاريخ تكوّنه... في الواقع التاريخي التجريبي، ليس من فاصل قاطع، باليوم أو بالبحث، بين الاثنين. ومع هذا، وبرغم صعوبة الفصل التجريبي في الواقع التاريخي الملموس بين الاثنين، لا بد من التمييز بينهما. والتمييز هذا معرفي لأنه مادي. وبهذا المعنى، فإن الطوائف ليست، في وجودها المؤسسي نفسه، قائمة بذاتها إلا لأنها قائمة في الدولة. لهذا كان تاريخ الطائفية تاريخ هذا النظام بالذات. لكن هذا التاريخ نفسه، تاريخ هذا النظام، لا يمكن فصله عن تاريخ مضاد، هو، بالتحديد، تاريخ الصراع الطبقي... إن تاريخ تكوّن الطائفية، كما نفهم، في أفقه المبيّن أعلاه، يعود، إذن، إلى أواسط القرن التاسع عشر، ولا أقول إلى حدث ما، أو إلى

مجموعة من الأحداث، كأحداث 1860، بل إلى بنية تتكوّن، أي بالتحديد، إلى بدايات تكون علاقات الإنتاج الرأسمالية. . .» (ص: 186 ـ 190).

يدور عمل مهدي حول التمييز بين التاريخ التجريبي، أو الوقائعي، الذي يردّ إلى أزمنة وأحداث، والتاريخ البنيوي، الذي تكوّنه عناصر متعددة، والذي لا يمكن أرجاعه إلى زمن تاريخي «واضح» ومكتفٍ بنفسه، فهناك باستمرار تلك المسافة بين تاريخ الظاهرة وتاريخ تكوّنها. وبسبب ذلك، فإن مهدي لن يقرأ الطائفية في لبنان في أزمنة ظاهرية محددة، مثل عام 1926، أو عام 1943، لكنه يذهب إلى زمن تكوّن علاقات الإنتاج الرأسمالية، في ظل تغلغل الرساميل الإمبريالية، وتفكك العلاقات الإقطاعية. . وهو في ذلك، يسعى، باجتهاد كبير، إلى إنتاج معرفة جديدة، رافضاً، بشكل قاطع، أن يساوي بين نظرية التاريخ والتاريخ الحدثي، على اعتبار أن الحدث في ذاته لا يساوي شيئاً. فالحدث يغدو تاريخياً، عند مهدي، حين يغيّر فعلياً وبشكل دائم العلاقات القائمة في الحقل الخاص به، ويؤثّر، تالياً، على مستقبل هذا الحقل نفسه. ولهذا يرفض أن يرى في أي حدث، حتى لو كان له ضجيج، حدثاً تاريخياً. ولن يتوقف، بالتالي، كثيراً، أمام «اليوم» الذي وضع فيه الدستور اللبناني ولا أمام يوم آخر، هو يوم الاستقلال. فهو يذهب إلى تاريخ آخر نسبي، لا يُرى، ولا يمكن تحديده بضبط كبير، كما يريد البعض، إلا باستدعاء سذاجة ضرورية، وهذا التاريخ هو «بدايات تكوّن علاقات الإنتاج الرأسمالية» ليقرأ فيه العلاقة بين الطائفية وعلاقات الإنتاج المادي، أي يقرأ تاريخ الطائفية في تاريخ آخر.

لم يكن مهدي مؤرخاً، لكنه حاول في عمله بناء نظرية في التاريخ. فالإشكالية النظرية التي صاغها، وهي: «نمط الإنتاج الكولونيالي» تتضمن، لزوماً، تصوراً لتاريخ معين، طالما أن «حكاية»

نمط الإنتاج الرأسمالي الكلاسيكي، أو الأوروبي، تختلف عن «حكاية» نمط الإنتاج التابع، المغاير له في الولادة وفي شكل التطور، والمختلف عنه في الآفاق أيضاً. يكتب مهدي في «مقدمات نظرية»: «ليس من الصعب أن نجد في الواقع التاريخي للبلدان «المتخلّفة» تبريراً لهذه الفرضية (نمط الإنتاج الكولونيالي)، فحوادث السنوات الأخيرة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، تشير بوضوح إلى وجود اختلافات جذرية في حركة تطور التاريخ، بين هذه البلدان وبلدان الغرب الرأسمالي. ومجرد وجود هذه الاختلافات يسمح لنا فعلاً بالشك في تماثل منطق تطور التاريخ في هاتين الفئتين من البلدان. من هذا الشك نشأت فرضية «نظام الإنتاج الكولونيالي»: إذا كان الاختلاف بين تطور بلدان «التخلف» وتطور بلدان الغرب الرأسمالي اختلافاً في منطق التاريخ نفسه، وجب بالضرورة أن يكون هذا الاختلاف بنيوياً، أي أن يكون أساسه اختلافاً في البنية الاجتماعية بالذات، أي في بنية الإنتاج الاجتماعي. فحركة التاريخ ليست في الحقيقة سوى حركة صيرورة البنى الاجتماعية إن التاريخ في حركته هو البنية الاجتماعية في صيرورة». (ص: 404 ـ 405).

يشير هذا المقطع الطويل، ربما، إلى فكرة «التاريخ الآخر»، التي حاول مهدي صياغتها نظرياً، ويجعل من «التاريخ» الحيّز الأساسي الذي يطرح فيه مهدي أسئلته، ويبحث فيه أيضاً عن الإجابات الموافقة. ولذلك يتحدث عن: الواقع التاريخي للبلدان «المتخلّفة»، الاختلافات الجذرية في حركة تطور التاريخ، الشك في تماثل منطق التاريخ، الاختلاف في منطق التاريخ، حركة التاريخ، التاريخ كصيرورة للبنى الاجتماعية... في هذا كله يتحدث مهدي عن «تاريخين»، لكل منهما أزمنته التاريخية والبنى الاجتماعية الخاصة، مدركاً، في اللحظة عينها، أن هذا التاريخ واحد وموحّد، في منطقه العميق، طالما أن «نمط الإنتاج الكولونيالي» تابع لنمط الإنتاج

الرأسمالي الإمبريالي. بهذا المعنى، فإن التاريخ الكولونيالي يشكل علاقة داخلية في التاريخ الرأسمالي، بقدر ما تشكل «البروليتاريا» علاقة داخلية في العلاقات الرأسمالية.

اتكاء على فرضية نظرية لا تقول بـ «تماثل منطق التاريخ»، كان على مهدي أن يقرأ التاريخين المختلفين، وأن يعتمد على «نظرية في التاريخ»، تسمح بهذه القراءة. ورأى في العلم، أي في «المادية التاريخية» الواجب تجديدها، طريقاً إلى هذه النظرية. يكتب وهو يبحث عن المعرفة: «وضرورة المنطق ليست ضرورة الواقع. غير أن تحقق هذه الضرورة المنطقية هو الذي يفرض على الفكر منهجاً محدداً في معالجته للواقع، ويحدد علمية الفرضية التي يلجأ إليها كأداة نظرية للمعرفة... وهنا تجب الملاحظة أن المعالجة العلمية لا تضع الفكر مع الواقع في مواجهة مباشرة، لأن الفكر لا يصل إلى الواقع إلا بإنتاجه لمفاهيمه النظرية عن طريق نقده للمفاهيم المتكوّنة». مقدمات نظرية. (ص: 405). إن نقد المفاهيم المتكوّنة هو الذي يخلق ذلك التوتر المبدع في فكر عامل، والذي يدفعه، في أكثر من مكان إلى تأكيد أن أفكاره لا تعارض أفكار ماركس أو لينين، بل تدرس ظاهرة معينة من وجهة نظر تختلف عن وجهة نظر «المركز الأوروبي». ولذلك يكتب: «إننا لا نحاول إطلاقاً فصل ماركس عن لينين. إلا أننا نؤكد أن لينين في كتابه الرائع «الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية» يطور فكر ماركس ضمن الخط الفكري الذي عالج فيه ماركس الرأسمالية وتعرض فيه إلى الكولونيالية، أي أنه عالج الاستعمار من وجهة نظر الرأسمالية، كتطور تاريخي ضروري لها. وليس همنا في بحثنا هذا دراسة مؤسسي الماركسية أنفسهم بل نحن نستعين بهم في فهم واقعنا التاريخي». (ص: 376). أو كان يكتب: «وربما قيل إننا نحرّف نص ماركس بتأويلنا له هذا التأويل واستنباطنا منه أفكاراً لا يحتويها...» (مقدمات نظرية. ص: 382).

وواقع الأمر أن مهدي، وهو يتأمل تاريخ البلدان المستعمرة ومآلها، كان يحاول أن يقرأ تاريخاً مميزاً يعيشه، ويسعى إلى بنائه نظرياً، من وجهة نظر «العلاقات الكولونيالية» وأفق تغييرها. كأن يكتب: «إن العملية التي بها ننتج فكرنا الماركسي اللينيني في محاولتنا فهم العلاقة الكولونيالية هي العملية التي بها نميز الفكر الماركسي اللينيني الذي منه ننطلق...» (مقدمات نظرية. ص: 175).

انطلاقاً من جدل التميّز والكونية يصل مهدي إلى «جوهر التاريخ» الذي يبحث عنه، أي يصل: إلى التاريخ المعوّق، إذ العلاقة الكولونيالية، وهي علاقة رأسمالية مميّزة، تعيد إنتاج علاقات التبعية إلى ما لا نهاية، إلا إن تمّ كسرها في شرط تاريخي «قادم»، أو يصل إلى التاريخ الموؤود، الذي يحيل على طبقة وسطى عربية وئدت، حال ولادتها، تاركة المكان لطبقة وسطى من نوع مختلف، هي البرجوازية الكولونيالية، إلى أن يصل، لاحقاً، إلى التاريخ المرغوب، وهو التاريخ الذي تتسيس فيه جميع المستويات الاجتماعية، في «حركة انجذابية»، تؤمن شروط التحويل الثوري في علاقات الإنتاج الاجتماعية...

تتعيّن الرأسمالية، الكولونيالية، في «نمط الإنتاج الكولونيالي» كموضوع شكلي ــ مجرد، أي كموضوع نظري. لكن مهدي، وهو يكشف عن آلية الموضوع وقوانين تكوّنه وتطوره وأشكال الطبقات فيه، يعتمد نماذج مشخصة، تؤمّن شكل العلمية التي يمكن تطبيقها على نماذج أخرى. كأن مهدي لا يسعى إلى تحليل تشكيلة اجتماعية رأسمالية من نوع خاص، بل إلى إنتاج خطاب علمي، يطبق على موضوعه المباشر، ويظل قابلاً للتطبيق على مواضيع مشابهة. وهذا ما يسوّغ له الحديث عن «قوانين»، أي عن «نظرية علمية»، تفسّر ظاهرة تاريخية، لها أشكال مختلفة. ولهذا، فإنه يقدم «نظريته»، أو «فرضيته العلمية»، كما يقول في أكثر من مكان، ويذهب إلى نماذج تطبيقية

محددة، أي إلى ما هو خاص، كي يختبر «فرضيته العامة». يكتب وهو يرى إلى «تحليل نموذج لبنان»: «ففي لبنان مثلاً، أو في جبل لبنان بشكل أدق، ظهرت الملكية الخاصة للأرض في شكلها الإقطاعي قبل بدء التغلغل الاستعماري، وتكوّنت طبقة متميزة من الإقطاعيين، في ظل السيطرة العثمانية، كانت النواة الاجتماعية للبرجوازية الكولونيالية اللبنانية. فالبرجوازية هذه لم تتكوّن في حركة تناقض وتصارع مع الطبقة الإقطاعية، بل كانت امتداداً لها، أو قل إنها كانت الشكل الطبقي الجديد الذي أخذ يتحول فيه الإقطاعيون، أو القسم الأكبر منهم، إلى برجوازيين رأسماليين من نوع خاص، أي من نوع كولونيالي مرتبط تبعياً بالبرجوازية الاستعمارية». (مقدمات نظرية. ص: 271). يقارن مهدي بين تاريخ رأسمالية معينة، هي البرجوازية اللبنانية، وتاريخ تشكل رأسمالية أخرى، كالفرنسية مثلاً، التي تحققت تاريخياً في صراعها مع الطبقة الإقطاعية وهزيمتها. والهدف الأساسي الذي يرمي إليه هو تبيان أن التاريخ التتابعي لا يشرح شيئاً، خاصة أن الفكر العربي، والماركسي منه، قرأ، غالباً، الظواهر، معتمداً على منطق التماثل، الذي يستلهم النموذج الأوروبي، حيث الرأسمالية نقض للإقطاع وطبقة لاحقة تتربع على أنقاضه.

يكتب مهدي: «لهذا النوع من المنطق التجريبي المثالي تخضع أغلب الدراسات عندنا... قد تتنوّع أشكال هذا المنطق أو تختلف من دراسة إلى أخرى، إنما الهيكل الأساسي منه يبقى واحداً، وهو هيكل تتابعي يعجز عن إدراك أية علاقة غير علاقة التتابع بين السابق واللاحق». (مقدمات نظرية. ص: 251). وفي هذا المنطق التجريبي، الذي ينقضه مهدي، تكون الرأسمالية هي أفق «الواقع التخلفي»، الذي أنتجه الاستعمار، وتكون الرأسمالية الوطنية، وهي مخترعة غالباً، هي وريث الطبقة الإقطاعية التي مضت. وهذا ما دفع

مهدي إلى البحث عن التاريخ وراء الأزمنة الشكلانية المتعاقبة، أي في البنى الاجتماعية الكولونيالية المتجددة، حيث يكون الحاضر ماضياً والماضي حاضراً، دون نزاع كبير. وعبّر عن هذا «التاريخ المعوّق» بتعبير محدد هو: البرجوازية الكولونيالية المتجددة، التي مهما تجددت تظل تابعة، وتنتج في تبعيتها تخلّفاً معيناً، يجعلها لا تصل إلى «الحالة الرأسمالية الأصلية» أبداً. وهذا التخلف المتجدد، كما يقول مهدي، ليس كمياً أو تأخراً زمنياً يمكن استدراكه، بل هو «تفارق بنيوي في الوحدة البنيوية المعقدة، يحدد التطور منها بشكل يظل فيه التفاوت دوماً قائماً». (مقدمات نظرية. ص: 287).

في دراسته عن ابن خلدون يكتب مهدي وهو يعلّق على «علم التاريخ عند العرب»: «يتبيّن لنا من النص السابق أن الطابع الغالب في هذا المفهوم للتاريخ هو الطابع الحدثي، سواء في ضرورة العناية بأخبار القبيلة وأيامها والتثبت من صحة النسب...، ويكون النقد، أي ضبط الخبر، في الحالتين، عن طريق الإسناد، الذي هو الرجوع في تسلسل نقل الخبر إلى أصله الأول». (في عملية الفكر الخلدوني. ص: 45). ويعلق بعد بعض السطور فيقول: «الخبر هو مادة المؤرخ، لأن الواقعة التاريخية (أو الواقع التاريخي) هي عنده الحدث، الذي هو فعل بشري. وحركة التاريخ، في هذا الضوء، هي تسلسل وتعاقب حدثي... والتسلسل الزمني يراعي في كتب التاريخ بصورة عامة». (ص: 45 ـ 46). كان مهدي قد كتب شيئاً قريباً من هذا في «مقدمات نظرية» حين قال: «ما نظننا بحاجة إلى الإكثار من الأمثلة، فكلها تكرر الهيكل نفسه من علاقة تتابع بين فكرين كان لقاء عرضي بينهما (حركة النقل في عهد المأمون، حملة بونابرت وبعثات محمد علي...) فكان الأول محدثاً للثاني، لمجرد كونه سابقاً عليه. وكان الثاني تكراراً للأول لكونه أتى بعده...» (ص: 252).

لا يشكّل الحدث بذاته موضوع المعرفة التاريخية. فما يجعل من

معرفة الحدث معرفة تاريخية هي إدراجه في ضرورته التاريخية، أي إدراجه في حركة التاريخ الاجتماعي، التي يمكن للنظر العلمي أن يتملكها معرفياً، وأن يرفعها إلى مستوى القانون العلمي. وعلى هذا، فإن البحث عن معنى التاريخ، وفي إطار «فرضية» «نمط الإنتاج الكولونيالي»، لا يقدم في تأكيد اليوم الذي حصل فيه الغزو الاستعماري للبلدان العربية، ولا في تعيين التاريخ الدقيق للمعارك ضده، ولا في أسماء الشخصيات الوطنية وسرد سيرها، بل في تحديد الأثر الناتج عن الغزو الاستعماري على البنى الاجتماعية العربية. وفي تحديد الأسباب التي جعلت هذا الأثر يأخذ صفة الديمومة. يقول مهدي في «مقدمات نظرية»: «إن تاريخ تكوّن هذه الطبقة الكولونيالية هو في حد ذاته تاريخ تكون العلاقة الكولونيالية نفسها، من حيث هي علاقة بنيوية من التبعية بين بنيتين اجتماعيتين مختلفتين...» (ص: 263). يستدعي مفهوم التاريخ إذاً مفاهيم لا تتشخصن مثل الطبقة الاجتماعية، التي تأخذ البنية الاجتماعية، في علاقتها بها، موقع الأولوية، والتي تردّ إلى بنية أخرى، تحكمها علاقة لا تكافؤ مستمرة. وهذا ما يجعل مهدي يقول: «فحركة التاريخ ليست في الحقيقة سوى حركة صيرورة البنية الاجتماعية. إن التاريخ في حركته هو البنية الاجتماعية في صيرورة». (مقدمات نظرية. ص: 405).

سؤال مباشر يطرحه بحث مهدي عن «نظرية في التاريخ» هو: ما جدوى التملّك المعرفي للتاريخ من وجهة نظر باحث ماركسي؟ أو: هل يحيل البحث عن «نظرية في التاريخ» إلى حقل معرفي خالص أم أنه يحيل على حقل آخر؟ تعطي كتابات مهدي كلها إجابة واضحة تنهض على قاعدته الواضحة: لا نظرية في السياسة دون نظرية في التاريخ، مؤكداً معرفة الواقع النظرية شرطاً أساسياً للسيطرة عليه وتحويله ثورياً. وعلى الرغم من أن مهدي من الذين يفصلون، وعلى

المستوى النظري، فصلاً باتراً بين الحقول المعرفية، حيث كل موضوع نظري متميّز يأخذ بجملة مفاهيم نظرية تميّزه من غيره، فإن تأكيده على الصراع الطبقي، وفي الممارسات جميعها، يجعل من نظريته في التاريخ لحظة سياسية نوعية، أي عملاً نظرياً يتعين فيه شكل معيّن من الصراع الطبقي. وهذا واضح في الفصل الأول من الجزء الثاني من «مقدمات نظرية» الذي عنوانه: «من علاقة الفكر بالواقع إلى الفكر بالفكر»، حيث يقول:

«فحقيقة التاريخ العلمية ليست فوق الطبقات وصراعها، بل هي في هذه الصراعات ذاتها، وعملية استكشافها هي في حد ذاتها موضوع صراع طبقي...» (ص: 253). وهذه الفكرة ليست بعيدة عن أطروحات آلتوسيرية ترى في الفلسفة صراعاً طبقياً في النظرية، أو ترى في الفلسفة مداخلة في السياسة، تربط الأخيرة بالعلم، وتعطي، بالتالي، الممارسة السياسية الوضوح النظري الذي تحتاجه. والأمر واضح، طالما أن الصراع الطبقي، تعريفاً، هو السياسة، وأن هذا الصراع يخترق المستويات الاجتماعية جميعها، بما فيها، طبعاً، النظرية والبحث عن معنى التاريخ.

ولعل علاقة النظرية بالسياسة، أو وحدتهما، بشكل أدق، أملت على مهدي أن يبدأ الجزء الثاني من «مقدمات نظرية» بالفصل الذي أشرنا إليه، وأن يبدأ الجزء الأول بفصل نظير، عنوانه «علاقة الفكر بالواقع». وقصد مهدي واضح في السؤال الذي يطرحه في الصفحة الأولى وفي الفصل الأول من الجزء الأول: «كيف يكون الفكر على علاقة تفاعل مع الواقع وهو في تطوره مستقل عنه؟ إذا قبلنا بتطور موضوعي للتاريخ خاضع لقوانين علمية محددة ـ وهذا ما تقول به الماركسية ـ إلى أي حد نستطيع القبول، من غير تناقض، بمساهمة الفكر الفعّالة في تطور التاريخ؟...» (ص: 23). الهدف كما يحدّده مهدي، إذن، هو مساهمة الفكر في تطور التاريخ، بل مساهمة الفكر

الفعالة في هذا التطور. ولذلك ينشىء الفكر «نظرية في التاريخ» كي يقوم بتطوير هذا التاريخ. وبالتأكيد، لن يترك مهدي نظريته معلقة في الهواء، حدودها الفكر والتاريخ، فهو يعيد تحديدها في جملة من التوسطات، تربط الفكر بالبنية الفكرية، والأخيرة بالبنية الإيديولوجية، وهذه الأخيرة بدورها بجملة البنى الاجتماعية، التي شكل وجودها هو شكل الصراع الطبقي الذي يخترقها، أي شكل الممارسة السياسية القائمة في المستويات جميعاً.

ولذلك، لن يطرح مهدي سؤاله عن فعل الفكر في التاريخ، في توسطاته الضرورية، إلا ليعود بطرح السؤال من جديد: «عودة إلى البدء: كيف تطرح المشكلة؟» حيث يقول: «لكن إذا كان من السهل تحديد أثر البنية الاجتماعية في البنية الفكرية، لما لهذه البنية الفكرية من طابع إيديولوجي، وبالتالي، طبقي، فليس من السهل تحديد الحركة العكسية في هذا التفاعل، أي إظهار أثر الفكر في تحقيق منطق التاريخ». (مقدمات نظرية. ص: 21). وبداهة، فإن مهدي يرى الفكر، كي يحقق ما هو مطلوب منه، في نظرية ثورية تتعيّن، مادياً، في الممارسة السياسية، الأمر الذي يربط، منطقياً بين الفكر الثوري والحزب الثوري.

يظل الحقل الذي يدير فيه مهدي أسئلته واضحاً ومحدداً: تحويل الفكر بما يوافق تحوّل التاريخ وتحويله، فلا حركة لفكر إن لم يسمح التاريخ بها، ولا معنى لفكر إن لم يحرّك التاريخ أو إن لم يحلم بذلك. يكتب مهدي: «وكل ثورة في الفكر تستحدث بلا شك تغييراً جذرياً في البنية الإيديولوجية العامة، أي في الحقل الاجتماعي، نفسه لتطور الفكر. هذه الثورة في الفكر لا يقوم بها إلا حين يسمح له التاريخ الاجتماعي بذلك. فعزلة الفكر عن التاريخ موت له، وموت الفكر أن يعجز عن القيام بثورته، أي أن يظل سجين بنيته، حين

يفرض عليه التاريخ الاجتماعي ضرورة كسرها». (مقدمات نظرية. ص: 31). تتحرك الأفكار في إطار جدلي:

فمن ثورة الفكر إلى الثورة الاجتماعية، ومن حركة التاريخ الاجتماعي إلى حركة الفكر... ولعل تعبير «ثورة الفكر»، الذي يحدّد غيره ويتحدّد بغيره، هو الذي يجعل مهدي يحتفل بـ «علمية الفكر الخلدوني» حيث يُبنى الفكر العلمي في عملية بناء علم التاريخ: «فالنقد الخلدوني، إذن، يكمن في هذا النقض الذي يقيم الاختلاف المعرفي، أي الحد الفاصل في التاريخ بين ما قبل العلمي منه وبين العلمي. إنه هذا الاختلاف نفسه الذي، في ممارسته، وبها، تنتج المعرفة التاريخية» (في عملية الفكر الخلدوني، ص 56).

إن الاحتفال بـ «نظرية في التاريخ» مركّب ومتعدّد الأبعاد: فهو انزياح من ما قبل العلمي إلى العلمي، ومن موت الفكر إلى حياة الفكر، وهو، أولاً، انتقال إلى أرض نظرية جديدة تفضي إلى «نظرية في السياسة»، أي إلى نظرية في «صنع التاريخ».

بهذا المعنى، فإن انتصار العلم على الإيديولوجيا مقدمة لانتصار تاريخ إنساني محدّد على تاريخ آخر: «وكما أن ثورة الفكر في انتقاله من بنية إلى بنية لا تتم بفعل الفكر وحده، كذلك الثورة الاجتماعية في تحرير التاريخ من قيد الإطار البنيوي اللاجم لتطور البنية الاجتماعية». (مقدمات نظرية. ص: 35). من «ثورة الفكر» إلى «تحرير التاريخ» أو من ثورة فكرية تحسن قراءة التاريخ، إلى تاريخ يحرّره الإنسان ويتحرّر فيه، هذا هو الهدف الأساسي من قراءة مهدي التاريخ، والمرتكز الذي دفع مهدي إلى الحديث عن صناعة التاريخ ■

في تمرحل التاريخ

مشكلة تمرحل التاريخ
أو إشكالية الإنتقال

لا بد من التوقف عند هذه القضية الأخيرة(*) لتبديد ما قد يطرأ حولها من التباس. إن العقل العلمي يرفض اعتبار التاريخ تتابعاً حدثياً، كما أنه يرفض أن يكون تمرحل التاريخ قائماً بأحداثه، مهما برزت هذه الأحداث أو طغت على سيره الظاهري. ولا ينقذ العقل من خطر التجريبية إبدال التتابع الحدثي في التاريخ بتتابع مرحلي. فإيقاعات التاريخ ليست رتابة حركة تتكرّر فيها مراحل مجردة عن زمان معين من نمط الإنتاج الذي فيه تتحرك وبه تتحدد في تعدّدها نفسه، إذ إن تجرد مراحل التاريخ عن وجودها الفعلي في إطارها البنيوي الذي هي فيه مراحل من زمان خاص بنمط معين من الإنتاج هو الذي يضعها في علاقة من التتابع الزماني تظهر فيها حركة التاريخ وكأنها حركة خطية استمرارية. إن إيقاعات التاريخ لا ترسمها المراحل هذه التي، بتجردها عن زمان نمط الإنتاج، تفقد بنيتها الداخلية كمراحل، وتتحول إلى مجموعات متراكمة من الأحداث، فيكون الفاصل، في نهاية التحليل، بين كل منها ـ أي بين مجموعة وأخرى أو مرحلة وأخرى ـ حدثاً، ويرتدّ التتابع المرحلي، بهذا التحول، تتابعاً حدثياً. إن إيقاعات التاريخ التي فيها ـ وبها ـ

(*) يحيل مهدي عامل بقوله هذا على ما أشار إليه في عبارته التي أنهى بها القسم الثاني («نمط الإنتاج الكولونيالي») من دراسته. إذ يقول: «بقي علينا إذن أن نحاول تحليل التطور التاريخي لهذه العلاقات، أي أن نحدد الصيرورة الطبقية لمختلف طبقات المجتمع الكولونيالي، في الوحدة البنيوية لعلاقاتها. فتحديد البنية الطبقية الكولونيالية لا بد أن يتبعه تحديد لمنطق صيرورتها التاريخية [...]. هذا ما سنقوم به في القسم الثالث من هذه الدراسة». الطبعة الأولى ص305 ـ 306.

يتمرحل التاريخ ترسمها، في أساسها المادي، أنماط الإنتاج في حركة تكوّنها وترابطها وتفككها وتحويلها وتوكّدها. ولكل نمط من الإنتاج زمانه الخاص، أو قل بنيته الزمانية الخاصة التي تترابط بترابط أزمنة أطواره ومراحله المتميزة. معنى هذا أن تحديد المراحل التاريخية التي تمر بها بنية اجتماعية معينة يستلزم، في البدء، تحديد نمط الإنتاج الذي ترتسم فيه المراحل هذه وتتحدّد ببنية زمانه المتميز، وكل تحديد لها بمعزل عن هذه البنية الزمانية التي هي منها إطارها البنيوي، إنما هو تحديد تجريبي غير علمي يقود إلى أخطاء جدية قد تقع فيها الممارسة النظرية والسياسية معاً. والحركة المادية التي فيها يتمرحل التاريخ هي الشرط الذي من دونه لا إمكان لتحقق عملية التأريخ نفسها، فكتابة التاريخ علماً تجد في هذه الحركة منه أساسها، لأن علم التاريخ، في نهاية التحليل، هو استخراج القوانين العامة التي تتحكم بهذه الحركة المادية التي هي حركة الزمان في حركة البنية الاجتماعية. والزمان ليس واحداً متماثلاً في بنيته وفي حركته، بل إنه يختلف، في الاثنتين، باختلاف نمط الإنتاج الذي هو منه زمانه. واختلاف البنية فيه يحدد اختلاف حركته، فيمنع بالضرورة النظر إليه، في رسمه حركة التاريخ وإيقاعاته، على أنه حركة تتابع أو تواصل لمختلف أنماط الإنتاج المتلاحقة، أي على أنه حركة تماثل يتقطع بشكل لا يُدخل فيه تلاحق أنماط الإنتاج أي تخالف أو تميّز. فالإيقاعات التاريخية لا تكمن في حركة التتابع أو التواصل هذه، بل في اختلاف البنية الزمانية لكل من أنماط الإنتاج التي، وإن تتابعت أو تواصلت، فإنما هي لا تتتابع أو تتواصل إلّا بالشكل الذي تختلف فيه بنياتها الزمانية، وتختلف فيه بالتالي علاقات هذه البنيات في حركة تتابعها أو تواصلها، وبالشكل الذي تختلف فيه أيضاً أشكال الوجود المادية التاريخية الفعلية لهذه الأنماط الإنتاجية. لذا نرى أن حركة التتابع هذه ليست واحدة في مختلف المجتمعات البشرية ـ

وكأن تاريخ هذه المجتمعات هو تحقق تجريبي لهيكل أو نموذج واحد من الزمان ـ، بل إنها تختلف باختلاف الأشكال التاريخية الفعلية لأنماط الإنتاج التي عرفتها. وبتعبير آخر، إن حركة الإيقاعات التاريخية، أي الحركة المادية لتمرحل التاريخ، لا ترتسم في حركة أفقية واحدة هي حركة تتابع أنماط الإنتاج، بل في حركة عمودية ـ بسبب اختلاف البنية من زمان كل من هذه الأنماط الإنتاجية، وبسبب اختلاف الشكل التاريخي الفعلي لوجود هذه البنية الزمانية في بنية اجتماعية معينة ـ، أو قل إن الشكل الذي تتخذه الحركة الأفقية هو الشكل الذي تحدده الحركة العمودية نفسها، أي أن الحركة الأفقية هذه هي حركة اختلاف البنية الزمانية من نمط إنتاج إلى آخر، في اختلاف علاقاتهما، في الشكل التاريخي الفعلي لوجودهما في بنية اجتماعية معينة. فالانتقال مثلاً من الرأسمالية إلى الاشتراكية يرسم في حركة التاريخ إيقاعاً يختلف عنه في الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية، أو من نمط الإنتاج الآسيوي إلى نمط الإنتاج الكولونيالي، ومن هذا إلى نمط الإنتاج الاشتراكي، كما أنه يختلف، في كل من هذه الحالات، باختلاف الشكل التاريخي الفعلي لوجود الرأسمالية أو الإقطاعية أو الإنتاج الكولونيالي إلخ... في بنية اجتماعية محدّدة. وما الاختلاف هذا سوى الحركة الأفقية لاختلاف البنية الزمانية من نمط إنتاج إلى آخر في اختلاف علاقة الانتقال من واحد إلى آخر، وبالتالي، في اختلاف البنية الزمانية نفسها لعلاقة الانتقال هذه من حالة إلى أخرى، بالشكل الذي يتحدد فيه وجودها التاريخي الفعلي في بنية اجتماعية محددة. وللدقة، يجب القول هنا إن حركة الانتقال إلى الاشتراكية تختلف بشكل مطلق عن جميع حركات الانتقال السابقة من نمط إنتاج إلى آخر، فهي ليست نهاية مرحلة يبتدىء منها التاريخ مرحلة أخرى، بل ـ كما يميّزها ماركس ـ نهاية ما قبل التاريخ وبدء للتاريخ البشري الفعلي، لأنها ـ على

عكس حركات الانتقال السابقة ـ ليست انتقالاً من شكل تاريخي إلى آخر من البنية الاجتماعية الطبقية، بل انتقالاً من البنية الاجتماعية الطبقية إلى بدء تاريخ البنية الاجتماعية اللاطبقية. إن علاقة الاختلاف بين ما هو من البنية الاجتماعية ما قبل تاريخها وبين ما هو منها بدء تاريخها غير علاقة الاختلاف التي تربط بين ما هو منها شكلان تاريخيان محددان في ما هو ما قبل تاريخها. ولا يقتصر الاختلاف بين هاتين العلاقتين من الاختلاف على ما ذكرنا، بل يتعداه إلى ما هو في صلب بحثنا من تحديد لشكل الترابط، في الحركة المحورية للصراع الطبقي، بين مختلف المستويات أو التناقضات البنيوية في البنية الاجتماعية، في مرحلة انتقالها من نمط إنتاج إلى آخر. ولا بأس في استباق البحث بالقول إن شكل الترابط هذا يختلف، في مرحلة انتقال البنية الاجتماعية إلى الاشتراكية، عنه في مرحلة انتقالها إلى أي من أنماط الإنتاج السابقة. وهذا ما سنحلل بالتفصيل في حينه.

نقد الفكر التجريبي

لئن كان التاريخ يتمرحل أساساً بحركة أنماط الإنتاج فيه، فالحركة هذه أكثر تعقيداً من أن تكون كما تظهر لفكر مثالي ينمذجها على شكل حركة من التتابع أو التواصل ينتهي فيها زمان نمط معين من الإنتاج ببدء زمان نمط الإنتاج الذي يليه، فالتداخل قائم بين هذه الأنماط من الإنتاج في حركة منها ليست إلا في الظاهر حركة تتابع وتواصل، أما في واقعها الفعلي، فهي حركة تولّد وترابط وتفكك وتحويل، يعجز الفكر التجريبي عن رؤية تعقدها، لأنه يحيل العلاقات الداخلية دوماً بين الظاهرات علاقات خارجية تتواصل فيها الظاهرات بلا ترابط، فيتحكم برؤيتها، أو قل بإظهارها على الشكل الذي تظهر

فيه، منطق السببية الميكانيكية الذي هو بالفعل منطق الفكر التجريبي. في ضوء منطق هذا الفكر وحده تظهر علاقة التداخل في شكل علاقة من التتابع أو التواصل، وتظهر العلاقة هذه في شكل من العقلانية هو بالذات شكلها المثالي. وهنا تنكشف العلاقة العضوية الضرورية التي تربط الفكر التجريبي بالفكر المثالي، إذ المثالية ليست، من هذا الوجه، سوى شكل عقلانية الفكر التجريبي نفسه. فعقلنة الواقع ضرورة علمية، بمعنى أن الواقع، بشكل عام، (أي سواء أكان اقتصادياً أم تاريخياً أم سياسياً أم أدبياً أم دينياً إلخ...) لا يصير موضوع علم إلا إذا تعقلن، أي تكوّن في شكل عقلاني. ولا مهرب للفكر التجريبي نفسه من هذه الضرورة العلمية. إلّا أن الفكر هذا، كلما حاول أن يعقلن الواقع، أي أن يبنيه كموضوع علم، استحال بالضرورة فكراً مثالياً. وخير مثال على هذه العلاقة العضوية، أو بالأحرى على هذه الوحدة المباشرة بين المثالية والتجريبية، نجده في مفهوم «حديث» جداً طغى على الفكر «الحديث» في شتى حقوله (اقتصاد، اجتماع، سياسة، تاريخ، رياضيات إلخ...)، هو مفهوم «النموذج» الذي به ـ مع غيره من المفاهيم الإيديولوجية ـ تحاول الإيديولوجية البرجوازية الإمبريالية عبثاً أن تنال من الماركسية اللينينية، أي من الفكر المادي العلمي. وعلميّة الفكر في ماديته، وماديته في أن ينفذ إلى ما يحرّك الظاهر من الواقع ـ أي إلى ضرورته ـ، ففي هذه الضرورة التي هي من الواقع منطقه الفعلي، يكمن مبدأ العقلانية التي لا تكون علميّة إلا بمقدار ما يكون لها شكل ضرورة الواقع. في ضوء هذا المنطق من الفكر المادي، يستحيل أن تتخذ عقلنة الواقع شكل النمذجة، لأن النمذجة ليست للواقع عقلنة إلا على أساس من حصر الواقع في ظاهره بشكل تنتفي فيه ضرورته ـ وهنا تكمن التجريبية ـ، فيحل محلّ ضرورته، في عملية عقلنته، حرية الفكر في تنظيم ظاهراته، أي في نمذجتها ـ وهنا

تكمن المثالية. والضرورة في الواقع ليست منه معطى، كما لو أنها ظاهره ـ وإن كان هذا شكلاً منها ـ، بل هي فيه تكمن بشكل يحدّد ضرورة استخراجها ـ وفي هذا العلم ـ بأدوات عقلية (هي المفاهيم) لا يجدها العقل فيه جاهزة، بل هو ينتجها، فينتج ـ فيما هو ينتجها ـ معرفة علمية بالضرورة التي يستخرج. لذا أمكن القول إن لضرورة الواقع الشكل الذي تحدّده لها أدوات العقل التي بها تُستخرج. من هنا أتت هذه العلاقة التناقضية التي أوضحها لينين بين مادية المعرفة وتاريخيتها. وفي الخط نفسه يمكن القول إن التقدم بالمعرفة العلمية لا يكون بتراكم لا شكل له، بل باشتغال أدوات هذه المعرفة، أي بنقدها وتحويلها. فأدوات الإنتاج، في أي عملية من الإنتاج، هي في النهاية العامل المحدِّد في عملية الإنتاج هذه. هذا ما بيَّنه ماركس، وهذا ما يجب ألاّ نغفل عنه في كل بحث نحاول فيه مقاربة الواقع.

قلنا إن الزمان ليس واحداً متماثلاً، بل هو يختلف باختلاف نمط الإنتاج الذي هو منه زمانه. لكن الاقتصار على هذا القول في تحديد حركة أنماط الإنتاج التي بها يتمرحل التاريخ ليس كافياً، لأنه قد يقود إلى إمكان تصور الحركة هذه على أنها حركة تتابع وتواصل ـ مع أنها ليست كذلك ـ، فضلاً عن أن التواصل فيها لا يفسر التتابع بل يمنع تفسيره، ويمنع بالتالي فهم الحركة التاريخية من حيث هي حركة، لأن علاقة التواصل بين أنماط الإنتاج تقذف كلاً من هذه الأنماط في وجود مستقل مطلق يستحيل فيه فهم حركة التتابع بينها، لانتفاء الضرورة منها، فتظهر الحركة هذه كما لو أنها وليدة فكر يضع الأنماط في علاقة تتابع عرضية لا تخضع لغير «ضرورة» الفكر في وضعها كذلك، حسب «نموذج» يرتئيه؛ وقد يضعها في تتابع آخر حسب «نموذج» آخر، إن رأى في ذلك فائدة، فتظهر «ضرورة» هذا الفكر على حقيقتها، كمجرد اختيار حرّ للفكر لا تبرير له سوى

فائدته. فالإقرار مثلاً بوجود الاختلاف بين بنية زمان الإقطاع وبنية زمان الرأسمالية لا يستتبع حكماً إقامة علاقة ضرورية بين هذين النمطين من الإنتاج، حتى وإن أخذت العلاقة هذه شكل التتابع؛ كما أن التواصل بينهما في واقع الحركة التاريخية ليس ضرورة؛ بل عرضاً، لأنه بالذات مجرد تواصل. ولأنه كذلك، ليس ضرورة أن يخرج من الرأسمالية نمط آخر من الإنتاج، أي أن تدخل الرأسمالية في علاقة تتابع مع الاشتراكية تزيلها، طالما أنها مطلق يتكرر بشكل ليس فيه غيره، تحكم منطق التماثل في فهم بنية زمان الإنتاج الرأسمالي، وفي فهم علاقة الاختلاف بين أنماط الإنتاج، أو للدقة، بين نمطين مختلفين من الإنتاج وُضعا عرضاً في علاقة تتابع. وهنا تكشف المثالية ـ التجريبية وجهها الإيديولوجي الصريح في كونها تمثل إيديولوجية البرجوازية المسيطرة التي لها مصلحة طبقية في نفي ضرورة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، بطمس وجود هذه الضرورة في بنية زمان الإنتاج الرأسمالي نفسها، أي في منطق تطوره. فالقول بأن الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ضرورة، وبأن هذه الضرورة تتحكم بمنطق تطور الرأسمالية نفسها، أي بأن هذا التطور خاضع لها بسبب من حضورها فيه لأنها بنيته التي تحرّكه وتدفعه إليها، هذا القول يمنع النظر إلى العلاقة بين هذين النمطين من الإنتاج على أنها علاقة تتابع أو تواصل، فالتداخل بين أنماط الإنتاج ـ كما سبق القول ـ يتحكم بحركتها. ولا وجود للتداخل بينها إلا لأن زمان نمط الإنتاج الواحد ليس واحداً متماثلاً، بل هو بنية زمانية معقدة تترابط في حركتها أزمنة مختلفة تتمايز بالشكل الذي تحدد فيه بنية علاقات الإنتاج الخاصة بهذا النمط من الإنتاج ـ في علاقتها بشكل تطور القوى المنتجة ـ حركة الصراعات الطبقية في كل من هذه الأزمنة.

ويمكن القول، بشكل هيكلي، في مقاربة أولى، إن زمانية نمط الإنتاج تتكوّن من ترابط أزمنة ثلاثة أساسية فيه: زمان التكوّن ـ زمان التجدّد ـ زمان التحويل. وهنا أيضاً، لا بد من إبعاد صورة التتابع والتواصل لفهم تعقد العلاقة بين هذه الأزمنة في إطار الحركة التاريخية العامة للبنية الاجتماعية. كما أن من الخطأ وضع أنماط الإنتاج في علاقة تتابع تتواصل فيها أزمنتها بشكل يبدأ فيه زمان تكوّن نمط الإنتاج اللاحق من انتهاء زمان تحويل النمط السابق، فتتعقد العلاقة بينها ليس نتيجة لتعدد أزمنتها، بل هو الشكل المادي الضروري الذي تتداخل فيه في الحركة التاريخية البنية الاجتماعية. فبأول تحليل لزمان التكوّن يظهر التداخل هذا، وتتبدد أسطورة استمرارية الزمان التاريخي، من حيث هي نتاج الإيديولوجية البرجوازية؛ لأن زمان التكوّن غير زمان التجدّد، بمعنى أن تاريخ تكوّن علاقات الإنتاج الرأسمالية مثلاً، غير تاريخ الرأسمالية نفسها، من حيث هو تاريخ تجدّد علاقات الإنتاج الخاصة بها، أي تاريخ حركة إعادة إنتاجها، إذ أن بين التاريخين فاصلاً بنيوياً، كالفاصل الذي يربط ما قبل التاريخ بالتاريخ. إن الزمان الذي تكوّنت فيه علاقات الإنتاج الرأسمالية ليس من تاريخ الرأسمالية، بل هو ينتمي إلى ما قبل تاريخها، وهو بالتالي ليس في علاقة تداخل مع زمان تجدّد هذه العلاقات، بل مع زمان تجدّد العلاقات السابقة عليها. فزمان تكوّن الرأسمالية ليس من زمان هذا النمط من الإنتاج، أو قل إنه من زمانه بمقدار ما هو ليس منه، وبالشكل الذي هو فيه ليس منه، بمعنى أن الزمان الفعلي لنمط هذا الإنتاج هو زمان بنيته، أي زمان بنية علاقات الإنتاج الخاصة به، وهو، بالتالي، زمان تجدد هذه البنية التي لا تبدأ زمانها المتميز إلّا بتحقق الشروط التاريخية التي،

بتحققها، تحدد زمان البنية كزمان تجدُّدها، أي كإعادة إنتاج لها. وزمان تجدّد نمط الإنتاج ـ الذي هو زمانه المتميز ـ ليس سوى الحركة المستمرة لإعادة إنتاج علاقات الإنتاج فيه، أي أنه حركة تطوره في إطار حركة تجدّده، وبحركة هذا التجدّد منه. والشروط التاريخية التي بها ينتقل نمط الإنتاج من زمان تكوّنه إلى زمان تجدّده، هي الفاصل البنيوي بين الزمانين، وهي خاصة بزمان التحويل، ليس الفاصل هذا بين الزمانين مجرد فاصل زماني يضعهما على صعيد واحد يتلاقيان عليه في حركة خطيّة استمرارية تقيم بينهما علاقة من التماثل البنيوي تجعل من اللاحق استمراراً للسابق، برغم المسافة بينهما؛ بل هو فاصل بنيوي، أي علاقة اختلاف في بنية الزمانين يستحيل بها وضع زمان التجدّد في علاقة تتابع مع زمان التكوّن يصير فيها نمط الإنتاج ما كانه قبلاً، بحركة تكامل ونموّ يستمر فيها تكوّنه إلى حد يسمح له بالتجدّد تلقائياً. إن تكوّن نمط الإنتاج الرأسمالي، مثلاً، يتمّ في إطار تجدّد نمط الإنتاج الإقطاعي السابق عليه، وبفعل حركة تجدّد هذا النمط بالذات. فزمان التكوّن من نمط إنتاج معيّن ليس في علاقة تداخل مع زمان تجدّد هذا النمط، بل مع زمان تجدّد النمط السابق عليه. لكن ما يتكوّن في إطار هذا النمط الذي يتجدد، ليس نمطاً من الإنتاج، أي ليس بنية متماسكة ستدخل في مرحلة لاحقة زمان تجدّدها، بل إن ما يتكوّن هو عناصر من بنية لا تتماسك بذاتها، بل بالشكل الذي هي فيه في البنية التي تتكوّن فيها، أي بالشكل الذي تمنعها فيه هذه البنية من التماسك، في توليدها لها. فما يتكون من علاقات إنتاج رأسمالية، مثلاً، في إطار نمط الإنتاج الإقطاعي، ليس في حد ذاته بنية هذه العلاقات، بل عناصر منها لا تتكوّن إلا بمقدار ما تمنع بنية علاقات الإنتاج الإقطاعية هذا التكوّن، وبالشكل الذي هي فيه تمنعه، من حيث هي تولّده، وفيما هي تولّده في تجدّدها نفسه. وهذا هو معنى

القول إن علاقات الإنتاج الإقطاعية هي عائق بنيوي لتطور القوى المنتجة التي بات تطورها يستلزم بالضرورة شكلاً من التحقق هو شكل علاقات الإنتاج الرأسمالية. إن تماسك عناصر البنية الجديدة إذن ـ وهي في هذا المثال الرأسمالية ـ لا يتم بفعل هذه البنية وبحركة منطقها الداخلي المتميز، بل بفعل البنية التي تتكوّن فيها ـ وهي البنية الإقطاعية في هذا المثال ـ، وبحركة داخلية من منطق هذه البنية التي تولّدها كعناصر من بنية، لا كبنية متماسكة. فالتحام العناصر هذه في بنية هي بنيتها التي تصير إليها، لا يكون في إطار البنية السابقة، بل بالقضاء عليها.

نقد الإقتصادية والإرادية

لهذا الوجه من القضية أهمية سياسية ونظرية بالغة، فالاقتصادية هي التي ترى في حركة تجدّد نمط معين من الإنتاج تولّداً تلقائياً لبنية متماسكة أخرى من نمط إنتاج آخر، دون رؤية الفاصل البنيوي بين البنيتين، فتجد في الأولى «بذرة» الثانية، وتجعل من الثانية نتاج نموّ بذرتها ونقطة الوصول من حركة تكامل هذا النموّ التلقائيّ؛ فتعتمد، بهذا الفهم لحركة التاريخ، منطق التناقض الهيجلي، وتظل أسيرة مفهوم الاستمرارية التاريخية، عاجزة عن تفسير القفزة البنيوية، أي عن تفسير هذا التحول البنيوي الذي يتمّ فيه الانتقال من بنية إلى أخرى. إن في اعتماد مفهوم الاستمرارية في تفسير التحول البنيوي تناقضاً لا يخرج منه المنطق الهيجلي إلّا بالسقوط في مثالية موضوعية تردّ كل حركة مادية في التاريخ إلى حركة الفكر في تموضعه، فيذوب الاختلاف في تماثل الفكر بذاته ـ وإن تحوّل ـ، إذ التخالف ليس في قدر الفكر سوى صيرورة التماثل نفسه. لذا أمكن القول إن الفكر الهيجلي خير حليف نظري للاقتصادية، إن لم يكن لها الأساس النظري.

وقد لا تنكر الاقتصادية وجود ذلك الفاصل البنيوي بين البنيتين ـ الإقطاعية والرأسمالية، أو الرأسمالية والاشتراكية ـ، فإقامة هذا الفاصل ليست وحدها كافية للتحرر من هذه النزعة. هنا تأخذ القضية وجهاً آخر، وينتقل مركز الثقل في نقض الاقتصادية من مفهوم الاستمرارية التاريخية إلى مفهوم الانتقال نفسه. فكيف تفهم الاقتصادية هذا الانتقال من بنية إلى أخرى، وما هو الشكل النظري المتجدّد الذي هي فيه تختفي، والذي هي، بالتالي، تظهر فيه على نقيضها، بمظهر نقد للاقتصادية؟

لنكن منذ البدء صريحين في القول حتى المباشرة: إن الاقتصادية هي الخطر الرئيسي الذي يتهدّد الفكر الماركسي اللينيني في نواته الأساسية، أي في تميزه بالذات من حيث هو فكر البروليتاريا، وبالتالي، من حيث هو الفكر الثوري للتاريخ المعاصر. فالاقتصادية هي إذن الخطر الرئيسي الذي يتهدّد الحركة الثورية البروليتارية، من حيث هي الحركة الثورية للتاريخ المعاصر. والخطر هذا كان ولا يزال ملازماً لتطور هذه الحركة وفكرها، في شتى مراحل هذا التطور. لكننا، بهذا القول، لا ننسى الخطر الذي هو الإرادية، وإن كان خطر الاقتصادية أكثر ثباتاً. فالإرادية تظهر، بشكل عام، في ممارسات الصراع الطبقي، في شروط تاريخية محدّدة من تأزم هذا الصراع، يتولّد فيها وهم طبقي بضرورة تفجير «الثورة» حالاً، قبل أن تكون التناقضات الاجتماعية قد بلغت بالفعل، في حركتها المحورية، درجة نضجها الثوري، أي نقطة انصهارها. وبتعبير آخر، إن الإرادية هي افتعال الثورة عند أي أزمة يمر بها تطور البنية الاجتماعية، دون تحديد علمي لطبيعة هذه الأزمة، (هل هي أزمة هيمنة طبقية أم أزمة سيطرة طبقية؟ هل هي أزمة إيديولوجية أم اقتصادية أم سياسية، أم هل هي أزمة عامة؟)، أي دون رؤية العلاقة الفعلية التي تربطها

بالحركة المحورية للصراع الطبقي، وبشكل هذه الحركة التي تحدّدها في وجودها الفعلي كأزمة معينة، وليس كأزمة بشكل عام. فالإرادية إذن ترى في كل أزمة أزمة عامة لأنها تنظر إلى الأزمة بشكل عام، أي بشكل مجرد عن وجودها الفعلي في الحركة الفعلية للصراعات الطبقية.

والفارق كبير جداً بين أن تكون الأزمة أزمة عامة وبين أن تكون أزمة بشكل عام؛ فهي، في الحالة الأولى، شكل تاريخي محدّد من الحركة المحورية للصراع الطبقي، تترابط فيه التناقضات الاجتماعية انصهارياً، فتتحرك جميعها في شكلها السياسي، وتصبّ في نقطة انصهار هي منها تناقض تتكثف فيه، فتجد بحلّه، وفي حلّه، الشرط الأساسي لحلها. والحل ذاك، كالشرط هذا، واحد، هو تغيير السلطة الطبقية بانتزاع سلطة الدولة من الطبقة المسيطرة ووضعها في يد الطبقة المهيمنة النقيض. ولأن الأزمة العامة شكل تاريخي محدد من حركة الصراعات الطبقية في بنية اجتماعية محددة، فإن هذا التناقض الحاسم الذي تنصهر فيه التناقضات كلها يختلف بالضرورة من بنية اجتماعية إلى أخرى، باختلاف التناقضات الاجتماعية الفعلية التي تترابط به فتحدّده بالشكل الذي هي فيه تنصهر في مصادفة تاريخية متميزة. والاختلاف هذا ليس منه سوى اختلاف الشكل التاريخي الفعلي الذي فيه يتحرك كتناقض سياسي. لذا، كان التناقض الوطني، مثلاً، الشكل التاريخي الذي يتميّز فيه التناقض السياسي في البنية الاجتماعية الكولونيالية كتناقض سياسي، وكان، في شكل وجوده الفعلي كتناقض وطني، يختلف من بنية كولونيالية إلى أخرى، فيتميز، في تخالفه، وبهذا التخالف، دوماً، في الثورة الصينية مثلاً، أو الفيتنامية أو الكوبية، وفي الثورة الجزائرية أيضاً، أي سواء في حلّه الثوري، أم في فشل هذا الحلّ فيه.

أما في الحالة الثانية، فالأزمة، من حيث هي أزمة بشكل عام،

لا وجود مادياً لها؛ لأن ليس لها شكل تاريخي محدّد. فهي إذن ليست في حركة الصراع الطبقي أزمة إلّا على أساس من انتفاء تحدّدها بهذه الحركة الفعلية المتميزة. حين ينتفي واقع هذه الحركة بانتفاء الآلية التي تتحكّم به في تميّزه، تتسطح الظاهرات الاجتماعية ويتبسط التناقض فيها، أي أنه يفقد تعقده، وبالتالي تفاوت بنيته، فتتماثل الأزمات كلها بشكل ترى فيه الإرادية عند أي أزمة مناسبة الثورة. لذا، يمكن القول إن الإرادية مناسبية، بمعنى أن المنطق المناسبي منطقها. فالثورة مطلق في انتظار مناسبته، لا تربطه بها علاقة الضرورة، لأنه خارج كل ضرورة، فهو هو الذات تتحقق بفعلها الإرادي الذي يجد في المناسبة مرآة ذاته. والمناسبة هذه حدث لا يخضع لأي ضرورة. إنها نقيض المصادفة التي هي، في مفهومها اللينيني، عقدة عقد العلاقات بين التناقضات في وصولها، بتطورها الضروري، إلى مكان حلها، أي إلى مركز انصهارها. فالمناسبة إذن هي، في منطق الإرادية، انفلات الصراع الطبقي من آليته الضرورية، وتبعثره أحداثاً تأخذ بالصدفة شكل أزمة، فتظهر الثورة حينئذٍ كضرورة مباشرة. وما الضرورة هذه سوى ضرورة الإرادة، لا ضرورة الصراع الطبقي، بعكس المصادفة التي هي شكل مميز من تحرك هذا الصراع خاضع لمنطق الضرورة فيه. من هنا أتى الطابع الذاتي الذي تتميّز به الإرادية، والذي هو وليد منطقها المناسبي. وبتعبير أدق، إن الإرادية تنقل الضرورة في منطق الثورة، من منطق حركة الصراع الطبقي إلى منطق الإرادية وذاتية الفعل، فتعجز، بهذا، عن تحديد الدور الفعلي للصراع الطبقي في عملية التحويل الثوري للبنية الاجتماعية، بل هي تنفي هذا الدور من حيث هي تؤكده، لأنها، بهذا المنطق الذاتي الذي يتحكم بممارستها النظرية والسياسية معاً، تحيل العملية الثورية المعقدة لحظة زمنية خاطفة، فتضعها في علاقة خارجية هي علاقة مناسبية، مع صراع

طبقي فقد تعقده بانتفاء آليته، فاستحال حدثاً له البنية الزمنية الخاطفة نفسها التي هي للثورة إذ استحالت لحظة. في هذا الضوء، يمكننا فهم عدم الثبات في «إرادة الثورة» أو في «فعل الإرادة»، والذي هو ملازم بالضرورة للإرادية وممارساتها، إذ لا ثبات في الإرادة الثورية إلا حين تصير هذه الإرادة إرادة طبقية منظمة تستند في أفعالها التي هي ممارسات التنظيم الثوري للطبقة الثورية إلى الوعي العلمي لآلية الصراع الطبقي، أي إلى علم الثورة في الماركسية اللينينية. والعلم هذا نقيض الإرادية من حيث هو أساس الإرادة الطبقية الثورية، فيه ثباتها، فإن انتفى انزلقت الإرادة هذه في ممارساتها إلى منطق الإرادية وفقدت طابعها الثوري.

خطر الاقتصادية في
فهمها لحركة الانتقال

قلنا إن خطر الاقتصادية في الحركة الثورية البروليتارية أكثر ثباتاً من خطر الإرادية. وما هذا الثبات سوى أثر إيديولوجي لثبات التناقض الاقتصادي الأساسي في البنية الاجتماعية. فالتناقض هذا ثابت بثبات علاقات الإنتاج فيه، لا يتحرك إلّا في إطار ثباته، أي أن إعادة إنتاج علاقات الإنتاج هي إعادة إنتاج له. فثباته إذن ليس انتفاء الحركة منه، بل هو شكل حركته من حيث هي حركة تجدّده. أما تغييره فرهن بدخول البنية الاجتماعية زمان تحويلها الثوري. وحركة تجدد هذا التناقض هي التي تولد خطر الاقتصادية في ممارسات الحركة الثورية، لأنها تظهر، بمعزل عن حركة الصراع الطبقي، في شكل آلية طبيعية، أي في شكل حركة مستقلة هي حركة بنيته. فالميزة الأساسية لزمان تجدّد البنية الاجتماعية هي ظهور حركة البنية بمظهر آلية طبيعية يختفي فيها السبب الحقيقي الذي هي منه الأثر؛ وما

السبب هذا سوى آلية الصراع الطبقي نفسها. إن آلية هذا الصراع تميل دوماً، في زمان التجدّد، إلى الاختفاء في الأثر الذي تولّد، بسبب من سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة في الحقل السياسي للصراع الطبقي، فتظهر حينئذٍ عملية إعادة إنتاج علاقات الإنتاج كأنها حركة تتم بآليتها الطبيعية، أي بآليتها الاقتصادية البحت، دون أن يكون للصراع الطبقي أثر في تحققها في هذا الشكل بالذات منها، مع أن تحققها في هذا الشكل يجد شرطه المادي في تلك السيطرة للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، أي في شكل مميز من حركة الصراع الطبقي. ليس لنا أن نعيد الآن تحليل ما سبق تحليله في الجزء الأول من هذه الدراسة، إنما نكتفي هنا بالقول إن الاقتصادية، بعزلها حركة البنية في حركة إعادة الإنتاج عن حركة الصراع الطبقي، أي بعزلها الأثر عن سببه، تقع ضحية وهم إيديولوجي تولّده سيطرة الطبقة المسيطرة. وهي، بهذا العزل أيضاً، تقيم بين الأثر ـ الذي هو، في هذا المثال، شكل من حركة البنية خاص بزمان التجدّد ـ وبين السبب ـ وهو، في هذا المثال، بنية حركة الصراع الطبقي في شكل مميز منها هو بدوره أثر من تلك البنية الاجتماعية التي هي، في شكل حركتها، أثر منه ـ علاقة خارجية تمنعها من فهم حركة انتقال البنية من زمان إلى آخر، من زمان تجددها إلى زمان تحويلها. فانتفاء الصراع الطبقي من بنية زمان التجدّد (نعني بهذا الانتفاء كون الصراع الطبقي غير أساسي لوجود البنية في زمان تجدّدها، إذ أنها تتحرك بذاتها في آلية اقتصادية بحت، أي أن هذا الشكل من حركتها في حركة إعادة إنتاجها ليس، في نظر الاقتصادية، أثراً لشكل مميز من حركة الصراع الطبقي) يدفع بالاقتصادية، في فهمها حركة الانتقال، إلى أحد حلين هما وجهان من منطق واحد:

ـ إما إلى إقحام الصراع الطبقي من الخارج، في لحظة واحدة

دون غيرها من تاريخ البنية الاجتماعية، هي «اللحظة الثورية»، أي في لحظة تصدّع البنية وانتقالها إلى زمان آخر. وهذا يعني أن الصراع الطبقي غائب عن البنية ما دامت البنية تجتاز قفر زمان تجدّدها، فإن هي بلغت منتهى زمانها هذا، أطلّ ذاك الصراع كالمنقذ لينتشلها من محنتها وينقلها إلى نمط آخر من الإنتاج. هنا، تلتقي الاقتصادية بالإرادية في موقف واحد يتميز بقفزة غيبية من موقع تجاهل الصراع الطبقي وإهماله، إلى موقع النظر إليه كمطلق خارج عن الأحداث وترابطها بمنطقها الداخلي، وفي الحالتين، سواء في غيابه أم في حضوره، يظل هذا الصراع لغزاً يستعصي على العقل العلمي فهمه، لأنه خرج عن مجال هذا العقل حين خرج عن ترابط البنية في حركتها.

ـ وإما إلى متابعة السير في تعليق الصراع الطبقي ووضعه خارج حركة البنية في قفزتها الانتقالية، فتظهر حينئذٍ القفزة البنيوية هذه في شكل حركة انبناء جديد للبنية هي تعايش حركتين: حركة تفكك للبنية القديمة، وحركة تكوّن للبنية الجديدة؛ كأن هذا الشكل من التعايش يقتصر على وجود البنية في انتقال، أو قل كأن تعايش عدة أنماط من الإنتاج في البنية الاجتماعية الواحدة لا وجود له فيها إلّا حين تكون هذه البنية في زمان انتقالها.

النزعة البنيوية في الفكر الماركسي

لا شك في أن قصر التعايش على هذا الزمان من البنية خاطىء، لكننا لن نستبق البحث لننحرف به، في نقض الاقتصادية، عن أساس الخطأ إلى ما هو، في هذا الموضع من سياق التفكير، جانب خارجي منه، فسنبين، في مرحلة لاحقة من تطور هذه الدراسة، أن تعايش عدة أنماط من الإنتاج في البنية الاجتماعية هو الشكل

الضروري لوجودها التاريخي، في كل زمان من أزمتها. وأساس ذلك الخطأ يكمن في بنية المنطق النظري الذي يتحكم بالاقتصادية. هذا المنطق هو منطق البنيوية نفسه ـ كما نجده، مثلاً، في دراسة باليبار، أحد تلامذة آلتوسير ـ وأساس التماسك الداخلي منه هو، بدقة، غياب الصراع الطبقي في حركة تماسك البنية الاجتماعية وتفككها وتحويلها، أو قل إنه غياب هذا الصراع عن هذه الحركة. ليس من الصعب إذن على منطق البنيوية أن يعطينا تفسيراً متماسكاً ومتناسقاً لحركة البنية، دون الرجوع إلى الصراع الطبقي كمبدأ تفسيري، لا سيما إذا كانت الحركة هذه حركة تجدّد دائم تؤمن للبنية الاجتماعية ثباتها البنيوي. فمفهوم الصراع الطبقي ليس في هذا المنطق ضرورياً لتفسير حركة البنية، بل غيابه، بالعكس، هو الضروري. ما دامت البنية الاجتماعية متماسكة بذاتها، في زمانيتها نفسها، فإن كل إرجاع تفسيري إلى الصراع الطبقي حشو نظري تلفظه دقة المنطق البنيوي الذي لا يكتسب ظاهر شكله العلمي إلّا بلفظه الصراع هذا. بل يمكن القول، بشكل عام، إن منطق البنيوية لا يفهم الحركة إلا على أنها بنية تتجدّد، أي على أنها إعادة إنتاج للبنية بذاتها؛ أما إذا تعطلت الحركة هذه، من حيث هي حركة إعادة إنتاج، فظهرت ضرورة تحويل البنية، أي صارت البنية موضوع تحويل بدلاً من أن تكون، في وجودها لذاتها، حركة تجدد، فإن ذلك المنطق يقف عاجزاً عن فهم الحركة، من حيث هي حركة تحويل البنية، إذ ليس فيه ما يمكّنه من فهمها، فيحاول فهمها بالشكل نفسه الذي يفهم فيه حركة التجدّد، أي نقيضها، مقيماً التماثل حيث يوجد الاختلاف، لأنه، في حقيقته النظرية، منطق تماثل. وطبيعي جداً، أن يغيب الصراع الطبقي عن هذا المنطق، فآليته لا تتكشف إلّا لمنطق الاختلاف، أي لمنطق التناقض. لقد رأينا في الجزء الأول من هذه الدراسة أن منطق التماثل يضع طرفي التناقض في علاقة يختفي فيها

الاختلاف بينهما، بعكس منطق التناقض الذي يؤكد وجود هذا الاختلاف، من حيث هو أساس الحركة في التناقض. إن وجود الاختلاف هو الذي يفرض ضرورة التمييز بين زاويتي النظر النقيضين ـ على الأقل ـ أي بين زاويتي نظر الطبقتين الرئيسيتين. فإذا تماثل النقيضان في التناقض، توحّدت زاويتا النظر هاتان، فظهر تماسك البنية الاجتماعية بذاتها، في زمان تجددها، كأنه الوجود الموضوعي لها، واختفى في هذا الشكل الإيديولوجي الذي تظهر فيه، من زاوية نظر طبقية محدّدة هي زاوية نظر الطبقة المسيطرة، وجودها الفعلي كأثر لشكل مميز من حركة الصراع الطبقي. معنى هذا أن تماثل النقيضين يزيل الاختلاف بين ما هو من البنية الاجتماعية الشكل الإيديولوجي الذي يظهر فيه ـ ويختفي ـ وجودها الموضوعي كأثر محدد من حركة الصراع الطبقي، وبين ما هو منها الوجود الموضوعي نفسه. فحركة تجدّدها، أي حركة إعادة الإنتاج، هي، من زاوية نظر الطبقة المسيطرة، حركة بذاتها تخضع لآليتها الطبيعية، لا تربطها بالصراع الطبقي سوى علاقة خارجية هي فيها مستقلة عنه؛ أما من زاوية نظر الطبقة المهيمنة النقيض، فهي حركة لا تتم، في آليتها الطبيعية نفسها، إلا بفعل الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة. فهي إذن أثر محدد من حركة الصراع الطبقي. لا شك في أن لهذا الأثر وجوده الموضوعي المادي، لكنه، في وجوده هذا بالذات، لا يظهر كأثر، بل في شكل تختفي فيه علاقته الداخلية بتلك الحركة التي هو منها أثر، أي في شكل بنية قائمة بذاتها. لذا، وجب حكماً اعتماد منطق التناقض، من حيث هو منطق الاختلاف، في النظر إلى هذا الأثر، لإظهار وجوده في علاقته هذه، لأن العلاقة هذه لا تتكشف إلّا لمنطق التناقض، بممارسة نظرية هي نقض للشكل الذي تظهر فيه البنية الاجتماعية في زمان تجدّدها. وعملية النقض هذه ليست ممكنة، في أساسها النظري، إلا من موقع الطبقة المهيمنة النقيض،

أي من زاويتها النظرية المختلفة. إن منطق التناقض وحده، دون منطق البنيوية، قادر على التملك النظري لتلك العلاقة الداخلية بين حركة البنية الاجتماعية وحركة الصراع الطبقي، لأنه بالذات المنطق النظري لهذا الصراع نفسه. فالفكر البنيوي الذي يجد في تغييب الصراع الطبقي، شرط تماسكه الداخلي عاجز بالضرورة عن إنتاج نظرية هذا الصراع. لذا نرى النزعة البنيوية في الفكر الماركسي، كما تتمثل بغودلييه أو آلتوسير وتلامذته، تفشل في تحديد الوضع النظري للصراع الطبقي، أي للتناقض السياسي، فمفهوم هذا الصراع لا مكان له في بنائها المفهومي، فإن وجد، برغم هذا، فخارج هذا البناء، لا فيه. والفشل هذا ليس عَرَضاً، بل إنه ضرورة نظرية في منطق البنيوية نفسه، وهو ظاهر، سواء في غياب المفهوم النظري للتناقض السياسي عن البناء المفهومي الذي أنتجته تلك القراءة البنيوية لرأس المال بخاصة، ولفكر ماركس بعامة، أم في شكل حضور الصراع الطبقي لهذه القراءة، أي في الشكل الذي فهمته فيه وتناولته بالمعالجة، دون أن تنتج مفهومه. بل يجب القول إن ذلك الغياب الذي هو نتاج منطق البنيوية هو الذي يحدّد هذا الشكل من المعالجة. فكلما وجد آلتوسير، أو باليبار مثلاً، ضرورة في الرجوع إلى الصراع الطبقي، أي في إرجاع تحليل البنية الاجتماعية إليه، أتى الإرجاع هذا في شكل تذكّر هو منه إضافة خارجية له على بناء مفهومي يتماسك بدونه، أي على أساس من غيابه، فلا يدخل فيه كضرورة لوجوده بالذات كبناء مفهومي. هذا الشكل من العلاقة الخارجية في حركة التفكير النظري بين الصراع الطبقي في غياب مفهومه النظري وبين هذا البناء المفهومي كشكل لحضور البنية الاجتماعية فيه، ليس سوى انعكاس، وبالتالي، نتاج مباشر لتلك العلاقة الخارجية التي يقيمها منطق البنيوية بين حركة الصراع الطبقي وحركة البنية الاجتماعية. والأمثلة على ما نقول كثيرة نكتفي، للتدليل، بإعطاء بعض منها. ففي دراسته التي

ظهرت تحت عنوان «الأجهزة الإيديولوجية للدولة»، يحدد آلتوسير الشروط التي فيها يتأمن التحقق الآلي لعملية إعادة إنتاج علاقات الإنتاج، ويبيّن أن تلك الأجهزة هي التي تقوم بهذا الدور، فيصل، بهذا التحديد، إلى ما يمكن عدّه نقداً للمنطق البنيوي الذي يعتمده في تحليله البنية الاجتماعية. فالقول إن دور هذه الأجهزة يكمن في تأمين الشروط الضرورية لتحقق تلك العملية من إعادة الإنتاج يعني، بكل بساطة، أن الشكل التراكبي الذي تترابط فيه المستويات البنيوية للبنية الاجتماعية هو، بحد ذاته، أثر من شكل معين لحركة الصراع الطبقي هو شكلها الانتباذي الذي تحدّده سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي. كما أن الشكل الانصهاري الذي تترابط فيه تلك المستويات هو، بدوره أيضاً، أثر تولّده حركة هذا الصراع في شكلها الإنجذابي الذي يتحدّد بسيطرة الممارسة السياسية للطبقة الثورية النقيض داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي. فالبنية الاجتماعية إذن لا تتماسك بذاتها، في ترابط مستوياتها البنيوية، بل بالشكل الذي يتحرك فيه التناقض السياسي الذي هو مبدأ تماسكها، ولا بد من الرجوع إلى أشكال تحرك هذا التناقض لتحديد أشكال ترابط مستوياتها. معنى هذا أن التحليل البنيوي نفسه، من حيث هو تحليل للبنية الاجتماعية في وحدة تعقّدها، يستلزم بالضرورة إنتاج المفهوم النظري للصراع الطبقي أو، بتعبير آخر، تحديد الوضع النظري للتناقض السياسي في البنية الاجتماعية، لأن الشكل الذي تتحرك فيه البنية هذه، في ترابط مستوياتها وفي تماسكها الداخلي، يختلف باختلاف الشكل الذي يتحرك فيه التناقض السياسي نفسه، فشكل وجودها، من حيث هو شكل هذا الترابط من مستوياتها البنيوية، هو أثر لشكل وجود هذا التناقض فيها، فلا بد إذن، في فهم هذا الترابط، من ردّه، في شكله

المحدّد الذي هو فيه، إلى ما هو منه الأثر، أي إلى حركة الصراع الطبقي، في شكلها المحدد الذي هي فيه. لكن الأساس النظري الذي يقوم عليه منطق البنيوية في تحليل البنية الاجتماعية هو قطع الأثر هذا عن سببه في تغييب الصراع الطبقي من حيث هو «القوة المحرِّكة للتاريخ»، أي من حيث هو القوة التي بها تترابط المستويات البنيوية للبنية الاجتماعية في وحدة تماسكها الداخلي، والتي بها أيضاً تنتقل، في هذا الترابط نفسه، من شكل إلى آخر. بهذا القطع، تختفي العلاقة البنيوية التي تربط أشكال هذا الترابط من البنية بأشكال حركة الصراع الطبقي فيها، فيظهر، حينئذٍ، واضحاً عجز منطق البنيوية عن تفسير **انتقال** البنية من شكل إلى آخر من ترابط مستوياتها. لكنه ينجح، في الظاهر، في تفسير حركة **تجدّدها**، في شكل معين من هذا الترابط هو شكله التراكبي. وليس غريباً أن ينجح هذا المنطق في تحليل ما يمكن تسميته بزمان تجدّد البنية الاجتماعية، فيما هو يفشل في تحليل زمان انتقالها أو تحويلها. ففي زمان التجدّد ـ هذا الذي تتنضد فيه المستويات البنيوية في ترابطها التراكبي بشكل تظهر فيه البنية الاجتماعية كأنها تتماسك بذاتها، بسبب من تحرك الصراع الطبقي فيها في شكله الانتباذي ـ تظهر الحركة التاريخية للبنية الاجتماعية بمظهر الحركة الطبيعية لإعادة إنتاج علاقات الإنتاج، بمعنى أن حركة إعادة الإنتاج هذه تظهر، في تحققها الآلي، كأنها حركة طبيعية بحت، فتختفي العلاقة الفعلية التي تربطها بذلك الشكل المحدد من حركة الصراع الطبقي الذي هي منه الأثر، وتنعدم، بهذا، في منطق البنيوية، ضرورة إقحام مفهوم الصراع الطبقي في بنائه المفهومي، طالما أن التلاؤم قائم بينه وبين هذا الشكل الذي تظهر فيه البنية الاجتماعية.

لذا يمكن القول إن منطق البنيوية هو الشكل الجديد الذي يظهر فيه منطق الإيديولوجية البرجوازية، بل إنه الشكل العقلاني الذي يظهر فيه منطق الإيديولوجية الإمبريالية، فتغييب حركة الصراع الطبقي هو الأساس الذي يقوم عليه هذا الشكل من العقلانية الطبقية. والمنطق الإمبريالي لا يقبل منطقاً سواه، فيه يزول الاختلاف ويتوحد الوجود، فيزول بالتالي مبرّر وجود نقيضه، طالما أن التوحيد الإمبريالي للعالم قائم على أساس صهر الاختلاف في وحدة التماثل. لقد قيل إن منطق البنيوية هو منطق التكنوقراطية، وفي هذا القول شيء من الصحة، فالقاسم المشترك من هذين المنطقين هو هو تغييب حركة الصراع الطبقي. هذا المنطق بالذات هو الذي قاد آلتوسير إلى ما هو، في نظرنا، خطأ نظري وسياسي، في وضعه حزب البروليتاريا، مع الأحزاب الأخرى، أي مع أحزاب الطبقة المسيطرة، على مستوى واحد من التحديد، حين عدَّه، كهذه الأحزاب، جهازاً إيديولوجياً للدولة، فامتنع، بهذا التحديد، عن فهم آلية الصراع الطبقي، من حيث هو، في ممارسته البروليتارية، نقض لممارسة الطبقة المسيطرة. إن علاقة التناقض السياسي في الصراع الطبقي بين ممارستي الطبقتين الرئيسيتين هي التي تحدد بالضرورة حزب البروليتاريا كنقيض للدولة وأجهزتها، فتحدد بالتالي ضرورة استثنائه من هذه الأجهزة التي هو نقيض لها. فآلية هذا الصراع تكمن إذن في وجود هذا الاختلاف بين النقيضين في علاقة التناقض بينهما: فإذا تماثل النقيضان اختفى الصراع هذا، وتماثلت، بالتالي، كما سبق القول، زاويتا النظر الطبقيتان النقيضتان بشكل تظهر فيه زاوية نظر الطبقة المسيطرة بمظهر الأساس الموضوعي للنظر في الواقع، لأنها تظهر بمظهر زاوية النظر

الوحيدة، أي بمظهر يختفي فيه طابعها الطبقي المحدد، بسبب من انعدام وجود الاختلاف الذي هو الحد الطبقي الفاصل بينها وبين نقيضها. والنظر في الواقع من زاوية نظر الطبقة المسيطرة قائم، في عقلانيته نفسها، على ذلك الأساس من تغييب حركة الصراع الطبقي من حيث هي مبدأ تماسك البنية الاجتماعية في ترابط مستوياتها البنيوية. لهذا كله، يقع منطق البنيوية في عجزه الضروري عن تفسير انتقال هذه البنية الاجتماعية من زمان تجدّدها إلى زمان انتقالها إلى نمط آخر من الإنتاج، أي إلى زمان تحويلها. بل إنه واقع في عجزه عن تفسير الحضور الدائم للصراع الطبقي، من حيث هو في أساسه صراع سياسي، في زمان التجدّد نفسه: فتحليل البنية الاجتماعية في زمانها هذا قائم على أساس غياب هذا الصراع من حيث هو مبدأ تماسك هذه البنية التي هي، بالنسبة لهذا المنطق، تتماسك بذاتها.
لكن الفكر الماركسي، لا سيما في الممارسات الفعلية للطبقة العاملة ولحزبها الشيوعي، يرفض، بالطبع، القول بهذا الغياب. وآلتوسير أيضاً يرفض القول به. من هنا أتى التناقض عنده بين فكره الماركسي وبين منطق البنيوية الذي يعتمده في قراءة البنية الاجتماعية، والتناقض هذا يظهر في غياب مفهوم الصراع الطبقي في دراسة «الأجهزة الإيديولوجية للدولة»، أو في حضوره فيها في شكل تذكُّر له أتى في نهايتها، في ملاحظة هامشية تقول بضرورة القيام بتحليل هذه الأجهزة في ضوء علاقتها بحركة الصراع الطبقي دون أن تقوم بهذا التحليل. وعملية التذكّر هذه تدل بحد ذاتها على أن منطق البنيوية يفتقد الأداة النظرية التي تمكّنه من القيام بهذا التحليل، والتي هي مفهوم الصراع الطبقي، أي مفهوم التناقض السياسي الذي على أساس من غيابه يتماسك البناء المفهومي في منطق البنيوية. وما الدراسة الأخيرة التي ظهرت لآلتوسير في شكل «ردّ على جون لويس» سوى تأكيد لهذا

القول. ففي هذه الدراسة يظهر للقارىء أن المؤلف يعيد اكتشاف الدور الرئيسي للعامل السياسي في فهم أي ظاهرة من الظاهرات الاجتماعية ـ وهو في هذا على حق ـ، لكن القارىء لا يجد في البناء المفهومي لآلتوسير التفسير النظري لهذا الدور الذي هو دور التناقض السياسي من حيث هو التناقض الرئيسي المسيطر في البنية الاجتماعية، بل يجد فيه، بالعكس، ما يتناقض مع ما ورد في هذه الدراسة الأخيرة من تأكيدات صحيحة تفتقد تبريرها النظري. فلا بد، لإيجاد هذا التبرير، من إعادة النظر في نظرية التناقض بالذات، ومن الوصول، بشكل خاص، إلى التمييز بين علاقة التحدّد وعلاقة السيطرة في علاقة التفاوت بين التناقضات البنيوية؛ وهذا ما سبق أن قمنا به في الجزء الأول من هذه الدراسة.

قلنا إن الاقتصادية قد لا تنكر وجود ذلك الفاصل البنيوي بين نمطين من الإنتاج مختلفين عرفهما تاريخ البنية الاجتماعية ـ بين الإقطاعية والرأسمالية مثلاً، أو بين الرأسمالية والاشتراكية ـ بل هي، بالعكس، تؤكده. فنقض الاقتصادية إذن يختلف باختلاف الشكل الذي تتجدّد فيه. ومنطق البنيوية هو الشكل النظري المتجدّد الذي تظهر فيه الاقتصادية بمظهر نقد للاقتصادية. كيف يفهم هذا المنطق عملية الانتقال من نمط إنتاج إلى آخر؟ هذا هو السؤال الذي طرحنا في محاولتنا نقض ذاك الشكل المتجدد من الاقتصادية.

عملية الانتقال في فكر باليبار

في دراسته «حول المفاهيم الأساسية للمادية التاريخية»، يحاول باليبار أن يفكر مرحلة الانتقال هذه وأن يحدد ميزتها الأساسية. ليس

هدفنا، بالطبع، تحليل ما ورد في هذه الدراسة من مشكلات نظرية، بل هدفنا أن نبيّن كيف تتسلّل الاقتصادية إلى التحليل الماركسي حين يتحكم بهذا التحليل منطق البنيوية. الفكرة الأساسية التي يمكن أن نستخلصها من هذه الدراسة هي أن باليبار يرفض أن يعدّ انتقال البنية الاجتماعية من نمط إلى آخر من الإنتاج لحظة ثورية، أو «لحظة هدم» يخرج بها التاريخ عن منطق بنيته، أو قل عن العقل بعامة، فالانتقال عنده «هو حركة خاضعة لبنية» (ص 277)، أو ـ كما يقول في موضع آخر ـ «إن أشكال الانتقال هي نفسها أشكال من الإنتاج. . . وبالتالي أنماط إنتاج» (ص 278). لكن القضية الأساسية هنا ليست كما يطرحها باليبار في اختيار بين أن يكون الانتقال هذا أو ألاّ يكون خاضعاً لبنية، بل القضية هي في تمييز هذه البنية التي يخضع لها، أي في تحديد منطقها المتميز. فالثورة التي هي هذا الانتقال نفسه من نمط إنتاج إلى آخر ليست من التاريخ لحظة توقّف المنطق فيه، بل هي عملية ـ أو سيرورة ـ تاريخية لها قوانينها المتميزة التي، بالتالي، تجعل منها **موضوع علم هو بالذات علم الصراع الطبقي**، أي **علم السياسة**. ثم إن باليبار، في تحديده الانتقال كنمط من الإنتاج ، يدور حول المشكلة فيما هو يظن أنه قد وجد حلاً لها، فتظل المشكلة، بهذا قائمة: إذ ما الذي يحدد انتقال البنية الاجتماعية إلى هذا النمط من الإنتاج الذي به ـ أو فيه ـ تنتقل إلى نمط الإنتاج الآخر؟ إنها المشكلة نفسها التي يجب حلها: كيف يتم انتقال البنية الاجتماعية من نمط إلى آخر من الإنتاج؟ أو بتعبير آخر: ما الذي يجعل من مرحلة تاريخية معينة، تمر بها البنية هذه، **مرحلة انتقال إلى** نمط آخر من الإنتاج؟ فعلى سبيل المثال، لو اعتبرنا تكوّن الإنتاج المانوفاتوري في إطار علاقات الإنتاج الإقطاعية مرحلة انتقال من الإنتاج الإقطاعي إلى الإنتاج الرأسمالي، لطرحت المشكلة على الوجه التالي: كيف تمّ الانتقال من الإنتاج المانوفاتوري إلى الإنتاج

الرأسمالي؟ أو ما هي الشروط التي يتحدّد فيها الانتقال هذا كوصول، في الحركة التاريخية للبنية الاجتماعية، إلى ما يمكن تسميته بخط اللارجوع من التاريخ؟ الحل الذي يقدمه لنا باليبار يجد أساسه النظري في علاقة التماثل التي يقيمها بين زمانين من البنية الاجتماعية متميزين هما، في لغتنا المفهومية، زمان التكوّن وزمان التحويل. فزمان الانتقال عنده هو هو زمان التكوّن، بمعنى أن الزمان الذي، من البنية الاجتماعية، يتم فيه تحويل علاقات الإنتاج القائمة، هو نفسه الزمان الذي يتم فيه، في إطار علاقات الإنتاج هذه، تكوّن علاقات الإنتاج - أو عناصر من بنيتها - التي إليها ستنتقل البنية الاجتماعية. معنى هذا أن باليبار يحصر أزمنة البنية الاجتماعية في زمانين اثنين فقط هما: زمان تكوّنها الذي هو زمان انتقالها من نمط إنتاج إلى آخر، وزمان تجدّدها أو تطورها الذي هو زمان إعادة إنتاج علاقات الإنتاج فيها، أي زمان البنية الفعلي. ومنطق البنيوية هو الذي قاده إلى حصر الحركة التاريخية للبنية الاجتماعية في هذين الزمانين فقط، فالمنطق هذا لا يميز، في البنية، سوى بين حركتين: حركة البنية بذاتها أو Synchronie، وحركة التغيّر أو الانتقال، أي Diachronie. وهذا مثال رائع على أن الفكر لا يرى من الواقع إلا ما تريه إياه بنيته، وبالشكل الذي تقاربه فيه مفاهيمه؛ فمنطق البنيوية هو الذي يتحكم بهذا التحليل بشكل لم يعد فيه باليبار قادراً على أن يفكر الانتقال إلا بالمفهوم البنيوي «للدياكرونية»، والتجدد، أو إعادة الإنتاج، بالسنكرونية، فتبخّر في الحالتين دور الصراع الطبقي في حركة البنية وتماسكها (أنظر ص 310). بل إنه بهذا المنطق، وبمفهوميه الاثنين، لم يعد قادراً على أن يميز، في نمط الإنتاج الواحد أطواره، وفي كل من أزمنة البنية الاجتماعية مراحله الخاصة، فتسطحت عنده البنية الزمانية المعقدة في زمانين اثنين يجمعهما، برغم تميزهما واختلافهما، قاسم مشترك واحد هو غياب الصراع الطبقي.

فزمان التجدّد هو زمان البنية الاقتصادية، أي زمان إعادة الإنتاج «التي هي أيضاً شكل التغيرات والانبناء الجديد للشروط العامة للإنتاج» (ص 260)، بمعنى أن إعادة الإنتاج هي حركة البنية بذاتها، وما دام زمانها هو الزمان السنكروني، فلم يعد بالإمكان رؤية مراحله، من حيث هي مراحل حركة الصراع الطبقي الخاص بهذه البنية، ولم يعد بالإمكان أيضاً رؤية العلاقة بين حركة إعادة الإنتاج وهذه الحركة من الصراع الطبقي. إن ما قلناه في الفقرة السابقة يمكن إعادة قوله الآن أيضاً، فباليبار لا يربط تحقق إعادة الإنتاج بشرطه الضروري الذي هو شكل محدد من حركة هذا الصراع نفسه، بل هو يفصل الحركتين بشكل قد يفهم منه أن الحركة الثانية لا تلعب دوراً في الحركة التاريخية للبنية الاجتماعية إلا في زمان الانتقال؛ أما في زمان التجدد، فهي، وإن وجدت في الواقع التجريبي، فلا وجود لها في الواقع النظري، بمعنى أن المفهوم النظري للصراع الطبقي ليس ضرورياً لتحليل البنية في زمانها السنكروني هذا، لا سيما أن الطابع السياسي من الصراع الطبقي قد اختفى في هذا الشكل من ظهوره بمظهر غير سياسي، بسبب من سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة. وهذا ما يجهله منطق البنيوية الذي لا وجود لمفهوم الصراع الطبقي، من حيث هو مفهوم التناقض السياسي بالذات، في جهازه المفهومي. «فتحليل هذا الصراع والعلاقات الاجتماعية السياسية التي يستلزم ليس جزءاً من دراسة بنية الإنتاج» (ص 303). فهذه الدراسة شيء، وذاك التحليل شيء آخر، والاختلاف بينهما هو الذي يضعه منطق البنيوية بين الزمان السنكروني والزمان الدياكروني، بمعنى أن تحليل الصراع الطبقي هو جزء من هذا الزمان لا من ذاك. معنى هذا أن زمان الصراع الطبقي لا يترابط بزمان بنية الإنتاج إلا في وحدة المصادفة الثورية التي فيها يتم تحويل علاقات الإنتاج القائمة (ص 303). وفي هذا تكمن الاقتصادية، أي في هذا الإقحام

للصراع الطبقي من الخارج في حركة البنية الاجتماعية، في زمانها الدياكروني وحده، كأن هذا الصراع ليس أساسياً لوجود البنية في زمان تجددها أيضاً. لكن غياب الصراع الطبقي من هذا الزمان يجعله بالضرورة غائباً من الزمان الآخر، برغم إقحامه من الخارج فيه، لأن تغييبه من زمان التجدد قائم على أساس الجهل بآلية حركته المحورية التي سبق أن حللنا في الجزء الأول من هذه الدراسة؛ ومعرفة هذه الآلية منه شرط أساسي لإنتاج مفهوم الانتقال، بمعنى أنها شرط أساسي لفهم هذا التناقض في الدور الذي يلعبه، من حيث هو التناقض السياسي الرئيسي، في الحركة التاريخية للبنية الاجتماعية، بين أن يكون العامل الرئيسي في تجدد هذه البنية، وبين أن يكون العامل الرئيسي في تحويلها. فالصراع الطبقي له دوماً الدور الرئيسي في حركة البنية الاجتماعية، لأنه دوماً التناقض الرئيسي فيها، من حيث هو التناقض السياسي نفسه، وإن اختلفت أشكاله. إلا أن هذا الدور الواحد، من حيث هو الدور الرئيسي، يختلف باختلاف زمان البنية الاجتماعية: فهو في زمان التجدد نقيضه في زمان الانتقال، لأن الشكل الانتباذي من الحركة المحورية للصراع الطبقي هو في الزمان الأول نقيض الشكل الإنجذابي من هذه الحركة في الزمان الثاني. فانتقال الحركة هذه من شكلها الأول إلى هذا الشكل النقيض، أي انتقال السيطرة، في الحقل السياسي، من الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة إلى الممارسة السياسية للطبقة الثورية النقيض، هو الذي يحدّد، في شروط تاريخية متميزة، ضرورة انتقال البنية الاجتماعية من زمان إلى آخر، من زمان تجدّدها إلى زمان انتقالها إلى نمط إنتاج آخر. معنى هذا أن آلية الصراع الطبقي التي تحدد زمان التجدّد هي نفسها التي تحدّد زمان الانتقال، إنما شكل هذا التحديد يختلف باختلاف الشكل من حركة هذا الصراع. لكن منطق البنيوية الذي، في الفكر الماركسي، يفكر الحركة التاريخية بمفهومي السنكرونية

والدياكرونية ينبذ الصراع الطبقي ليعود إلى إدخاله بشكل يظل فيه، برغم ذلك، خارج الجهاز المفهومي لتحليله النظري[1]. وهذا بالضبط ما وقع فيه باليبار: فهو يؤكد، كماركسي، الدور الرئيسي للصراع الطبقي في عملية التحويل الثوري، لكنه، من جهة أخرى، حين يفكر زمان الانتقال، لا يجد في بنائه النظري مكاناً يخصّ به مفهوم ذاك الصراع. فوضعه زمان الانتقال في علاقة تماثل مع زمان التكوّن يمنعه من أن يجد التبرير النظري لحضور هذا المفهوم في تحليله، فيتحول عنده زمان الانتقال إلى زمان البنية التي تتكوّن بذاتها، على أساس من تفكك البنية التي تتكوّن فيها، دون أن يكون الصراع الطبقي عاملاً رئيسياً في هذا التفكك أو ذاك التكوّن. أو بتعبير آخر، إن زمان الانتقال، من الإقطاع، مثلاً، إلى الرأسمالية، هو زمان تكون الرأسمالية في إطار زمان تفكك الإقطاعية. لهذا، كانت الميزة الأساسية ـ إن لم نقل الوحيدة ـ لزمان الانتقال تعايش نمطين من الإنتاج ـ أو أكثر ـ في وحدة بنيوية هي، في نهاية التحليل، بنية نمط واحد من الإنتاج مختلف عن الاثنين. ومع أن باليبار، في تحديده ميزة المرحلة الانتقالية هذه (ص 315 ـ 324)، يقول بإمكانية تعايش عدة أنماط من الإنتاج، أي بالتحديد، بإمكانية تعايش أكثر من نمطين اثنين، فإن السياق المنطقي لفكره، والأمثلة التي يستند إليها، تحصر هذا التعايش في نمطين فقط من الإنتاج. هذا الحصر نتيجة ضرورية لمنطق البنيوية الذي به يفكر الحركة التاريخية للبنية الاجتماعية: فمفهوم السنكرونية الذي به يفكر زمان التجدّد من هذه البنية منعه من

---

(1) ربما أمكن القول أيضاً إنه ينبذ من زمان التجدّد، الصراع الطبقي في تحركه في شكله السياسي، أي في تحركه في شكله الرئيسي كصراع سياسي لكنه يجهل أن عدم تحرك هذا الصراع في شكله السياسي إنما هو بالضبط الشكل السياسي لتحركه، في تحدده بسيطرة الممارسة السياسية للطبقة

رؤية ذلك التعايش الضروري الذي به تتحدّد البنية الاجتماعية في تميز وجودها التاريخي المادي، ومنعه، بالتالي، من التمييز بين مفهوم نمط الإنتاج ومفهوم البنية الاجتماعية أو التكوّن الاجتماعي، فاستحال عنده تحليل الحركة التاريخية الفعلية لهذه البنية المتميزة تحليلاً لحركة البنية من نمط الإنتاج، أي لحركة بنية هذا النمط في مفهومه النظري.

لهذا السبب بالذات انحصرت أزمنة البنية الاجتماعية التي هي عنده بنية نمط الإنتاج في زمانين اثنين: زمان تكوّن هذا النمط، أي زمان انتقال البنية الاجتماعية إليه، وزمان تجدّده، أي زمان بنيته. وهكذا انتفت، بمفهوم السنكرونية ـ وفيه ـ المراحل التاريخية الفعلية من هذه البنية الاجتماعية، وانتفت بانتفائها مشكلة تمرحل التاريخ، أو قل، للدقة، إنها انحصرت عند باليبار في «نظرية التاريخ من حيث هو تتابع أنماط الإنتاج» (ص 258). أما مفهوم الدياكرونية الذي به يفكر زمان الانتقال، من حيث هو، في سلسلة هذا التتابع، انتقال من نمط إلى آخر، فإنه يسمح، في الظاهر، بتعايش عدة أنماط من الإنتاج لفترة محددة، لكنه في الحقيقة يحدد التعايش بالضرورة كتعايش بين اثنين فقط هما في علاقة من التتابع يتفكك فيها الأول فيما يتكوّن فيها الثاني، فيرتسم التاريخ، بهذا الانتقال نفسه من الأول إلى الثاني، في حركة خطية مستمرة هي التي إليها تُرجع الاقتصادية حركة التاريخ. بل حتى هذا التعايش نفسه بين الاثنين ليس، في «حقيقته الدياكرونية» تعايشاً، أي أنه ليس علاقة تفاوت يسيطر فيها واحد على الآخر ـ برغم ما يؤكده باليبار من عكس هذا في استشهاد له بلينين هو في غير محله (ص 323)، لأنه يذوب، في نهاية التحليل، في وحدة نمط الإنتاج الواحد الذي به يحدد مرحلة الانتقال في قوله إن الانتقال من نمط إنتاج إلى آخر هو بحد ذاته نمط إنتاج. فوحدة التعايش إذن ليست في منطق البنيوية وحدة

التناقض في علاقة السيطرة بين نمطين أو أكثر من الإنتاج، بل إنها وحدة البنية من نمط الإنتاج الانتقالي. معنى هذا أن منطق البنيوية، من حيث هو شكل متحدد من منطق التماثل، عاجز عن أن يفهم التعقد في وحدة البنية من حيث هي بنية بنيات ـ وليس بنية عناصر ـ من الإنتاج تترابط بينها في علاقة من السيطرة تتميز فيها كل منها عن الأخرى في ترابطها نفسه بها. لذا، تستحيل، بهذا المنطق، علاقة التعايش أو السيطرة في مرحلة الانتقال بين نمطي الإنتاج، بنية واحدة (اختفت العلاقة) من نمط إنتاج واحد تتعايش فيه عناصر من النمطين اللذين هما في علاقة انتقال هي علاقة تتابع. فبنية الإنتاج الانتقالي إذن ليست بنية علاقة السيطرة في تعايش نمطي الإنتاج هذين، بل هي بنية العناصر التي منهما تترابط في بنية نمط آخر من الإنتاج هو نمط الإنتاج الانتقالي. هنا نلاحظ أن صفة الانتقال هذه لا معنى لها، فكل نمط من الإنتاج في سلسلة التتابع هو حكماً نمط انتقالي. وهكذا يزول الاختلاف الظاهري بين مفهومي السنكرونية والدياكرونية، ويظهر التماثل بينهما، فيعود باليبار يفكر زمان الانتقال نفسه بمفهوم السنكرونية، فيسقط على هذا الزمان بنية زمان التجدد (ص 311)، بمعنى أنه يفكر زمان الانتقال بالشكل نفسه الذي فيه يفكر زمان التجدّد من حيث هو زمان البنية، برغم ما يلمسه من اختلاف بينهما يحصره في أن الأول هو الذي يتعايش فيه نمطان من الإنتاج يذوبان في بنية نمط آخر مختلف عنهما. وما عدم التوافق الذي تتميز به بنية هذا الإنتاج الانتقالي بين علاقات الإنتاج والقوى المنتجة سوى انعكاس لذلك التعايش الذي تتحكم بصيرورته ضرورة زواله في تثبّت بنية نمط الإنتاج الذي إليه تسير حركة الانتقال. في هذا القول تناقض لا يمكن الخروج منه إلا بالخروج من منطق البنيوية: فالقول بعدم التوافق ذاك الذي يؤكده باليبار في مرحلة الانتقال يتناقض مع القول بأن الانتقال بحد ذاته هو نمط من

الإنتاج، لأن بنية نمط الإنتاج تقوم أساساً على وجود علاقة متميزة فيه من التوافق بين علاقات الانتاج والقوى المنتجة. وما هذا التناقض سوى نتيجة ضرورية لذلك المنطق الذي في ضوئه يفكر باليبار زمان الانتقال بمفهوم زمان التجدّد نفسه، فيفكر الاختلاف بمنطق التماثل. ثم إن عدم التوافق بين طرفي العلاقة الاقتصادية بين علاقات الإنتاج والقوى المنتجة الذي ينعكس في عدم توافق بين القاعدة الاقتصادية هذه والبنية الفوقية من البناء الاجتماعي، لا ينتج عنه بالضرورة دخول البنية الاجتماعية في زمان انتقالها إلى نمط إنتاج آخر؛ فليس كل تحرّك للبنية الاجتماعية في هذا الإطار من عدم التوافق دخولاً لها في زمان تحويلها الثوري، أي في زمان الأزمة العامة من السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة؛ إذ قد يكون تحركها هذا دخولاً لها في مرحلة معينة من مراحل زمان تجدّدها هي، مثلاً، مرحلة انتقال للهيمنة الطبقية من فئة إلى أخرى من فئات الطبقة المسيطرة، في إطار تجدّد السيطرة الطبقية لهذه الطبقة، وليس مرحلة انتقال للبنية الاجتماعية نفسها من نمط إلى آخر من الإنتاج، بانتقال السيطرة الطبقية فيها من الطبقة المسيطرة إلى الطبقة المهيمنة النقيض، أي إلى الطبقة الثورية النقيض. فتحديد انتقال البنية الاجتماعية من زمان إلى آخر يختلف إذن عن تحديد انتقالها من مرحلة إلى أخرى داخل الزمان الواحد، لكنه في الحالتين مرتبط ـ كما سنرى ـ بتطور حركة الصراع الطبقي في شكل تحددها بتطور البنية من علاقات الإنتاج الخاصة بهذه البنية الاجتماعية، أي بحركة تجدد هذه العلاقات في هذه البنية. غير أن منطق البنيوية يجهل دور الصراع الطبقي في تحديد الحركة التاريخية للبنية الاجتماعية. في غياب هذا الصراع عن التحليل النظري، تتسطح الحركة هذه في زمانين بسيطين يزول بينهما الاختلاف في منطق يفكر الأول منهما بمفهوم الآخر، لأنه يفكر الاثنين بمفهوم السنكرونية ـ أي بمفهوم الزمان البنيوي،

فيقيم، بهذا المفهوم الأخير، علاقة التماثل البنيوي بين زمان الانتقال وزمان التكوّن، ويقيم العلاقة نفسها أيضاً بين هذا الزمان وزمان التجدّد، مع أنه في البدء كان قد أقام الاختلاف بينهما. معنى هذا أن منطق البنيوية يقيم التماثل بين زمان التكوّن وزمان التجدّد لأنه يفهم الاختلاف بينهما بمنطق التماثل، في تحديده الانتقال كنمط من الإنتاج، على أساس من غياب حركة الصراع الطبقي من حركة هذا الانتقال، وبالتالي، على أساس من عزلة الحركة هذه، من حيث هي حركة بنية الإنتاج، عن تلك. فهو إذن مرغم على أن يفكر زمان الانتقال نفسه، من حيث هو زمان البنية من نمط هذا الإنتاج «الانتقالي»، كزمان تجدد. إن بنية الزمان عنده واحدة، لأن الزمان، سواء أكان زمان انتقال أو تكوّن، أو زمان تجدّد، هو بالضرورة زمان بنية، أي زمان بنية الإنتاج في نمط معين من الإنتاج. معنى هذا أن الزمان واحد، من حيث هو بالذات زمان بنية، وإن اختلف، في بنيته هذه، باختلاف نمط الإنتاج الذي هو منه الزمان. وهو، لهذا، في بنيته، زمان تجدّد[1]. وبتعبير آخر، إن لكل نمط من الإنتاج زماناً

المسيطرة في حقله السياسي.

(1) لقد أعاد باليبار مؤخراً قراءة دراسته بعد سبع سنوات تقريباً من ظهورها، فوجد فيها كثيراً من المآخذ التي أشرنا إليها. فهو، في انتقاده الذاتي هذا، يعي، إلى حد ما، الصعوبة النظرية في تحديد الانتقال كنمط من الإنتاج، ويشير أيضاً إلى تجاهله دور الصراع الطبقي في عملية الانتقال من نمط إلى آخر من الإنتاج، دون أن يرى أهمية هذا الدور في عملية إعادة إنتاج علاقات الإنتاج القائمة. ويأخذ على نفسه أيضاً عدم التمييز بين نمط الإنتاج والبنية الاجتماعية، فيصل بهذا إلى وعي الضرورة في تمييز مراحل التطور من هذه البنية. لكنه، برغم هذا كله، لم يذهب إلى ما هو الأساس النظري في أخطائه، والذي هو، في نهاية التحليل، عدم تحديد الوضع النظري للتناقض السياسي في البنية الاجتماعية، وبالتالي عدم إنتاج مفهوم الحركة المحورية للصراع الطبقي. من هذا الأساس تتفرع عدة مشكلات

واحداً هو زمان بنيته، وما زمان التكوّن الذي هو زمان الانتقال سوى زمان البنية من نمط الإنتاج الانتقالي. ولا يتحدّد هذا الزمان كزمان انتقال إلا ببنية هذا النمط من الإنتاج، فهو، في تحدده بها، يتحدّد كزمان تجدّد لا كزمان انتقال. بهذا التماثل، تنحصر أزمنة البنية الاجتماعية في زمان واحد هو زمان البنية من نمط الإنتاج الذي تتماثل به، بعد أن كانت في الظاهر محصورة في زمانين، فيظهر حينئذ عجز منطق البنيوية عن فهم الاختلاف بين هذه الأزمنة، وعن فهم التميز في بنية زمان الانتقال.

أزمنة المستويات البنيوية ليست سوى أزمنة حقول الصراع الطبقي

لن نبدأ، في تحليل علاقة الاختلاف بين أزمنة البنية الاجتماعية، بتحليل بنية زمان الانتقال، بل بتحليل بنية زمان التجدّد. لكن، قبل البدء بهذا التحليل، لا بد من استعادة سريعة لما سبق قوله في مشكلة تمرحل التاريخ. قلنا إن التاريخ يتمرحل بحركة أنماط الإنتاج فيه، لكن الحركة هذه ليست حركة تتابع أو تواصل، لأن التداخل قائم بين هذه الأنماط من الإنتاج وبين أزمنة كل منها بشكل يمنع أيضاً من وضع هذه الأزمنة في علاقة تتابع. وقلنا أيضاً إن زمانية كل نمط من

= نظرية لم يصل بعد إلى وعيها: نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، التمييز بين زمان الانتقال وزمان التكوّن، أو التمييز بين علاقة التحدد وعلاقة السيطرة، أو تحديد دور منطق البنيوية، من حيث هو منطق تماثل، في إنتاج أخطائه النظرية إلخ... وبشكل عام، يمكن القول إنه في مقاله هذا الذي ظهر في مجلة La Pensée, 1973, No. 170، تحت عنوان: «حول الديالكتيكية التاريخية»، قد وصل إلى تحديد كثير من الأخطاء دون الوصول إلى أساسها النظري وإلى تملكه هذا الأساس بشكل يقود إلى إنتاج المعرفة

الإنتاج تتكوّن من ثلاثة أزمنة مختلفة لا بد من التمييز بينها: زمان التكوّن، وزمان التجدّد، وزمان التحويل. معنى هذا أن الأزمنة هذه التي بحركتها يتمرحل التاريخ هي أزمنة أنماط الإنتاج. غير أن الحركة التاريخية، في حقيقتها المادية، هي حركة التكوينات الاجتماعية لا حركة أنماط الإنتاج. وصفاء الوجود من نمط الإنتاج ليس إلّا في وجوده النظري. أما في الواقع الفعلي، أي في واقع التكوين الاجتماعي، فلا وجود لنمط الإنتاج إلا في علاقة تعايش مع أنماط أخرى من الإنتاج يترابط بها بشكل تاريخي محدد يختلف باختلاف التكوين الاجتماعي الذي هو فيه. من هنا نرى أن الزمان التاريخي للتكوين الاجتماعي ـ أي للبنية الاجتماعية ـ زمان معقد، لأنه وحدة الأزمنة من أنماط الإنتاج المترابطة في تعايشها في تكوين اجتماعي محدّد، ولأن الترابط بين هذه الأزمنة قائم على أساس من تفاوت التطور بينها بشكل تعود فيه السيطرة إلى زمان نمط الإنتاج المسيطر في هذا التكوين الاجتماعي. ليس في هذا القول، بالطبع، نفي لما سبق من قول بأن حركة التمرحل التاريخي ترسمها حركة أنماط الإنتاج، بل بالعكس من ذلك، إن التعرّف على أزمنة هذه الأنماط في حركة التاريخ شرط أساسي لرؤية تمرحله، إذ أن أنماط الإنتاج هي الأطر البنيوية التي فيها يتمرحل التاريخ. غير أن حركة التمرحل هذه لا تنحصر في حركة أنماط الإنتاج، وإن كانت هذه أساساً لتلك، كما إن التعقد في الأولى لا ينحصر في تعقد العلاقات بين أزمنة الثانية. فحركة التمرحل التي ترسمها في تاريخ التكوينات الاجتماعية حركة أنماط الإنتاج هي، بشكل أساسي، حركة القاعدة المادية من هذه التكوينات، أي حركة بنيتها الاقتصادية، وبالتالي، حركة علاقات الإنتاج، في علاقتها بالقوى المنتجة. ومن الطبيعي أن يجد تمرحل التاريخ، من حيث هو تاريخ التكوينات الاجتماعية، أساسه المادي في تمرحل قاعدته الاقتصادية، لأن القاعدة هذه هي

التي بها يتحدّد كامل التكوين الاجتماعي في مختلف مستوياته البنيوية، وفي الحركات المتميزة الخاصة بهذه المستويات. وهذا هو الفهم المادي للتاريخ. لكن هذا لا يعني أن حركة تمرحل القاعدة المادية هي هي حركة تمرحل تاريخ التكوين الاجتماعي، ففي هذا القول تكمن الاقتصادية. إن تعقد البنية الاجتماعية، من حيث هي بنية بنيات، أي وحدة مستويات بنيوية متفاوتة في ترابطها نفسه، يمنع حصر التمرحل التاريخي في حركة القاعدة الاقتصادية للبنية الاجتماعية، لأن البنية هذه، من حيث هي كلٌ متماسك، لا تنحصر في بنية التناقض الاقتصادي منها، أي في بنية علاقات الإنتاج. غير أن هذا لا يعني أن للبنية الاجتماعية أزمنة مختلفة هي أزمنة مستوياتها البنيوية، أي أن لها زماناً اقتصادياً هو زمان المستوى الاقتصادي، وزماناً سياسياً هو زمان المستوى السياسي وزماناً إيديولوجياً هو زمان المستوى الإيديولوجي، وأن في داخل زمانها الإيديولوجي هذا يمكن تمييز زمان خاص بكل شكل من أشكال الوعي الإيديولوجي، وبالتالي، تمييز زمان خاص بالفلسفة مختلف عن الزمان الخاص بالفن أو الأدب أو الدين إلخ... كما يقول بهذا آلتوسير[1] ـ، كأن زمان البنية من نمط الإنتاج الواحد هو وحدة التخالف من هذه الأزمنة المتميزة بتميز المستويات البنيوية. ففي هذا القول تنضيد لأزمنة المستويات البنيوية ناتج عن تنضيد هذه المستويات بالذات. وما التنضيد هذا سوى الشكل التراكبي الذي تترابط فيه المستويات البنيوية هذه بفعل سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة في الحقل السياسي للصراع الطبقي. معنى هذا أن تنضيد الأزمنة هذه ليس، في حقيقته الموضوعية، سوى الشكل الذي يظهر فيه زمان التجدّد من التكوين الاجتماعي، أي أنه أثر من تحرك الصراع الطبقي

العلمية التي بإمكانها وحدها أن تتخطى تلك الأخطاء.

(وبالتالي من زمان التناقض السياسي نفسه)، في شكله الانتباذي. فعلى هذا الأساس وحده من الشكل الذي يتحدّد فيه زمان التناقض السياسي بسيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، تتنضّد أزمنة المستويات البنيوية في البنية الاجتماعية، فيبدو، في الظاهر، ممكناً وجود تاريخ مستقل خاص بالفلسفة أو الأدب أو السياسة ـ من حيث هو تاريخ «المؤسسات» السياسية ـ. وبتعبير آخر، إن شكلاً طبقياً محدداً من زمان التناقض السياسي هو الذي يحدّد ظهور أزمنة المستويات البنيوية ـ ومنها زمان المستوى السياسي نفسه ـ كأزمنة مستقلة نسبياً بعضها عن بعض في ترابط منها هو ترابطها التراكبي. هذه الأزمنة ليست، في استقلالها النسبي نفسه، سوى أزمنة حقول الصراع الطبقي، وبالتالي، أزمنة الأشكال المحدّدة التي يتحرك فيها الصراع هذا من حيث هو التناقض السياسي نفسه. فبتنضدها الذي تظهر فيه كأزمنة مستقلة نسبياً بعضها عن بعض ومتميزة بتميز المستويات البنيوية، تختفي العلاقة الفعلية التي تربطها بزمان هذا التناقض السياسي الذي هي منه أشكال ظهور متميزة بتميز الشكل المحدّد الذي يتحرك فيه الصراع الطبقي. لذا، ليس من الممكن وضع هذه الأزمنة على مستوى واحد من التحديد البنيوي بشكل يتماثل فيه زمان التناقض السياسي، من حيث هو زمان بنية المستوى السياسي، بزمان التناقض الإيديولوجي، مثلاً، من حيث هو أيضاً زمان بنية المستوى الإيديولوجي، لأنها ليست، في نهاية التحليل، سوى زمان التناقض السياسي نفسه الذي، في شكل محدّد من حركته المحورية هو شكله الانتباذي، يختفي في أشكال منه يظهر فيها بمظهر التناقض غير السياسي، أي بمظهر التناقض الإيديولوجي أو الاقتصادي، فتظهر أزمنته هذه التي هي أزمنة أشكاله كأنها أزمنة البنية من مستويات مستقلة عنه نسبياً، ويظهر هو أيضاً كأنه مثلها مستقل نسبياً عنها، فتتساوى، بهذا الظهور منه الذي يحجبه، تلك الأزمنة في

تحديدها البنيوي كأزمنة البنية من تلك المستويات، دون ربط لها بحركته المحورية، أي بالحركة المحورية للتناقض السياسي. ولو نظرنا بدقة إلى تحديد بنية المستوى في هذه المستويات البنيوية لظهر بوضوح الخطأ في تنضيد أزمنتها. فبنية المستوى البنيوي في البنية الاجتماعية تتحدد ببنية التناقض الطبقي الذي يتحرك فيه من حيث هو تناقض بين ممارسات محدّدة من الصراع الطبقي، وبالتالي، بين الممارسات الإيديولوجية أو الاقتصادية أو السياسية من هذا الصراع الذي هو، في بنيته، بنية التناقض السياسي نفسه. إن زمان هذا التناقض هو الزمان التاريخي للبنية الاجتماعية، وما أزمنة المستويات من هذه البنية سوى أزمنة تحركه في أشكاله المتميزة. فتمرحل تاريخ البنية الاجتماعية إذن مرتبط بالضرورة بالحركة المحورية للصراع الطبقي في هذه البنية، في شكل يحدد هذه الحركة ببنية التناقض الاقتصادي. معنى هذا أن المراحل التاريخية التي يمر بها تطور البنية الاجتماعية هي نفسها المراحل التي تمر بها حركة الصراع الطبقي، بالشكل الذي تتحدد فيه هذه الحركة بالتناقض الاقتصادي المميز في هذه البنية. فحركة التناقض السياسي، من حيث هي الحركة المحورية التي بها تترابط المستويات البنيوية، فتتماسك في كلّ اجتماعي واحد معقد، هي التي ترسم المراحل التاريخية للبنية الاجتماعية؛ لكنها لا ترسم هذه المراحل بشكل منفلت من حركة التناقض الاقتصادي، بل بالشكل الذي فيه تتحدّد بحركة هذا التناقض الأساسي نفسه. لذا كان تحديد نمط الإنتاج الذي تنتمي إليه البنية الاجتماعية ضرورياً لتحديد مراحلها التاريخية، وكان ضرورياً أيضاً لهذا التحديد تحديد الزمان المعين الذي يمر به هذا النمط من الإنتاج، إذ أن لكل زمان من أزمنته مراحل تختلف عن مراحل زمانه الآخر، باختلاف حركة الصراع الطبقي، أي التناقض السياسي، في هذا الزمان منه. إن مشكلة تمرحل التاريخ هي، في وجه منها، مشكلة العلاقة بين

التناقض الاقتصادي الأساسي والتناقض السياسي الرئيسي، وبالتالي، مشكلة العلاقة بين علاقة التحدّد وعلاقة السيطرة في التطور التفاوتي للبنية الاجتماعية.

بنية زمان التجدد

قلنا إن تحليل بنية زمان التجدّد هي المنطلق من تحليل علاقة الاختلاف بين أزمنة البنية الاجتماعية. ومنطق هذا التحليل هو المنطق نفسه الذي ينطلق من حاضر البنية ليصل إلى ماضيها ـ أي إلى زمان تكوّنها ـ وإلى مستقبلها أيضاً ـ أي إلى الضرورة التي تتحكم بصيرورتها التاريخية. زمان التجدّد من نمط الإنتاج هو، في مقاربة أولى، زمان إعادة إنتاج علاقات الإنتاج الخاصة بهذا النمط في بنية اجتماعية محددة. إنه، في الظاهر، زمان التناقض الاقتصادي، أي زمان الثبات من بنية علاقات الإنتاج القائمة. ولا حاجة بنا إلى تكرار ما سبق قوله بأن زمان التجدّد غير زمان التكوّن، أن بين هذين الزمانين فاصلاً بنيوياً هو بالذات بنية زمان الانتقال أو التحويل، كما سنرى في حينه. ولقد ميّزنا زمان التجدّد هذا في الجزء الأول من هذه الدراسة بقولنا إنه زمان تطور البنية الاجتماعية. لكن هذا التطور قائم بالضرورة على أساس من التجدّد المستمر لعلاقات الإنتاج القائمة، أي على أساس من ثباتها البنيوي ـ أو على الأصح، من بقائها البنيوي ـ، وبالتالي، على أساس من تأبدها. فزمان التجدّد إذن هو زمان هذه الحركة المتميزة الخاصة ببنية علاقات الإنتاج من نمط إنتاج معين، والتي تحافظ فيها العلاقات هذه على بنيتها المتميزة، في حركة تجددها المستمر، وبالتالي، في حركة تغيّرها. معنى هذا أن الحركة التي تتجدّد فيها علاقات الإنتاج، في حركة تطور الإنتاج، هي نفسها الحركة التي تتغير فيها العلاقات هذه ـ

بحكم تطور الإنتاج نفسه ـ بشكل تحافظ فيه على بنيتها المتميزة، أي بشكل تتأبد فيه بنيتها هذه. ولقد سبق القول إن زمان التجدّد هذا يختلف، في بنيته، باختلاف نمط الإنتاج الذي هو منه الزمان. فزمان تجدّد الإنتاج الإقطاعي غير زمان تجدّد الإنتاج الرأسمالي، وهذا بدوره يختلف، مثلاً، عن زمان تجدّد الإنتاج الكولونيالي. ففي الإنتاج الإقطاعي، مثلاً، لا نجد ما نجده في نمط الإنتاج الرأسمالي من توسع في حركة إعادة الإنتاج هو الطابع المميز للإنتاج الرأسمالي. أما في نمط الإنتاج الكولونيالي، فزمان التجدّد منه يتميز من زمان تجدّد نمط الإنتاج الرأسمالي بأن إعادة الإنتاج المتوسعة فيه محدودة بالضرورة بعلاقة التبعية البنيوية للإمبريالية بشكل يمنعها من أن تكون إعادة إنتاج متوسعة، في تحققها بالذات كإعادة إنتاج متوسعة. إذا أخذنا نمط الإنتاج الرأسمالي كمثال في تحليل بنية زمان التجدّد، وجدنا أن هذا الزمان، من حيث هو زمان إعادة الإنتاج، هو زمان تغيّر علاقات الإنتاج على أساس من بقائها البنيوي، أو زمان بقائها في أشكال تغيّرها. إن طبيعة حركة إعادة الإنتاج المتوسعة في نمط الإنتاج الرأسمالي هي التي تحدّد بنية زمان التجدّد منه في شكل هو في الظاهر تناقضي، أي في شكل زمان تغيّر وزمان بقاء في آنٍ معاً. وما التناقض هذا سوى حركة التطور من الإنتاج الرأسمالي الذي يميل إلى التوسع الدائم اللامحدود، إنه التناقض المحرِّك لإعادة إنتاج رأس المال من حيث هي إعادة إنتاج متوسعة. فحركة التوسع هذه هي سبب التغيّر الضروري في علاقات الإنتاج، لكن بقاء البنية من هذه العلاقات أساسي لتحققها من حيث هي حركة إعادة إنتاج متوسعة. وبتعبير آخر، إن التغيّر الضروري الذي تحدثه هذه الحركة في علاقات الإنتاج هو تغيّر على أساس بقاء البنية من هذه العلاقات. فعلاقات الإنتاج في رأسمالية المنافسة الحرة، مثلاً، غيرها في الرأسمالية الاحتكارية للدولة، لكنها، برغم هذا التغير

فيها، بقيت في طابعها الأساسي، علاقات إنتاج رأسمالية. إن ما يحدد زمان التجدّد إذن كزمان البنية من نمط الإنتاج هو، بالضبط، بقاء البنية من علاقات الإنتاج هذه، برغم التغيّر، أو قل للدقة، في هذا التغيّر منها الذي تحدثه حركة إعادة إنتاجها. لكن هذا التغيّر نفسه الذي تبقى فيه ـ إن جاز التعبير ـ دون تغيير، أي الذي تبقى فيه في حدود بنيتها، دون أن يكون تغييراً لحدود بنيتها، يفرض بالضرورة تمييز أزمنة زمان البنية، أي أزمنة التغيّر في زمان تجدّدها الذي تبقى فيه في تغيّرها، أو تغيّراتها. فبنية زمان التجدّد ليست إذن بنية بسيطة، بل معقدة، لأنها بنية زمان إعادة الإنتاج الذي هو زمان بقاء البنية في تغيّرها، أو تغيّراتها، ووحدتها ليست، بالتالي، وحدة تماثل، بل وحدة تخالف في حركة من التماثل لا تتأبّد فيها البنية إلا في تغيّراتها. لذا يمكن القول إن زمان التجدّد، من حيث هو زمان البنية، هو نفسه زمان أزمنة التغيّر التي تمر بها البنية في حركة إعادة إنتاجها، وتحليل بنية هذا الزمان يستلزم بالضرورة تحديد أزمنته هذه، وبالتالي، تحديد تغيّرات البنية في هذه الحركة من إعادة إنتاجها. فما هي هذه الأزمنة؟ وما هو العامل المحدِّد لهذه التغيّرات البنيوية؟

أزمنة زمان التجدد وتمرحل البنية الاجتماعية

يمكن القول، استناداً إلى مقدمة «إسهام في نقد الاقتصاد السياسي»، إن كل نمط من الإنتاج يمرّ بزمانين متميزين هما طوران من زمان بنيته: طور «صعوده» وطور أزمته. وتحديد هذين الطورين من زمان البنية الواحد يتم، كتحديد هذا الزمان، بالنظر في حركة العلاقة بين علاقات الإنتاج والقوى المنتجة في نمط الإنتاج الواحد. فبنية هذا التناقض الاقتصادي هي التي تحدّد بنية زمان التجدّد في

طوريه الاثنين، لكنها، وإن كانت واحدة في بقائها في الاثنين، ليست نفسها فيهما، بمعنى أنها في الطور الأول غيرها في الطور الثاني، وعلاقة الاختلاف هذه بينها في الأول وبينها في الثاني ناتجة عن اختلاف العلاقة فيها بين علاقات الإنتاج والقوى المنتجة: ففي طور الصعود من زمان نمط الإنتاج تكون علاقات الإنتاج حافزاً لتطور القوى المنتجة، بمعنى أن تثبّت هذه العلاقات في حركة توسّعها يستثير تطور هذه القوى. أما في طور الأزمة، فإن تلك العلاقات نفسها تصير، بسبب من تطور هذه القوى، عائقاً لهذا التطور الذي كانت تستثيره في الطور الأول. هذا التمييز بين طوري نمط الإنتاج ضروري لتحديد أزمنة التغير في زمان التجدّد، ولتحديد العلاقة بين هذا الزمان وبين زمان التكوّن، كما سنرى في حينه. لكن ما يجب قوله هو أن أزمنة التغيّر هذه لا تنحصر في زماني هذين الطورين من زمان نمط الإنتاج الواحد، كما أنها لا تتحدّد بالشكل الذي يتحدّد فيه هذان الطوران. لئن كان الطور من نمط الإنتاج يتحدّد بالشكل الذي تتحرك فيه بنية التناقض الاقتصادي (أي بنية العلاقة بين علاقات الإنتاج والقوى المنتجة)، فإن أزمنة التغيّر من طوري زمان التجدّد تتحدّد بالشكل الذي تتحرك فيه بنية التناقض السياسي (أي بنية العلاقة، من حيث هي علاقة سيطرة، بين الطبقات المتصارعة).

وهنا، لا بد من الإشارة، قبل المضي في البحث، إلى أن الاقتصادية، من حيث هي شكل متجدّد من الإيديولوجية البرجوازية المسيطرة، تحدد «أطوار» نمط الإنتاج بحركة تطور القوى المنتجة في انفلاتها من علاقتها البنيوية بعلاقات الإنتاج، فتتكلم على «ثورات» صناعية متعددة هي «ثورات» تكنولوجية مرّ بها تطور الإنتاج الرأسمالي، «كالثورة» التي أحدثها اكتشاف الطاقة البخارية، أو «الثورة» الإلكترونية أو الإعلامية، وقد يختلف عدد هذه «الثورات»، وقد يعدّ البعض «ثورة» ما ليس عند البعض الآخر «بثورة»، ولا أهمية

لهذا الاختلاف، فالاتفاق قائم على تحديد «أطوار» الإنتاج الرأسمالي، في الإيديولوجية البرجوازية، قياساً على تطور القوى المنتجة وحدها، أي قياساً على طرف واحد من علاقة التناقض الاقتصادي، هو الطرف الذي ليس ببنية، وليس قياساً على حركة البنية من هذه العلاقة. ونحن لا ننكر وجود قفزات هي بالفعل ثورية في التطور التقني، وبالتحدد، في تطور أدوات العمل، كالقفزة من الطاقة الهوائية إلى الطاقة البخارية، أو كالقفزة من الأداة اليدوية إلى الآلة؛ كما أننا لا ننكر وجود قفزات بنيوية ثورية في تاريخ العلم؛ لكننا نرفض أن نحصر أطوار نمط الإنتاج في هذه القفزات التكنولوجية، أو أن نجعل من تطور القوى المنتجة مقياساً لتحديد هذه الأطوار، برغم الدور الذي يلعبه تطور هذه القوى في انتقال نمط الإنتاج من طور إلى آخر، أو حتى في الانتقال من نمط إنتاج إلى آخر. وهذا ما أوضحه ماركس في تحليله عملية العمل ـ أو سيرورة العمل ـ وفي إبرازه أداة العمل، من حيث هي العامل المحدِّد في هذه السيرورة. ولا حاجة بنا إلى القول إن الإيديولوجية البرجوازية، في اعتمادها التطور التقني مقياساً لتحديد هذه الأطوار، تستعيد فكرة قديمة نجدها، مثلاً، عند أوغست كونت، هي فكرة الاستمرارية التاريخية أو فكرة التطورية التي يمكن إيجازها في القول إن التغيّر يكمن في تطور دائم مستمر، هو بالذات تطور القوى المنتجة، دون حاجة إلى تحويل بنية علاقات الإنتاج القائمة، أو على أساس الحفاظ على هذه البنية. ينتج عن هذه أن تلك «الأطوار» أو الأعمار من تطور الإنتاج الرأسمالي هي «أطوار» من حركة تطور دائم الصعود، بمعنى أن طور الأزمة من نمط هذا الإنتاج لا وجود له في زمانه المستمر، لأن الأزمة ليست منه سوى حادث عارض هو شكل يستعيد فيه الإنتاج حركة تطوره ونموه. والفارق، بالطبع، جذري بين هذا التحديد البرجوازي لطور نمط الإنتاج وبين التحديد العلمي الذي

يمكن إيجازه في القول إن الطور الذي يمر به نمط الإنتاج هو الشكل التاريخي المحدد الذي توجد فيه بنية العلاقة في التناقض الاقتصادي الخاص بهذا النمط من الإنتاج. في ضوء هذا التحديد وحده يجب التمييز بين طورين اثنين في زمان البنية من نمط الإنتاج، لأن لهذه البنية شكلين متناقضين من الوجود التاريخي: شكل تتثبّت فيه في توسعها دون أن تكون حدودها التي تتوسع فيها، بآليتها الداخلية، عائقاً لحركتها هذه، وشكل تتولد فيه أزمتها، في حركتها هذه نفسها التي تصطدم فيها بحدودها، بفعل آليتها الداخلية بالذات. لكنها، في كل من هذين الطورين، تمر أيضاً بمراحل تختلف فيها باختلاف الطور الذي تتجدّد فيه، وباختلاف المرحلة أيضاً من هذا الطور نفسه. معنى هذا أن لكل طور من طوري نمط الإنتاج مراحله التي تتميز بتميّزه كطور صاعد أو كطور أزمة؛ ولا بد في تحديد هذه المراحل من تحديد الطور الذي تنتمي إليه في زمان التجدد الواحد، أي في زمان البنية من نمط الإنتاج الواحد. ولهذا التمييز أهمية نظرية وسياسية بالغة، إذ أن تحديد هذه المراحل بمعزل عن الطور الذي تتميز به كمراحل منه يؤدي إلى وضعها في علاقة تماثل تتكرر فيها بلا تخالف يميزها. وما علاقة التماثل هذه بينها سوى نتيجة النظر في زمان التجدد على أنه زمان تكرار تنتفي فيه ضرورة تمييزه في طورين متخالفين. بهذا التماثل في علاقة الطورين وفي علاقة مراحلهما أيضاً، يصعب تحديد التحالفات الطبقية الضرورية للقيام بالعملية الثورية نفسها، من حيث هي عملية تحويل لبنية علاقات الإنتاج القائمة، وهذا أيضاً سنراه في حينه.

نعود فنطرح السؤال الذي طرحنا: ما هو العامل المحدِّد لتغيّرات البنية من علاقات الإنتاج الخاصة بنمط معين من الإنتاج، في إطار حركة إعادة إنتاجها؟ أي كيف يمكننا تمييز أزمنة التغيّر في زمان تجدّد هذه البنية؟.

قلنا إن زمان التجدّد، من حيث هو زمان بنية نمط الإنتاج، هو، في الظاهر، زمان التناقض الاقتصادي الذي يمر بطورين هما شكلان محددان تتحرك فيهما بنية هذا التناقض. أما المراحل التي تمر بها حركة التطور من البنية الاجتماعية فهي أزمنة التغيّر التي تبقى فيها البنية هذه، في حركة إعادة إنتاج علاقات الإنتاج، في الزمان الواحد لبنية نمط الإنتاج الذي تنتمي إليه، بمعنى أن تاريخها الذي هو زمان بقائها يتمرحل بأزمنة تغيّرها هذه، أي أن زمانها هذا لا يبقى واحداً إلّا بتغيّر منه يمرحله. فالتغيّر هذا ليس حركة مستمرة من تكرار التماثل، بل هو حركة تطور (إعادة الإنتاج المتوسعة) تتقطع في مراحل متخالفة هي التي تمنع النظر إليه على أنه حركة تصاعد من تكرار تماثل البنية بذاتها. إن تمييز هذه المراحل يفرض إذن بالضرورة تمييز **علاقة الاختلاف** التي تربط الواحدة بالأخرى، في حركة تجدّد البنية الاجتماعية، ويفرض، بالتالي، ضرورة **تفكير الانتقال**، في هذه الحركة بالذات، أي في زمان التجدد نفسه، من مرحلة إلى أخرى. ولا بد هنا أيضاً من تحديد **الاختلاف** بين هذا الانتقال، في تمرحل زمان التجدّد، من مرحلة إلى أخرى، وبين ذلك الانتقال من نمط إنتاج إلى آخر.

إذا كان صحيحاً أن مراحل التطور من البنية الاجتماعية تتحدّد بالشكل الذي تتحرك فيه بنية التناقض السياسي، فإن هذا يعني أن المراحل هذه هي هي المراحل التي تمر بها حركة الصراع الطبقي الخاص بهذه البنية الاجتماعية، أي أن تمرحل تاريخ هذه البنية هو تمرحل حركة ذاك الصراع فيها. ومراحل الصراع الطبقي تتحدد بحركة التغيّر في بنية العلاقة بين طرفي التناقض السياسي، من حيث هو التناقض الرئيسي المسيطر في تطور البنية الاجتماعية. ومع أن التناقض هذا قائم، بشكل دائم، بين الطبقتين الرئيسيتين في هذه البنية ما دام نمط الإنتاج الذي تنتمي إليه قائماً، فإنه ليس ثابتاً، بل هو

يتغيّر، في بنيته نفسها، بتغيّر طرفيه اللذين يتمحور كل منهما حول إحدى الطبقتين الرئيسيتين بالذات؛ أو قل، على الأصح، إن له طابعاً ثابتاً وطابعاً متغيّراً في آنٍ معاً: فثباته يكمن في كونه، بشكل رئيسي، تناقضاً بين هاتين الطبقتين الرئيسيتين، وبالتالي، في وجود تناقض دائم بينهما، أي أن ثباته يكمن، في نهاية التحليل، في ثبات البنية من علاقات الإنتاج التي هي طرف من طرفي علاقة التناقض الاقتصادي المميِّز لنمط الإنتاج القائم. وهذا وجه من علاقة التحدّد التي تربط هذا التناقض بالتناقض السياسي. فزمان التجدّد الذي هو زمان إعادة إنتاج علاقات الإنتاج، وبالتالي، زمان التناقض الاقتصادي، هو أيضاً، في وجه منه، زمان التناقض السياسي، لأن الحركة التي تعيد إنتاج التناقض الاقتصادي تعيد، في الوقت نفسه، إنتاج التناقض السياسي، من حيث هو، بشكل رئيسي، تناقض بين الطبقتين الرئيسيتين. أما تغيّره فراجع إلى كونه لا ينحصر في التناقض بين هاتين الطبقتين، لأنه، في الحقيقة، تناقض بين مجموعتين من الطبقات التي تترابط صراعياً في **تحالفات طبقية** محدّدة، بمعنى أن كل طرف من طرفيه، وإن كان يضم بالضرورة إحدى الطبقتين الرئيسيتين، لا يتكوّن منها وحدها، بل من تحالف طبقي يربطها، في شروط تاريخية محددة، بطبقات أو بفئات من طبقات اجتماعية أخرى. هذه التحالفات ليست ثابتة، بل متغيّرة، وحركة تغيّرها هي التي تحدّد أزمنة التغيّر في زمان تجدّد البنية الاجتماعية، وهي التي تحدّد، بالتالي، مراحل التطور من هذه البنية. وتغيّر التحالفات في حركة الصراع الطبقي ليس حراً منفلتاً من حركة التناقض الاقتصادي، بل هو يتحدّد بها، بمعنى أن التناقض السياسي يتحرك، في تمرحله، بالشكل الذي يتحدّد فيه بتطور التناقض الاقتصادي، أي بتحرك هذا التناقض في طوره المحدد، أو في انتقاله من طور إلى آخر. وهنا، لا بد من تحديد المفاهيم بكل دقة حتى لا يولّد التحليل النظري

التباساً يعوق السير فيه. فالتمرحل هو، بدقة، حركة الانتقال من مرحلة إلى أخرى؛ أما التطور فهو حركة الانتقال من طور إلى آخر. لذا، يمكن القول إن تمرحل البنية الاجتماعية هو حركة التناقض السياسي، وهو قائم بالضرورة في إطار تطورها، بالشكل الذي يتحدّد فيه بهذا التطور الذي هو منها حركة التناقض الاقتصادي؛ كما أن حركة تطورها هذه تتحدد بالشكل الذي هي فيه تتمرحل، بمعنى أن حركة التناقض الاقتصادي، سواء في الانتقال من طور إلى آخر، أم في حلّ أزمة الطور الذي انتهت إليه، تتحدد بحركة الصراع الطبقي. فطور الأزمة من نمط الإنتاج الرأسمالي، مثلاً، قابل للتجدّد المستمر ما دامت حركة هذا الصراع لم تتمكن، لأسباب تاريخية محدّدة، من إيجاد الحل الذي به تنتقل البنية الاجتماعية من هذا الطور إلى نمط إنتاج آخر. هذا التجدّد من طور الأزمة يتحدّد إذن بحركة الصراع الطبقي التي هو منها الأثر، أي أن استقرار التناقض الاقتصادي في طور أزمته يجد شروطه الضرورية في هذه الحركة من الصراع الطبقي. لذا نجد البعض لا يميّز بين الطور والمرحلة فيعدّ مراحل التجدّد من طور أزمة نمط الإنتاج الرأسمالي أطواراً من هذا النمط نفسه، فلا يقيم الفارق الضروري بين حركة التمرحل وحركة التطور، ويسقط الثانية على الأولى، أي يميز المراحل بالشكل الذي يميز فيه الأطوار، فينتفي عنده حينئذٍ دور الصراع الطبقي في تمييز تمرحل البنية الاجتماعية. وفي هذا الانحراف النظري تكمن الاقتصادية. ليس بحركة البنية من التناقض الاقتصادي يتميز تمرحل البنية الاجتماعية، بل بحركة البنية من التناقض السياسي. الحركة الأولى تنحصر في طورين، وما حركة التجدّد من طور الأزمة سوى نتيجة من حركة الصراع الطبقي، بمعنى أن تجدد الأزمة لا يجد في آلية الإنتاج سببه إلا بسبب من حركة هذا الصراع الذي يؤمّن، في شكل تحركه الانتباذي، شروط تجدّد الأزمة، أي شروط بقاء نمط الإنتاج في طور

أزمته المتجدد. وبتعبير آخر، إن تجدّد الطور من نمط الإنتاج ليس طوراً جديداً، بل هو حركة الطور نفسه الذي يمرّ بمراحل من حركة الصراع الطبقي هي ضرورية لتجدده. ولئن كان بالإمكان تحديد طوري نمط الإنتاج بكل دقة، وبشكل يمكن التنبؤ فيه بضرورة انتقال هذا النمط إلى طور أزمته ـ وهذا ما قام به ماركس في تحليله نمط الإنتاج الرأسمالي وفي استخراج قوانينه العامة التي منها وصل إلى تمييز أزمته وضرورة وصوله إلى هذه الأزمة ـ فمن الصعب تحديد مراحل التطور من البنية الاجتماعية بشكل يمكن التنبؤ فيه بضرورة انتقال هذه البنية إلى مرحلة محددة، أو بشكل يمكن فيه تحديد هذه المراحل مسبقاً، وقبل انتقال البنية إليها، أي بالشكل الذي يمكننا فيه تحديد طوري نمط الإنتاج. وما هذا الاختلاف بين تحديد المراحل وتحديد الأطوار سوى وجه من الاختلاف بين نمط الإنتاج وبين البنية الاجتماعية. فتحليل المفهوم النظري لنمط معين من الإنتاج يتضمن بالضرورة تمييز طوريه بتمييز بنية العلاقة المحددة فيه بين علاقات الإنتاج والقوى المنتجة. أما البنية الاجتماعية التي تضم بالضرورة عدة أنماط من الإنتاج تترابط في تعايشها بشكل يختلف من بنية اجتماعية إلى أخرى، ويختلف أيضاً باختلاف بنية زمان التكوّن من نمط الإنتاج الذي تنتمي إليه، وباختلاف بنية زمان تجدّده أيضاً، فإن مراحل التطور منها تختلف بالضرورة باختلاف تطور الحركة المحورية من الصراع الطبقي فيها، وباختلاف الشروط التاريخية من هذه الحركة الخاصة ببنية اجتماعية متميزة. لذا، يمكن القول إن بنية اجتماعية رأسمالية محددة قد تمرّ بمراحل ليس من الضرورة أن تمر بها بنية اجتماعية رأسمالية أخرى، كما أن ليس من الضرورة أن تمر بنية اجتماعية كولونيالية محددة بالمراحل نفسها التي تمرّ بها بنية اجتماعية رأسمالية. وما هذا الاختلاف سوى شكل من أشكال التحقق التاريخي لقانون تفاوت التطور. وهذا ما نراه في تحليل ماركس في

ردّه على بعض الثوريين الروس الذين سألوه إن كان ضرورياً أن تمر روسيا القيصرية بالمراحل نفسها التي مرّ بها تطور الرأسمالية في أوروبا الغربية، فكان جوابه بالنفي، إذ أنه ربط هذه القضية ربطاً ضرورياً بشكل تطور الصراعات الطبقية في روسيا القيصرية. إن تمييز تمرحل البنية الاجتماعية بحركة البنية من التناقض السياسي هو الذي يسمح بالقول، بل يفرض القول بإمكان تحقق العملية الثورية في بلد واحد، أي في بنية اجتماعية متميزة، وفي شروط تاريخية من تطور الصراع الطبقي خاصة بها بشكل تتميز فيه البنية هذه بكونها **الحلقة الضعيفة** في السلسلة الإمبريالية. نريد من هذا القول أن نؤكد أن هذا التمييز للتمرحل هو التمييز اللينيني نفسه، وهو الذي كان غائباً عن المقولة الشهيرة التي ترى في «الرأسمالية الوطنية» أو في سيطرة «البرجوازية الوطنية» أو في «الديمقراطية الوطنية»، مرحلة تاريخية ضرورية لا بد من أن يمر بها تطور البنية الاجتماعية الكولونيالية. ليس لنا أن ننقض هذه المقولة التي تقوم بنقضها اليومي حركة التحرر الوطني، بل نكتفي بالقول إنها خاطئة مرتين: لأنها، **أولاً**، تضع البنية الاجتماعية الكولونيالية في علاقة من التماثل البنيوي مع البنية الاجتماعية الرأسمالية (وبحثنا كله يقوم على ضرورة التمييز بينهما وعلى تحليل علاقة الاختلاف التي تربطهما)؛ ولأنها، **ثانياً**، لا تميز في الحركة التاريخية للبنية الاجتماعية بين المرحلة والتطور، فتعدّ المرحلة التي تتميز بتميز حركة الصراع الطبقي طوراً، فتسقط، بانتفاء هذا التمييز منها، في الانحراف الاقتصادي الذي تتميز به.

تمرحل الممارسة السياسية

قلنا إن مراحل تطور البنية الاجتماعية هي مراحل تطور الصراع الطبقي. ولا نقصد بمراحل التطور من هذا الصراع تغيّر الأشكال منه

بتنقلها بين المستويات البنيوية للبنية الاجتماعية، أي أننا لا نقصد بها انتقال تحركه، في شكله الرئيسي، من حقل إلى آخر من حقوله، أو من شكله الرئيسي، مثلاً، كصراع إيديولوجي، إلى شكله الرئيسي كصراع اقتصادي أو سياسي؛ بل نقصد بها تغيّر طرفيه بتغيّر التحالفات الطبقية. لا شك في أن لتنقله، في شكل تحركه الرئيسي، بين مختلف حقوله دوراً في هذا التغيّر من طرفيه، لكن منهج البحث يقتضي منا عزل حركة هذا التغيّر حتى نتمكّن من تمييز حركة التمرحل.

أول صعوبة تعترضنا في هذا التحليل هي أن حركة التمرحل هذه، من حيث هي حركة تغيّر في طرفي التناقض السياسي، لا وجود لها إلا على أساس من عدم التغيّر في طرفي هذا التناقض الذي يتمرحل، في حركته، بحركة التغيّر في طرفيه. ولتوضيح هذا القول لا بد لنا من التمييز، في بنية اجتماعية محددة كالبنية الرأسمالية مثلاً، بين التناقض السياسي وبين التناقض الدائم في هذا التناقض السياسي. فالتناقض الدائم هو القائم بين الطبقتين الرئيسيتين في هذه البنية الاجتماعية، أي بين الطبقتين المهيمنتين النقيضين، وبالتالي، بين البرجوازية المسيطرة والطبقة العاملة. وعلى نقيض ما توحي به مقالة ماو تسي تونغ «في التناقض»، من الخطأ، في نظرنا، إقامة التماثل بين هذا التناقض الدائم الذي هو، إن جاز التعبير، محور التناقض السياسي وأساس وجوده، وبين التناقض الأساسي الذي هو في البنية الاجتماعية التناقض الاقتصادي نفسه. فالتناقض هذا هو القائم بين القوى المنتجة، في شكل تطورها ودرجة هذا التطور، وبين علاقات الإنتاج. أما التناقض الدائم الذي أشرنا إليه، فهو الشكل الذي يتحرّك فيه، في التناقض السياسي نفسه، طرف هو من هذا التناقض الأساسي بنية علاقات الإنتاج. فإقامة التماثل بين هذين التناقضين:

التناقض الدائم في التناقض السياسي والتناقض الاقتصادي الأساسي، تمنعنا من التمييز الضروري بين طوري نمط الإنتاج، اللذين هما طور تثبّته في توسعه، وطور أزمته، لأن فيها تختفي العلاقة في التناقض الاقتصادي بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، بانحصار هذا التناقض في التناقض الدائم في طرف واحد من طرفيه بين الطبقتين الرئيسيتين، فيستحيل حينئذ فهم انتقال نمط الإنتاج هذا إلى طور أزمته، بانتقال بنيته إلى شكل من التحرك في هذا الطور هو نقيض شكل تحركها في طوره الأول، أي في طور تثبّته. وهي (أي إقامة ذلك التماثل بين النقيضين) تمنعنا أيضاً من فهم حركة تمرحل التناقض السياسي نفسه، من حيث هو دوماً، **في تحدده كتناقض سياسي**، التناقض الرئيسي في البنية الاجتماعية. فديمومة هذا التناقض تناقضاً رئيسياً تكمن في ديمومة التناقض فيه بين الطبقتين الرئيسيتين، أي في ديمومة الصراع بينهما، بمعنى أن وجود هذا التناقض الدائم فيه بين الاثنتين هو الذي يجعل منه بشكل دائم التناقض الرئيسي في البنية الاجتماعية. لكن عدم انحصاره في هذا التناقض الدائم فيه هو الذي يفرض بالضرورة تمييز المراحل في حركته التي هي هي الحركة المحورية للصراع الطبقي. فحركة تمرحله التي هي حركة التغيّر في طرفيه ليست حركة تمرحل هذا التناقض الدائم فيه **الذي لا يتغيّر منه الطرفان** ـ وإن كان وجود هذا التناقض الدائم فيه أساسياً لحركة تمرحله ـ، بل هي حركة تمرحل الصراع الطبقي **بين الطبقات الاجتماعية كلها**، في تمحورها الضروري حول الصراع الرئيسي بين الطبقتين الرئيسيتين، في شكل **تحالفات طبقية تتغيّر** حسب تحقق حركة الديمومة من هذا الصراع الرئيسي. فالتناقض الرئيسي إذن دائم بديمومة التناقض الدائم فيه في شتى مراحله؛ لكنه يختلف، من مرحلة إلى أخرى، باختلاف طرفيه اللذين يضم كل منهما بالضرورة

طرفاً من ذاك التناقض الدائم، دون أن ينفي هذا الاختلاف «المرحلي» منه تحدده الضروري كتناقض رئيسي، من حيث هو التناقض السياسي نفسه. هذا يعني أن التناقض السياسي هو في كل مرحلة من مراحل تطور البنية الاجتماعية التناقض الرئيسي، أي المسيطر فيها، برغم اختلاف الشكل الذي يتحرك فيه، والذي ليس بالضرورة شكلاً سياسياً، كما بيّنا هذا بالتفصيل في القسم الأول من هذه الدراسة. وهذا يعني أيضاً أن التناقض بين الطبقتين الرئيسيتين هو **التناقض الدائم** في هذا التناقض الرئيسي، في كل مرحلة من مراحل تطوره. فانتفاء ديمومة هذا التناقض الدائم فيه هو أساس نظري ينطلق منه الانحراف الانتهازي في القول، مثلاً، إن «مرحلة الصراع الوطني يزول فيها التناقض الطبقي بين الطبقة العاملة والبرجوازية في «تناقض رئيسي» هو «التناقض الوطني» بين البلد المستعمَر، ككل، وبين الاستعمار (كأن هذا الاستعمار ليس دوماً حاضراً، في البلد المستعمَر، في حضور البرجوازية الكولونيالية فيه، سواء أكانت البرجوازية هذه، في طابعها الرئيسي، زراعية أم صناعية أم «مالية»)، أو بشكل أعمّ، بين «العالم الثالث» و«الدول الكبرى»، أو بين «البلدان النامية» و«البلدان الهائلة النمو»، أو بين «البلدان المتخلفة» و«البلدان المتطورة»، أو بين «البلدان الزراعية» و«البلدان الصناعية»، إلى غير ذلك من أشكال التحديدات الانتهازية للتناقض.

تمرحل التحالفات الطبقية

لكن التناقض الدائم في التناقض السياسي الرئيسي يختلف باختلاف الشكل الذي يوجد فيه في هذا التناقض، في كل مرحلة من تلك المراحل، أو للدقة، باختلاف **علاقة التحالف الطبقي** التي يتحدّد فيها كل من طرفيه في كل مرحلة. فالطبقة العاملة، مثلاً، لا تمارس

صراعها الطبقي الدائم ضد البرجوازية المسيطرة إلا بالشكل الذي تتحدّد فيه ممارستها هذه بالمرحلة الخاصة التي تمر بها الحركة العامة للصراعات الطبقية، وبالتالي، بالشكل الذي تتحالف فيه مع طبقات وفئات اجتماعية محددة أخرى هي، في تلك المرحلة، في صراع ضد البرجوازية المسيطرة، أي في تناقض تناحري معها. والقول نفسه يصح على البرجوازية هذه أيضاً. وبتعبير آخر، إن التناقض الدائم في التناقض السياسي لا يتحرك في شكل تناقض مستقل قائم بذاته، بل بالشكل الذي يتمرحل فيه هذا التناقض السياسي، وبالشكل الذي يتحدّد فيه بهذا التمرحل. فالعلاقة بين حركته إذن وحركة هذا التناقض الأخير ليست علاقة توازٍ يستقل فيها صراع كل من الطبقات الاجتماعية عن صراع الأخرى بشكل تصطفّ فيه جنباً إلى جنب دون تلاقٍ، بل هي علاقة يتمحور فيها صراع كل من هذه الطبقات حول صراع إحدى الطبقتين الرئيسيتين ضد الأخرى. وعلاقة التمحور هذه هي التي يتحدّد بها صراع كل من الطبقات الاجتماعية، حتى في الشروط المعينة التي تمارس فيها طبقة محددة صراعها الطبقي بشكل مستقل، أو قل منفرد عن صراع الطبقات الأخرى التي هي معها، موضوعياً، في طرف واحد من التناقض السياسي، بحكم وضعها الخاص في بنية علاقات الإنتاج؛ لأن هذا الشكل المنفرد الذي تمارس فيه صراعها ضد الطبقة المسيطرة يرتدّ ضدها ويقودها إلى فشل ضروري هو تأكيد لتلك العلاقة من تمحور الصراعات الاجتماعية في تحالفات طبقية حول كل من الطبقتين الرئيسيتين اللتين هما قطبا هذه الصراعات. والواقع التاريخي مليء بالأمثلة التي تدل على صحة هذا القول: هذا ما نراه في كثير من الثورات الفلاحية، أو في صراعات فئات من البرجوازية الصغيرة التي ترفض التحالف مع الطبقة العاملة ضد البرجوازية المسيطرة. بل هذا ما نراه حتى في صراع الطبقة العاملة نفسها التي كان من أسباب فشلها الرئيسية في

ثورة 1848 وفي ثورة 1871 في فرنسا، أو في ثورة 1905 في روسيا، أو في السيرورة الثورية في التشيلي إبان حكم أليندي، أنها لم تتمكن، في ممارسات صراعها الطبقي، من إقامة التحالف الطبقي الضروري مع تلك الفئات والطبقات الاجتماعية التي هي معها في طرف واحد من التناقض السياسي. والواقع التاريخي نفسه يدل على أن الفشل ملازم بالضرورة لكل ممارسة من الصراع الطبقي تنفرد بها الطبقة الاجتماعية فتخرج بها عن إطار وجودها في التحالف الطبقي الضروري لنجاحها. لذا نرى الطبقة المسيطرة تلجأ دوماً، في ممارسة صراعها الطبقي، إلى شتى الوسائل الاقتصادية والإيديولوجية والسياسية لمنع الطبقات الخاضعة لسيطرتها الطبقية من الالتقاء الممارسي في تحالف طبقي واحد ضدها. بل هي تحاول أن توهم الطبقات هذه بأن مصلحتها الطبقية تكمن في تحالفها غير الطبيعي معها، أو على الأقل، في قبولها بالخضوع لسيطرتها الطبقية، أي في نهاية التحليل، في عدم تحالفها مع الطبقة المهيمنة النقيض. إن هذا التحالف الطبقي ضروري لتحرر الطبقات الثانوية من سيطرة الطبقة المسيطرة، كما هو ضروري أيضاً لتحرر الطبقة الرئيسية النقيض. فالممارسة الطبقية لهذه الطبقة التي هي، في نمط الإنتاج الرأسمالي، الطبقة العاملة لا تتحدد، كممارسة طبقية مستقلة، باستقلالها عن هذا التحالف، بل هي تتحدد به، لأنه الشكل أو الإطار الضروري لوجودها في تميزها بالذات كممارسة طبقية مستقلة. معنى هذا أن الطابع الثوري الذي تتميز به الممارسة الطبقية البروليتارية يكمن في استقلالها، **في هذا التحالف نفسه**، عن غيرها من الممارسات الطبقية، **وليس في استقلالها عن هذا التحالف**، بل يمكن القول إن هذا الاستقلال، في ممارسة الصراع الطبقي، عن التحالف الطبقي الضروري، هو الطابع الذي تتميز به الممارسة الطبقية غير

البروليتارية، وبالتحديد، ممارسة حلفاء البروليتاريا، لا سيما فئات البرجوازية الصغيرة. ولئن وُجِدَ في ممارسة الطبقة العاملة، فهو فيها أثر من إيديولوجية البرجوازية الصغيرة التي لم تتحرّر منها بعد نهائياً الطبقة العاملة، لا سيما في بنياتنا الاجتماعية الكولونيالية، بسبب من تلك الآلية المتميزة من سيرورة التفارق الطبقي التي، في هذه البنيات الاجتماعية، تمنعها علاقة التبعية البنيوية للإمبريالية، من أن تكون، في تحققها نفسه، سيرورة تفارق طبقي. فممارسة الطبقة العاملة لصراعها الطبقي في استقلال عن تحالفها الطبقي الضروري مع حلفائها الطبقيين ليست في الحقيقة سوى الشكل الذي تنعكس فيه ممارسياً علاقة التبعية التي تربطها بالبرجوازية الصغيرة في تلك السيرورة من التفارق الطبقي التي تحدّ تفارقها الطبقي؛ أو قل إنها الشكل غير البروليتاري، وبالتحديد، البرجوازي الصغير الذي تمارس فيه صراعها الطبقي. معنى هذا أن طابع الاستقلال الفعلي الذي تتميّز به ممارسة الطبقة العاملة يكمن في تميز هذه الطبقة من حيث هي الطبقة الرئيسية في التحالف الطبقي الثوري، أي من حيث هي، في هذا التحالف، الطبقة المهيمنة النقيض. فوضعها الطبقي هذا هو الذي يميّزها من الطبقات الثانوية الحليفة بشكل يفرض فيه عليها ضرورة ممارسة الصراع الطبقي في هذا التحالف، وبه أيضاً، لأنها وحدها القادرة على أن تعي ضرورته. لذا، ليس هذا التحالف في حركة الصراع الطبقي معطى، برغم وجود الأساس المادي منه في بنية علاقات الإنتاج القائمة، وفي حركة التطور من هذه البنية، بل هو وليد صراع طبقي تمارسه الطبقة المهيمنة النقيض بشكل تفرضه فيه على حلفائها الطبقيين، أي بشكل تقود فيه حلفاءها إلى وعي ضرورة التحالف معها كشرط للتحرر من سيطرة الطبقة المسيطرة.

التمرحل في ضوء
علاقة السيطرة الطبقية

بهذا المعنى، يمكن القول إن حركة تمرحل التناقض السياسي هي حركة تغيّر التحالفات الطبقية حول قطبيها الرئيسيين: الطبقة المسيطرة والطبقة المهيمنة النقيض. لكن حركة هذا التغيّر تتحدّد، كما سبق القول، بحركة التطور التي هي حركة التناقض الاقتصادي، فتتميز، بالتالي، بتميز الطور من هذا التناقض، وتختلف باختلافه. فلا بد إذن، في تحليلها، من التمييز بين وجودها في الطور الذي هو، من زمان تجدد نمط الإنتاج المسيطر في البنية الاجتماعية القائمة، طور تثبّت هذا النمط في حركة توسعه، وبين وجودها في طور أزمته، وفي تجدد هذا الطور أيضاً. ولا بد كذلك من التمييز، في تحليلها، من حيث هي حركة **العلاقة** بين طرفي التناقض السياسي، بين الطرف المسيطر والطرف الخاضع له، إذ أن العلاقة هذه ليست علاقة تكافؤ أو تساوٍ، بل هي **علاقة تفاوت**، أي **علاقة سيطرة طبقية**. فمراحل تطور البنية الاجتماعية هي المراحل التي تتجدّد فيها **العلاقة** هذه بشكل تبقى فيه قائمة، في تغيّرها نفسه، أي بشكل يبقى فيه الطرف المسيطر منها مسيطراً، في تغيّره كطرف مسيطر، والطرف الآخر خاضعاً له، في تغيّره كطرف خاضع لسيطرته. وبتعبير آخر، إن تغيّر هذه المراحل يتحدّد بتغيّر هذه العلاقة في بقائها الدائم بشكل يحافظ فيه كل من طرفيها على موقعه المحدد فيها. فما هو هذا التغيّر الذي تتمرحل به علاقة السيطرة الطبقية في البنية الاجتماعية الرأسمالية، مثلاً، بشكل تبقى فيه الطبقة البرجوازية دائماً في موقع السيطرة الطبقية؟ ربما كان الجواب على هذا السؤال، في ضوء ما سبق من تحليل، أن التغيّر هذا هو تغيّر التحالف الطبقي المسيطر، وبالتالي، تغيّر حلفاء الطبقة المسيطرة التي هي، في هذا التحالف، العنصر

الدائم الذي لا يتغير. وبرغم صحة هذا القول بشكل عام، فهو ليس جواباً كافياً، بل هو يفتقد الدقة في ما قد يتضمنه من خطأ في القول، أو في الإيحاء بالقول إن الطبقة المسيطرة ثابتة في بنيتها لا تتغيّر، وإن التغيّر ينحصر في حلفائها الطبقيين الذين لهم أيضاً طابع ثبات بنيتها الطبقية، كأن البنية الاجتماعية ثابتة في تركيبها الطبقي لا تتغيّر إلا بتبدّل في علاقات تحالف بين الطبقات هي علاقات خارجية تظل فيها كل طبقة متماثلة بذاتها دون تغيير، على امتداد الزمان الواحد من بنية نمط الإنتاج القائم. لا شك في أن هذا التصور خاطىء، فضلاً عن أنه يتناقض مع واقع الحركة الفعلية لإعادة إنتاج رأس المال، من حيث هي منه إعادة إنتاج متوسعة تُحدث في علاقات الإنتاج تغيّراً مستمراً تبقى فيه العلاقات هذه قائمة كعلاقات إنتاج رأسمالية. من هذه الحركة بالذات، ومن آثارها في علاقات الإنتاج يجب الانطلاق في فهم ذلك التغيّر الذي تتمرحل به علاقة السيطرة الطبقية. فزمان التجدّد، من حيث هو زمان إعادة الإنتاج، أي من حيث، هو زمان بنية نمط الإنتاج، يتميّز في طوريه بتمييزه تمرحل علاقة السيطرة هذه التي هي، في تمرحلها، تمييز له. لذا يمكن القول إن زمان التجدّد هذا هو زمان السيطرة الطبقية، وبالتالي، زمان التناقض السياسي نفسه. وهنا تبرز صعوبة أخرى في تحديد بنية زمان التجدّد: إذ كيف نوفق بين القول إن هذا الزمان هو زمان التناقض السياسي، وبين القول، في تحديد سابق، إنه زمان التناقض الاقتصادي؟ أليس بين هذين التحديدين تناقض في القول؟ على هذا السؤال نجيب بالنفي، إذ لا وجود لهذا التناقض إلا في الظاهر، أو قل في الفكر الذي لا يرى العلاقة بين التناقضين، السياسي والاقتصادي، إلا في شكل علاقة من التراكب تتنضد فيها التناقضات البنيوية في البنية الاجتماعية. أما في ضوء الحركة المحورية للصراع الطبقي، فإن تناقض القول ذلك يتبدد في تحليل تعقّد العلاقة بين

هذين التناقضين، من حيث هي العلاقة التي تترابط فيها علاقة التحدّد بعلاقة السيطرة في حركة تفاوت التطور من البنية الاجتماعية القائمة. فزمان التجدّد هو، كما سبق القول تكراراً، زمان بنية نمط الإنتاج الذي تنتمي إليه هذه البنية الاجتماعية، أي زمان **بقائه النمط المسيطر** في هذه البنية. والحركة التي بها تتجدّد بنيته في استمرار إعادة إنتاجها هي نفسها الحركة التي بها يسيطر في البنية الاجتماعية في تعايشه مع بقية أنماط الإنتاج السابقة عليه. وما الحركة هذه، في نمط الإنتاج الرأسمالي، سوى حركة إعادة إنتاج رأس المال المتوسعة. فآلية إعادة الإنتاج هذه هي إذن بالضرورة **آلية سيطرة**، ولا بد، بالتالي، في تحديد بنية زمان **التجدّد**، من تحديد **علاقة السيطرة** التي تربط نمط الإنتاج هذا بأنماط الإنتاج السابقة عليه، في تعايشه معها في بنية اجتماعية واحدة. فزمان تجدّد نمط الإنتاج غير زمان تجدّد البنية الاجتماعية، ولا وجود للأول إلا في شكل وجوده في الثاني، كما أن علاقة السيطرة لا تدخل في تحديد بنية الأول، لكنها أساسية لتحديد بنية الثاني. من هنا أمكن القول إن زمان التجدّد هو زمان التناقض الاقتصادي. وما هذا التجديد له سوى نتيجة لتحديده كزمان البنية من نمط الإنتاج الذي، بأخذه في صفائه النظري، بمعزل عن الشكل التاريخي المحدد لوجوده المسيطر في البنية الاجتماعية، ينعدم وجود علاقة السيطرة التي تربطه بغيره من أنماط الإنتاج السابقة عليه، فتنتفي ضرورة تحديد العلاقة بين زمان التناقض الاقتصادي وزمان التناقض السياسي في بنية زمان التجدّد نفسه الذي يظهر حينئذ، على أساس هذا الصفاء النظري، في شكل زمان التناقض الاقتصادي، وتظهر، بالتالي، عملية إعادة إنتاج علاقات الإنتاج كأنها عملية اقتصادية بحت تتحقق بآليتها الطبيعية دون أي علاقة تربطها بحركة التناقض السياسي في تحدّده بسيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة. لكن زمان تجدّد البنية الاجتماعية لا ينحصر في زمان

تجدّد نمط الإنتاج الذي تنتمي إليه، أي الذي هو فيها نمط الإنتاج المسيطر، بل إنه، في بنيته بالذات، علاقة سيطرة يتعايش فيها نمط الإنتاج هذا مع غيره من أنماط الإنتاج السابقة عليه، بالشكل الذي هو فيه يسيطر عليها. معنى هذا أن زمان تجدد البنية الاجتماعية هو زمان علاقة التعايش بين أزمنة تجدّد عدة أنماط من الإنتاج يسيطر فيها واحد منها على الأخرى بفعل الحركة نفسها من زمان تجدّده الذي يتحدّد، في علاقة التعايش هذه، كزمان سيطرته عليها. فبقاء هذا النمط المسيطر من الإنتاج في حركة تجدده هو إذن نفسه تجدّد هذه السيطرة منه. لذا، وجب القول إن زمان تجدّده هو زمان هذه السيطرة التي هي بالضرورة سيطرة الطبقة المسيطرة فيه، ليس على الطبقة المهيمنة النقيض وحدها، بل كذلك على مختلف الطبقات الاجتماعية الأخرى التي تتحدّد، في وجودها الطبقي، بانتمائها إلى بقية أنماط الإنتاج المتعايشة في البنية الاجتماعية القائمة. فالوجود التاريخي إذن لنمط الإنتاج كنمط مسيطر في هذه البنية، هو الذي يفرض ضرورة تحديد زمان التجدّد منه، في إطار علاقة السيطرة التي تربطه بأنماط الإنتاج الأخرى، كزمان هذه السيطرة. لا شك في أن آليته الداخلية نفسها (وهي في مثالنا حركة إعادة الإنتاج المتوسعة من رأس المال) هي التي تضعه في موقع السيطرة من هذه العلاقة. لكن ممارسة الطبقة المسيطرة لسيطرتها الطبقية هي التي تؤمن الشروط الضرورية لتحقق آليته الداخلية هذه. إن البنية الاجتماعية، بفعل هذه الآلية بالذات، هي في حركة ميل دائم إلى التماثل التام بمفهومها النظري الذي هو مفهوم نمط الإنتاج المسيطر فيها، أو قل إنها في حركة ميل دائم إلى أن تحقق في وجودها المادي التاريخي نفسه وجود هذا النمط المسيطر من الإنتاج في صفائه النظري؛ بمعنى أن علاقة التعايش التي هي فيها بين أنماط الإنتاج أساسية لوجودها التاريخي كبنية اجتماعية هي، في علاقتها بتلك الحركة الميلية منها،

غير أساسية لوجودها، أو على الأصح، إنها ليست أساسية لوجودها إلا بمقدار ما هي ليست أساسية لوجودها، في حركة صيرورتها التي يتحكم بها، من حيث هي علاقة سيطرة بالذات، منطق ضرورة زوالها. فوجود علاقات الإنتاج السابقة على الرأسمالية في البنية الاجتماعية الرأسمالية نفسها أساسي لتحقق حركة التوسع من إعادة إنتاج رأس المال، لأن إعادة الإنتاج المتوسعة هذه تتحقق بالقضاء على تلك العلاقات من الإنتاج السابقة. هذه الحركة الميلية هي التي تضفي على الإنتاج الرأسمالي طابعه الثوري، لا سيما في طوره الأول الذي هو طور تثبته في حركة توسعه، أي في هذا الطور الذي يتثبّت فيه بالقضاء المستمر على علاقات الإنتاج السابقة عليه، وهي التي تحدّد، في إطار علاقة السيطرة بين أنماط الإنتاج، طبيعة التحالفات الطبقية وحركة توجهها في اختلافها من طور إلى آخر من طوري نمط الإنتاج المسيطر. ففي طور التثبت، مثلاً، تتأمن الشروط الضرورية لتحقق الآلية الداخلية من هذا النمط من الإنتاج في ممارسة الطبقة المسيطرة لسيطرتها الطبقية، سواء في الحقل الإيديولوجي أم الاقتصادي أم السياسي من الصراع الطبقي، بشكل رئيسي ضد الطبقة المسيطرة السابقة، أي في مثالنا، ضد الإقطاعية. في هذا الطور، تظهر الطبقة المسيطرة الجديدة، أي البرجوازية، بمظهر الطبقة التي تتمثل، في مصالحها الطبقية، مصالح جميع الطبقات الاجتماعية الأخرى، وبالتالي، مصالح «الأمة» كلها، باستثناء الطبقة المسيطرة السابقة. لكن هذا لا ينفي، بالطبع، وجود تناقضات وصراعات طبقية بينها وبين هذه الطبقات التي تتوهم، في هذا الطور، بإمكان تحررها بتحرر البرجوازية وفي ظل سيطرتها الطبقية. في هذا الوهم بالذات وقعت الطبقة العاملة الفرنسية في ثورة شباط 1848، فدفعت ثمن وهمها الطبقي هذا غالياً في أيام حزيران الدامية من سنة 1848، لكنه كان الثمن الضروري لوصولها إلى بدء تبلور وعيها الطبقي بأن

عليها أن تتحرر من البرجوازية في صراع ضدها، وليس إلى جانب البرجوازية في تحالف غير طبيعي معها. وفي الوهم نفسه وقعت البرجوازية الصغيرة، وما زالت حتى الآن إلى حد كبير واقعة فيه، سواء في مصر أم في غيرها من المجتمعات الكولونيالية، لما ظنّت أن تحررها الطبقي ممكن في ظل سيطرة الفئات التي منها وصلت إلى موقع السيطرة الطبقية فتحوّلت إلى فئة مهيمنة من البرجوازية الكولونيالية المتجددة. ليس الهدف من هذا القول القيام بتحليل تاريخي هو بحد ذاته ضروري، إنما نريد الإشارة، على سبيل المثال، إلى اختلاف التوجّه في حركة التحالفات الطبقية من طور إلى آخر من طوري نمط الإنتاج المسيطر. الهدف من ممارسة السيطرة الطبقية عند الطبقة المسيطرة واحد في هذين الطورين، وهو تأمين الشروط الضرورية لتأبّد بنية نمط الإنتاج المسيطر الذي هي فيه الطبقة المسيطرة. وتأبد هذه البنية منه يتم في حركة تجدّد سيطرته بتلك الحركة الميلية منه إلى التوسع الدائم بالقضاء على أنماط الإنتاج التي يسيطر عليها. والطبقة البرجوازية المسيطرة واعية تماماً بأن نقيضها الطبقي المباشر في أي مرحلة من مراحل تطور البنية الاجتماعية هو الطبقة العاملة؛ فالتناقض الدائم قائم إذن بينها وبين هذه الطبقة في كلا الطورين. ولئن توجهت في البدء في ممارسة سيطرتها الطبقية بشكل رئيسي ضد الطبقة المسيطرة السابقة، فلأن تثبت البنية من نمط إنتاجها المسيطر يستلزم القضاء على نمط الإنتاج السابق، ولأن نقيضها الطبقي المباشر لم يصل بعد، في عملية التفارق الطبقي، إلى وعي ذلك التناقض الدائم بالشكل الذي هي فيه تعيه، ولأن عملية تحول الفئات أو الطبقات الوسطية إلى أجراء، والتي هي نتيجة عملية التوسع في تثبت بنية نمط الإنتاج المسيطر، لم تتعمق بعد بشكل

كاف لقذف هذه الطبقات الوسطية في أحضان البروليتاريا. إن طور التثبت هو العصر الذهبي من سيطرة الطبقة المسيطرة لأنه العصر الذي تتحرك فيه الصراعات الطبقية في حقل من الوهم يتفاوت، في تحدّده كشكل من الوعي الطبقي، من طبقة إلى أخرى من الطبقات الخاضعة لسيطرة البرجوازية، لكنه يشملها كلها بشكل يسمح لهذه الطبقة المسيطرة من أن تتوجه، في ممارستها السياسية، بشكل رئيسي، ضد الطبقة المسيطرة السابقة. لذا نراها تنقلب إلى التحالف مع هذه الطبقة عند أول خطر يتبدى لها في صراع الطبقات الخاضعة لسيطرتها، حتى قبل دخول نمط إنتاجها في طور أزمته، بل حتى في بدايات الطور الأول منه. هذا ما فعلته البرجوازية الإنجليزية مثلاً في تحالفها مع الأرستقراطية منذ بدء التطور الرأسمالي، وهذا ما فعلته أيضاً البرجوازية الألمانية في عجزها عن القيام بثورتها، لما قبلت بأن تقوم الأرستقراطية بها في ظل بسمارك. أما في بنياتنا الاجتماعية الكولونيالية، فالوضع مختلف، لأن البرجوازية فيها تكوّنت، في عناصرها الرئيسية، من عناصر الطبقة المسيطرة السابقة، في عملية من تكيّف طبقي لعب فيها التغلغل الإمبريالي الدور الرئيسي. إنما يمكن القول، من وجه آخر، إن البرجوازية الكولونيالية هذه تنقلب دوماً، وبشكل ضروري، إلى التحالف مع الإمبريالية، حتى في طور تثبّت نمط الإنتاج الكولونيالي، أي في هذا الطور الذي يمكن أن تكون فيه في صراع مع الإمبريالية، كلما رأت في حركة الطبقات الخاضعة لسيطرتها، بوادر خطر أو إمكانية خطر على سيطرتها الطبقية. والأمثلة على هذا كثيرة، نذكر منها موقف البرجوازية الكولونيالية في مصر من ثورة عرابي وانقلابها ضده، وكذلك موقفها المتردد الخائف من الحركة الشعبية في انتفاضة 1919.

البرجوازية في ممارسة السيطرة الطبقية

إن في البرجوازية، بشكل عام، جانباً يدفعها بالقوة إلى أن تكون ثورية، لا سيما في الطور الأول من نمط إنتاجها، وهو الجانب الذي يدفعها إلى أن تحمل لواء التغيير في قضائها على علاقات الإنتاج السابقة. لكن فيها أيضاً جانباً آخر محافظاً، إن لم نقل رجعياً، هو الذي يدفعها إلى الخوف من نتائج ثورتها بالذات، بل إلى الارتداد ضدها، أو على الأقل، في المراحل الأولى، إلى لجم العملية الثورية فيما هي تقودها. هذان الجانبان المتناقضان هما في الحقيقة من الآثار التي، في ممارسة البرجوازية لسيطرتها الطبقية، تولدها الآلية الداخلية للإنتاج الرأسمالي في حركة سيطرته على أنماط الإنتاج السابقة عليه.

فمنطق إعادة إنتاج رأس المال، في حركته الميلية إلى التوسع اللامحدود، يضع البرجوازية، من حيث هي الطبقة المسيطرة، في مجابهة مباشرة مع الطبقة المهيمنة النقيض، أي مع البروليتاريا، لأن منطق حركة البنية الاجتماعية في ميلها الدائم إلى التماثل بمفهومها النظري الذي هو مفهوم نمط الإنتاج المسيطر فيها. فالقضاء على علاقات الإنتاج السابقة على الرأسمالية يقود، كما رأينا، إلى تحويل الفئات الاجتماعية الوسطية (وهي الفئات التي تتحد اجتماعياً بانتمائها إلى هذه العلاقات) إلى أجراء، وبالتالي إلى فئات من الطبقة العاملة. هذا الاستقطاب الطبقي (ونعني به هذه الحركة التي تميل إلى إزالة الفئات الوسطية بين الطبقتين الرئيسيتين فتضعهما في مجابهة مباشرة) ملازم بالضرورة للتطور الرأسمالي. لكن الطبقة المسيطرة ترى فيه خطراً سياسياً يتهدد سيطرتها الطبقية في الوقت الذي ترى فيه ضرورة اقتصادية لوجود هذه السيطرة بالذات. وما هذا التناقض سوى الذي

يتحكم بالتطور الرأسمالي. لذا نرى البرجوازية تميل إلى الحفاظ على فئات وسطية واسعة بينها وبين الطبقة العاملة، أو قل إنها، في ممارساتها الطبقية، وفيما هي تقود عملية القضاء على علاقات الإنتاج السابقة، تميل دوماً إلى إيجاد مثل هذه الفئات. وللدقة يجب القول إن التطور الرأسمالي، في قضائه على علاقات الإنتاج السابقة عليه، يولّد باستمرار علاقات متجددة من الإنتاج سابقة عليه، أو سابقة على المرحلة الراهنة التي بلغها. وهذا وجه رئيسي من قانون تفاوت التطور في التطور الرأسمالي، له أهميته، كما سنرى، سواء في تحديد حركة تمرحل البنية الاجتماعية، أم في تحديد طبيعة التحالفات الطبقية وتغيراتها. لذا يجب التمييز، في تحديد تلك الفئات الوسطية، بين من هي منها تنتمي إلى علاقات إنتاج سابقة على الرأسمالية (كالحرفيين مثلاً)، وبين من هي منها تنتمي إلى علاقات إنتاج رأسمالية سابقة على المرحلة التي بلغتها الرأسمالية في تطورها (كصغار منتجي السلع مثلاً)، وبين من هي تنتمي إلى القطاعات غير المنتجة من الإنتاج الرأسمالي نفسه (كالعاملين في ما يسمى في اللغة البرجوازية بقطاع الخدمات). إن من طبيعة التراكم الرأسمالي أن يولّد، بشكل تناقضي، قطاعاً متضخماً باستمرار هو قطاع طفيلي غير منتج ترى فيه البرجوازية خير حليف لها في صراعها ضد الطبقة العاملة (كالموظفين في مختلف أجهزة الدولة أو كالعاملين في إدارات الشركات أو في حقل ما يسمى في اللغة البرجوازية بالعلاقات العامة إلخ...). فكلما تضخم الجزء الذي من رأس المال يعود إلى رأس المال الثابت، وتضاءل نسبياً الجزء الذي منه يعود إلى رأس المال المتغيّر، كلما انخفض المعدل المتوسط العام للربح، وذهب قسم متزايد من القيمة الزائدة إلى القطاع غير المنتج من الإنتاج الاجتماعي. وهذا مظهر من الهدر الترفي للقوى الاجتماعية المنتجة الذي يتضمنه الإنتاج الرأسمالي والذي هو يدل على اللاعقلانية

الجذرية فيه. لكن ما يهمنا من هذه القضية ليس جانبها الاقتصادي هذا، بل جانبها السياسي. فوجود ذاك القطاع غير المنتج يرد، إلى حد كبير، على حاجة البرجوازية إلى وجود فئات وسطية تستخدمها في صراعها الطبقي لتحييد الطبقة العاملة، أي الطبقة المهيمنة النقيض. لقد تعلمت البرجوازية من تجربتها التاريخية المتراكمة (وتعلمت الطبقة العاملة أيضاً من هذه التجربة التاريخية المتراكمة نفسها) أن هذه الفئات الوسطية هي التي ترجّح، في اللحظة الحاسمة، كفة إحدى الطبقتين الرئيسيتين المتصارعتين: فالبرجوازية مطمئنة إلى تأبد سيطرتها الطبقية ما دامت الفئات هذه باقية في تحالف تبعي معها، وكلما استطاعت الطبقة العاملة من أن تتحالف مع هذه الفئات ظهر الخطر على البرجوازية وسيطرتها الطبقية. لذا نرى البرجوازية في شتى ممارساتها الطبقية: الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية، تحاول استمالة الفئات الوسطية لربطها بها تبعياً في تحالف طبقي هو ضروري لاستمرار وجودها في موقع السيطرة الطبقية (مثال الردة الفاشستية في التشيلي واضح جداً في دلالته على أهمية الدور الذي تلعبه الفئات الوسطية هذه في حسم الصراع بين الطبقة العاملة والبرجوازية. لقد كان لتحالف هذه الفئات مع البرجوازية الدور الأول في إفشال التجربة الثورية، كما كان لتحالفها مع الطبقة العاملة المتحالفة بشكل رئيسي مع الفلاحين، دور هام في إنجاح الثورة الاشتراكية في روسيا القيصرية، لا سيما في المرحلة التي سميت بمرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة. والخط السياسي الذي تتبعه الآن الطبقة العاملة الفرنسية بخاصة، بقيادة حزبها الشيوعي والأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية بعامة في صراعها ضد البرجوازية الاحتكارية الإمبريالية، يرتكز إلى ضرورة التحالف الواسع مع مختلف الفئات الوسطية، ومع الفئات الاجتماعية الأخرى أيضاً، ومنها فئات غير احتكارية من البرجوازية نفسها، من أجل عزل

البرجوازية الاحتكارية والطغمة المالية منها بشكل خاص). والأمثلة على هذه الممارسات الطبقية للبرجوازية كثيرة، نذكر منها في الحقل الاقتصادي، تلك السياسة التي ينهجها رأس المال الاحتكاري تجاه رأس المال غير الاحتكاري، سواء الصغير منه أم المتوسط، والتي تقوم على ما يشبه علاقة من التحالف بين الاثنين، يخضع فيها الثاني بالضرورة لسيطرة الأول الذي يظل الرابح الأكبر مهما اختلفت الأحوال. فالاحتكارات الكبرى مثلاً تجد، في ظروف معينة، مصلحة اقتصادية وسياسية، في الحفاظ على قطاعات من الإنتاج غير احتكارية، من صناعات صغيرة أو متوسطة، بل إنها تجد مصلحة في إحيائها بدلاً من القضاء عليها، إنما في إطار علاقة سيطرتها عليها، فتخضعها، كما هو الحال مثلاً في صناعة السيارات، بإنتاج قطعة معينة من قطع السيارة، أو تترك لها ـ كما هو الحال مثلاً في قطاع الأشغال العامة ـ مهمة القيام بجزء معين من العمل، كتزفيت الطريق أو تمهيدها إلخ. . .، فتحرر بهذا قسماً كبيراً من رأسمالها وتوظفه في قطاعات أكثر إنتاجية، و«تستعبد» رأس المال الخاضع لسيطرتها في توظفه في مجالات ضيقة من الإنتاج لا تسمح له بالنموّ والتراكم، أو في قطاعات ذات إنتاجية متدنية. بل يمكن القول بشكل عام إن رأس المال الاحتكاري الكبير ينتهج سياسة واعية تقوم على الاستئثار بالقطاعات من الإنتاج التي بلغت فيها إنتاجية العمل وبالتالي معدل الربح، المستوى الأعلى ـ وهي القطاعات التي تحتاج إلى توظيف كميات هائلة من الرساميل لا يقدر عليها سوى الرأسمال الاحتكاري الكبير ـ، وعلى ترك القطاعات التي ما زالت فيها إنتاجية العمل متدنية لصغار الرأسماليين أو لمتوسطيهم، وهي القطاعات التي تحتاج إلى كميات متواضعة من الرساميل. هذا التقسيم الرأسمالي للعمل بين فئات البرجوازية يقوم، بالطبع، على أساس من هيمنة رأس المال الاحتكاري الكبير الذي يتمثل، بوجه خاص، في ما يسمى بالشركات

المتعددة القومية. (لقد سبق أن قال ماركس: ليس لرأس المال من وطن). هذه الأمثلة وغيرها تؤكد اتجاهاً واضحاً عند الطبقة المسيطرة نحو الإبقاء على فئات متوسطة تربطها بها في تحالف تبعي يقيها شر الوصول إلى ما يقود منطق التراكم الرأسمالي من مجابهة مباشرة مع الطبقة العاملة المتوسعة بتوسع رأس المال نفسه، أو من حصر للطبقات الاجتماعية في طبقتين اثنتين: البرجوازية والبروليتاريا. هذا الجانب المحافظ يظهر بخاصة في طور الأزمة. ففي هذا الطور من نمط الإنتاج الرأسمالي تتوجه الطبقة المسيطرة في تحالفاتها الطبقية بشكل رئيسي ضد الطبقة المهيمنة النقيض بدلاً من التوجه ضد الطبقة المسيطرة السابقة، كما هو الأمر في طور التثبت. وهمها الرئيسي من إقامة هذه التحالفات هو منع الطبقة العاملة من النجاح في إقامة التحالف الضروري مع مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية الخاضعة لسيطرتها الطبقية. لكن التناقض الذي لا يمكن للطبقة المسيطرة الخروج منه هو أن آلية التطور الرأسمالي تدفعها بالضرورة إلى القضاء على علاقات الإنتاج السابقة على الرأسمالية وعلى علاقات الإنتاج الرأسمالية السابقة لمرحلة الإمبريالية في شكلها الراهن كرأسمالية الدولة الاحتكارية، وبالتالي إلى استعداء الفئات الاجتماعية المنتمية إلى هذه العلاقات السابقة من الإنتاج، مع أن تأبد وجودها في موقع السيطرة الطبقية يستلزم بالضرورة تأبّد التحالف الذي تخضع فيه الفئات هذه لسيطرتها، فيستلزم بالتالي لجم هذا التطور الرأسمالي نفسه الذي يدفعها بالضرورة إلى تحريره من عائق الإبقاء على علاقات من الإنتاج تجد في الإبقاء عليها مصلحة طبقية تتناقض مع مصلحتها الطبقية في القضاء عليها. وما هذا التناقض الذي هي فيه سوى تناقض التطور الرأسمالي، أي بنيته التي هي حدّه الداخلي. إن حركة هذا التطور هي حركة تجدد هذا التناقض الذي تظهر، في طور الأزمة، ضرورة حلّه في تحرير التطور الرأسمالي من عائق بنيته، أي

في تحويل هذه البنية منه التي تبقى في حركة مستمرة من التجدد ما دامت عملية تحويلها لم تتم. معنى هذا أن التحويل الاشتراكي لبنية الإنتاج الرأسمالي هي الشرط الضروري لتحرير هذا الإنتاج من عائق بنيته. لكن هذا الإنتاج هو الذي يولّد الشروط المادية لتحريره في ميله الدائم إلى تحويل تلك الفئات الوسطية إلى أجراء، برغم ما تلجأ إليه البرجوازية من وسائل ايديولوجية للجم هذا التحويل.

البرجوازية في ممارسة السيطرة الايديولوجية

وهنا يأخذ الجانب الإيديولوجي حيزاً بالغ الأهمية في هذه العملية. فالبرجوازية، من حيث هي عميل رأس المال، كما يحددها ماركس، لا تقدر على منع تحقق الضرورة التاريخية في قضاء تطور الرأسمالية على العلاقات السابقة عليها، لا سيما أن مصلحتها الطبقية تكمن في تحقق هذه الضرورة، مهما اختلفت أشكالها. (لكنها تقدر، كما رأينا، على عرقلة هذا التحقق أو لجمه، دون منعه) لكنها قادرة، في ممارستها الإيديولوجية بوجه خاص، على أن تمنع تلك الفئات الوسطية التي تمّ تحولها إلى أجراء من أن تعي وضعها الطبقي الجديد كفئات متميزة من الطبقة العاملة، فتظهرها لذاتها، في إخضاعها لسيطرتها الإيديولوجية، كفئات وسطية لا تنتمي إلى الطبقة العاملة. وهنا تظهر أهمية الممارسة الإيديولوجية الثورية للطبقة العاملة، لا سيما للفئة الطليعية منها، في مساعدة هذه الفئات على تقبّل وضعها الطبقي الجديد كفئات من الطبقة العاملة، بحكم كونها من الأجراء. إن هذه الفئات، بتحولها إلى أجراء، تقطع اقتصادياً علاقتها بوضعها السابق كفئات وسطية، دون أن يعني هذا بشكل مباشر قطعاً إيديولوجياً أو سياسياً يستلزم منها قبولاً بانتمائها الطبقي الجديد. لئن

كان القطع الاقتصادي ذاك وليد الآلية الموضوعية للتطور الرأسمالي، فإن هذا القطع الإيديولوجي أو السياسي هو وليد ممارسة معقدة طويلة من الصراع الطبقي تلعب فيه البروليتاريا دوراً رئيسياً في تحرير تلك الفئات من سيطرة الإيديولوجية البرجوازية المسيطرة، وفي فك تحالفها التبعي مع البرجوازية. والتجربة الراهنة للأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية، لا سيما في فرنسا، مثال جيد على هذه المحاولة التي تقوم بها البروليتاريا في هدف توحيد مختلف الفئات من الأجراء، بقيادتها الطبقية. ولقد وجدت المحاولة هذه انعكاسها الطبيعي في الدراسات التي أخذت تعيد النظر في تحديد الوضع الطبقي لهذه الفئات، لا سيما في تحديد علاقة الانتماء التي تربطها بالطبقة العاملة في رأسمالية الدولة الاحتكارية.

ومع أن الوضع مختلف في البنيات الاجتماعية الكولونيالية ـ كما رأينا سابقاً (بسبب من اصطدام عملية تحويل الفئات الوسطية إلى أجراء بعلاقة التبعية البنيوية للإمبريالية)، فإن ما يمكن استخلاصه مما سبق يصح بدوره على هذه البنيات: إن حركة التناقض السياسي حركة محورية، بمعنى أن التحالفات الطبقية فيها تتمحور بالضرورة حول الطبقتين الرئيسيتين، أي أن محور الحركة من هذا التناقض هو التناقض الدائم فيه. ولا وجود لهذا التناقض الدائم إلا في شكل وجود التناقض السياسي كتناقض بين تحالف طبقي مسيطر وتحالف طبقي ثوري. من هنا أتت ضرورة تمييز مراحل التطور من البنية الاجتماعية بتمييز مراحل الحركة من التناقض السياسي فيها، إذ أن التحالف الطبقي في كل من طرفي هذا التناقض ليس ثابتاً، برغم ثبات أحد عناصره الذي هو طرف من التناقض الدائم، أي إحدى الطبقتين الرئيسيتين.

إضـــــاءة

د. فيصل درَّاج

مهدي عامل والبحث
عن: «تمرحل التاريخ»

د. فيصل درّاج

في دراسته عن «تمرحل التاريخ» ينقد مهدي باليبار، الماركسي الفرنسي وأكثر تلاميذ آلتوسير شهرة، أخذاً عليه «بنيوية» هي الوجه الآخر لـ «الاقتصادية». وواقع الأمر أن مهدي وباليبار كانا ينتميان معاً، في ذاك الوقت، إلى ماركسية جديدة تجد مراجعها في آلتوسير، وبولانتراس وبتلهايم، ماركسية «غازلت»، في طور منها، البنيوية التي رأى فيها سارتر «فلسفة إمبريالية». غير أن «الانتماء المشترك» لم يمنع مهدي عن النقد الشديد للماركسي الآخر، وذلك لأكثر من سبب، وقد تكون البنيوية، التي تحتفي بالبنى وتهمش البشر، هي التي أملت على مهدي نقده، دون أن يمنع ذلك وجود أسباب أخرى، تنطلق من الإشكالية الأساسية، التي بنى عليها مهدي اجتهاده النظري.

تحمل الدراسة التي نقدها مهدي عنواناً هو: «حول الديالكتيك التاريخي» (خمس دراسات في المادية التاريخية ـ ماسبيرو ـ 1974)، وتتضمن مواضيع مختلفة، صاغ أحدها باليبار بالشكل التالي: «هل توجد نظرية عامة في أنماط الإنتاج»؟ لا تأتلف «النظرية

العامة» المفترضة مع مواقف مهدي النظرية التي تشتق، وهي تؤكد «التميّز والكونية»، من نمط الإنتاج الرأسمالي الكلاسيكي نمطاً إنتاجياً متميزاً هو: «نمط الإنتاج الكولونيالي». ففي مقابل تصور خاص بمهدي، يرى المفاهيم النظرية في تميّزها، يأتي باليبار بـ «عمومية نظرية»، تنسب أنماط الإنتاج المختلفة إلى حيز نظري واحد. ففي هذه العمومية، تصبح «نظرية نمط الإنتاج الرأسمالي»، التي أنجزها ماركس، نظرية، في الوقت ذاته، لأشكال أخرى من أنماط الإنتاج، أو تصبح هذه الأنماط مشتقات لنمط إنتاج «جوهري»، رغم بعض «التغيرات». كما لو كان هناك نموذج أساسي، يتناتج، بالضرورة، في نماذج أخرى، هي صورة عن النموذج الأول، أو شيء قريب من ذلك. ومع أن كلمة «تغيرات» تحاصر، ظاهراً، علاقة التماثل التي تربط نمط إنتاج بآخر، فإن ذلك، وكما يشير باليبار، لا يحلّ إشكالاً حقيقياً. و«النظرية العامة» تعني وجود جوهر موحّد للظواهر «الاقتصادية»، وكذلك لـ «الظواهر» السياسية والإيديولوجية، سابق لسيرورة تحولهم التاريخي، أي سابق لسيرورة تجدّدهما بآثار الصراع الطبقي. وهذا يعني أن المستوى الاقتصادي وعلى سبيل المثال، يحمل في المجتمع الرأسمالي وفي المجتمع الإقطاعي، أي في أي مجتمع مغاير لهما، نفس المعنى. وتصور كهذا، رغم انتسابه إلى ماركس، يستأنف من جديد المقدمات الإيديولوجية، للاقتصاد السياسي البرجوازي، الذي يتحرر من فكرة «الطبائع» الثابتة.

يتعيّن نمط الإنتاج عند ماركس، وهو نمط الإنتاج الرأسمالي، بوحدة البنية التحتية والبنية الفوقية، المتضمنة لتحديدات معينة، دون أن يعني ذلك أبداً أنه يمكن استنباط أي أنماط إنتاج تاريخية من «نمط الإنتاج» الأساسي المفترض. فالمادية التاريخية حيث تقوم بتحليل نمط إنتاج معين، تبدأ من تمازج علاقات الإنتاج والقوى المنتجة، لكنها، وهي تفعل ذلك، تؤكد أن هذا التمازج يتحقق دوماً

في شرط تاريخي محدّد. وهذا يعني أن القوى المنتجة، المتميزة من علاقات الإنتاج، والتي لا يمكن إرجاعها إليها، لا توجد إلا في علاقتها مع علاقات إنتاج محددة. وبسبب هذا التحديد، فإن «نمط الإنتاج العام» لا وجود له. وحتى حين يوجد بشكل منطقي ـ شكلي، بلغة بولانتزاس، فإنه يرد إلى نمط إنتاج محدّد، وهو ما يفرض على الماركسيين التمييز دائماً بين مفهوم «نمط الإنتاج» كتصور نظري، ومفهوم «التشكلية الاجتماعية ـ الاقتصادية» التي ترد إلى مجتمع مشخص.

بداهة، أن على مهدي عامل، الذي يقول بلا تكافؤ الأزمنة التاريخية، أن يرفض تصوّر باليبار القائل بـ «نظرية عامة لأنماط الإنتاج»، علماً أن الماركسي الفرنسي قام، لاحقاً، بنقد ذاتي حول هذه النقطة. وانطلاقاً من هذا الموقف، عمل مهدي، على رفض «العام» بالمتميز، في أكثر من اتجاه: ينقض «العام» وهو يؤكد وجود أن المفهوم النظري هو وجوده في تميّزه، أو وجوده مميزاً. وينقض «العام» وهو يعمل على تمييز الماركسية، أي قراءتها من وجهة نظر بعيدة عن «المركز»، الذي أنتجت فيه. وينقض «العام»، وهو يبحث عن المسافة بين «نمط الإنتاج الرأسمالي» و«نمط الإنتاج الكولونيالي». يقول في «مقدمات نظرية»: «وحركة الفكر مثل حركة التاريخ تخضع في إنتاجها المعرفة لمنطق التمييز في تحقيق الكونية. وكلما تميّزت المعرفة كلما تكوّنت. ونحن في مجابهتنا مجتمعاتنا الكونية، نحاول إنتاج معرفتها، أو على الأصح، إنتاج هذه المعرفة الضرورية للقيام بعملية التحويل الثوري». (ص: 173). أما المرجع الذي إن عاد إليه الفكر أنتج معرفة متميزة فهو «القانون الكوني الذي استخلصه الفكر الماركسي اللينيني والذي هو قانون تفاوت التطور. هذا القانون يتحكم بحركة التاريخ المعاصر وتخضع له مختلف أشكال هذه الحركة في شتى حقولها الاجتماعية. وهو الأساس

النظري لفهم علاقة التميّز بالكونية. وهنا يكمن الفرق الأساسي بين الشمولية الهيغلية والكونية الماركسية...» (ص: 176).

ينقد مهدي «الشمولية الهيجلية»، لأنها كلية متماثلة العناصر وتسير في أفق التماثل، فتطورها لا يعرف التفاوت، والأزمنة التي تحكم علاقاتها أزمنة متجانسة. ومن وجهة نظر رفض التماثل لا يستطيع القبول بـ «نظرية عامة لأنماط الإنتاج». فهي خاطئة نظرياً وذات آثار أكثر خطأً سياسياً. ويبدو الأمر أكثر وضوحاً عند تأمل نص «تمرحل التاريخ»، الذي يحيل، رغم عدم اكتماله ووضوحه الناقص، إلى تمرحل الممارسة السياسية، وتمرحل الصراع الطبقي، وتمرحل التحالفات الطبقية، أي يحيل إلى موضوع محدد هو: إشكالية الانتقال وهي إشكالية وضع مهدي مستوى معيناً من مقدماتها، ودرسه بشكل صارم في كتابه: «في نمط الإنتاج الكولونيالي»، الذي قرأ فيه تميّز الطبقات وتميّز الصراع الطبقي في شرط يختلف عن شرط الرأسمالية الإمبريالية. وبهذا المعنى، فإن القول بـ «نظرية عامة» يفضي إلى الإمكان لأن لكل زمن تاريخي إشكالية انتقال خاصة به. ولذلك، فإن هجوم مهدي الصحيح على «بنيوية» باليبار يشكل، منطقياً، مقدمة محدودة لهجوم آخر أكثر عمقاً واتساعاً، يكون موضوعه «النظرية العامة في أنماط الإنتاج»، والتي هي نظرية أيديولوجية لا أكثر.

إضافة إلى ما سبق، فإن في دراسة باليبار جزءاً عنوانه الإشكالية الإيديولوجية والإشكالية العلمية لـ «التمرحل». تجد هذه الإشكالية حلها الماركسي في معرفة النزوعات المتناقضة القائمة في نظام معين من العلاقات الاجتماعية، وفي تحويل هذه العلاقات. المشكلة الأساسية إذن هي في مسألة «الانتقال»، التي تحدّدها أشكال مختلفة من الصراع الطبقي، والتي إن اخترقت المستويات الاجتماعية جميعاً مهدت لـ «الانتقال» أو لـ «الثورة الاجتماعية». وسواء كانت أطروحة مهدي عامل القائلة بـ «تسييس جميع المستويات» كشرط للثورة،

واضحة أو محدودة الوضوح، فإنه كان فيها يردّ على أطروحتين ملتبستين شائعتين في الأدبيات الماركسية، تقول الأولى: إن الرأسمالية تحمل تناقضات داخلية متجدّدة تفضي بها دائماً إلى أزمة، أو إلى شيء موائم للثورة الاشتراكية. وهي أطروحة اقتصادية تعهد إلى البنى الرأسمالية بإنجاز الثورة. وتقول الثانية: إن كانت تناقضات الرأسمالية داخلية بلغة معينة، أو بنيوية بلغة أخرى، فإن دور القوى الثورية يساوي تماماً دور القابلة الكريمة، التي «تولّد الثورة»، أو التي تخرج الثورة من رحم النظام الرأسمالي. وبهذا المعنى ينجز التاريخ ثوراته وحيداً، طالباً المساعدة من «القوى الثورية» في فترات المخاض الثوري لا أكثر. وبهذا المعنى، يغفو الصراع الطبقي فترة ويصحو في فترات أخرى: يغفو حين لا تكون تناقضات النظام الرأسمالي جاهزة للإعلان عن «الأزمة الرأسمالية» أي للإعلان عن موعد وصول «الثورة الاشتراكية»، ويصحو حين تكتمل هذه التناقضات و«تنضج». ينتج عن هذا التصور أن الصراع الطبقي متناوب، يوجد فترة ويرحل في فترة أخرى، وهو ما ينقض أطروحة ماركس الشهيرة التي ترى التاريخ كله في الصراعات الطبقية التي تخترقه وتكوّنه معاً.

رفض مهدي الأطروحتين السابقتين محاولاً إيجاد علاقة توحّد بين الذاتي والموضوعي في العملية الثورية، اعتماداً على مفهوم الصراع الطبقي، الذي يساوي بين كل مستوى اجتماعي والصراع الطبقي الدائر فيه، على اعتبار أن السياسة والاقتصاد والإيديولوجيا هي الصراعات الطبقية السياسية والاقتصادية والإيديولوجية، الأمر الذي يجعل من الصراعات جميعاً صراعات سياسية. يقول مهدي: «إن وضع المشكلة في إطارها الحقيقي هذا يعود بالضرورة إلى تحليل الصراع الطبقي، لأن في هذا التحليل وحده إمكان حلها. فحركة التطور التاريخي للواقع الاجتماعي ليست في النهاية سوى تلك

الحركة المحورية للصراع الطبقي نفسه». (مقدمات. ص: 82). وما قصد إليه مهدي هو تبيان أن الصراع الطبقي قائم أبداً، وبأشكال لامتكافئة، في المستويات الاجتماعية جميعاً، بل أنه قائم حتى حين لا يبدو قائماً، وعلى الفكر العلمي، الباحث عن تحويل اجتماعي، أن يلمس أشكال هذا الصراع، وأن يربطها بغيرها، حتى لا يبدو الواقع ثابتاً أو قريباً من الثبات. يقول في «مقدمات نظرية»: «إن وجود البناء الفوقي، بمختلف أجهزته، . . .، في علاقة توافق بنيوي مع البناء التحتي، هو الذي يوهم بتراكب المستويات البنيوية في تطور البنية الاجتماعية. . . ما هذا التوافق، في الحقيقة، بين البنائين سوى نتاج للحركة المحورية نفسها للصراع الطبقي في شروط خضوعها لسيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة. معنى هذا أن الصراع الطبقي يعيد باستمرار، في شروط تاريخية محددة، إنتاج الإطار البنيوي الذي يحدّد تطوره، وهذا وجه من وجوه التعقد في تطور العلاقة بين التناقض الاقتصادي والتناقض السياسي. . .» (ص: 88).
يطرح مهدي في قوله قضيتين أساسيتين: يردّ، في الأولى، على باليبار، الذي أوهم في دراسته الأولى في الكتاب الجماعي «قراءة رأس المال»، أن الصراع الطبقي يتجسّد في لحظات الثورة، ناسياً الأشكال اللامتكافئة لهذا الصراع، التي تستمر حتى في شروط غياب الثورة الاجتماعية. ويطرح في القضية الثانية قضية جوهرية، لا تنفصل عن قضية: «الانتقال» هي: إعادة إنتاج شروط الإنتاج في تشكيلة اجتماعية محددة. فعلى نقيض الالتباس الذي أوجده باليبار، حين ساوى بين إعادة إنتاج شروط الإنتاج ومبدأ الهوية، حيث تظل العلاقات الاجتماعية على ما هي في سيرورة إعادة الإنتاج، ذهب مهدي، وهو يتأمل عملية الانتقال الثورية في اتجاه آخر. سعياً وراء فكرة «الانتقال» وتأكيد ضرورتها، دحض مهدي، وهو يتمسك بـ «ديمومة الصراع الطبقي»، الأسس التي اعتمد عليها باليبار، بشكل

واضح تارة وملتبس تارة أخرى. دحض الفكرة الفلسفية القديمة التي ترى العلاقات المتغيرة في «هويتها الثابتة»، أي نقد «فلسفة الماهية»، حيث العلاقات رغم تحولاتها لا تفقد «ماهية أولى» أبداً، متمسكة بـ «جوهر» لا يمكن مغادرته. ودحض أيضاً فكرة اقتصادية قديمة، تختصر العلاقات الاقتصادية إلى «قوانين طبيعية» لا تفعل فيها التصورات «السياسية» و«الإدارية». وبسبب هذا الاختصار، فإن سيرورة إعادة إنتاج شروط الإنتاج تستغرق العلاقات الاجتماعية، أي تعيد إنتاج «مجمل» العلاقات الاجتماعية، كما لو كانت العلاقات تتناتج ثابتة ودون انقطاع. يرفض مهدي هذا التصور في مخطوطته الناقصة «تمرحل التاريخ»، مثلما كان يرفضها في كتاباته السابقة. يكتب في «مقدمات نظرية»: «فالصراع الطبقي دوماً مسيطر في تطور البنية الاجتماعية، إلا أن سيطرته هذه تختلف، في نتائجها بالنسبة إلى شكل ترابط المستويات البنيوية داخل البناء الاجتماعي، باختلاف الممارسة السياسية الطبقية التي تسيطر في حقله السياسي. هذا يعني أن الصراع الطبقي، في وجوده المسيطر، مع الوعي الطبقي، بل هو يلعب الدور المسيطر حتى في هذا الإطار من التطور الذي يظهر فيه وكأنه ليس مسيطراً فيه، ...» (ص: 138). الصراع الطبقي، إذن، قائم حتى وإن لم يتماثل مع الوعي الطبقي. هذا من ناحية... ومن ناحية ثانية، فإن الآثار الاجتماعية للصراع الطبقي تختلف بـ «اختلاف الممارسة السياسية»، أي أن الممارسة السياسية، في علاقتها بالصراع الطبقي، قابلة للتبدّل والتغيّر، بشكل يعيد صياغة أشكال الصراع الطبقي، ويعيد صياغة آثارها أيضاً. وهذا ليس بعيداً عن المفهوم الذي يطرحه مهدي في «تمرحل التاريخ»، والذي يتكلم فيه عن «تمرحل الصراع الطبقي»، الذي يوحي بإمكانية توحد الصراع الطبقي والوعي الطبقي.

تنطوي الفكرة القائلة: «نظرية عامة لأنماط الإنتاج» على فكرة

لصيقة بها هي: «نظرية عامة في الانتقال التاريخي»، حيث تماثل أنماط الإنتاج، على المستوى المجرد ـ الشكلي، يفضي إلى تماثل «الانتقال»، أي يفضي إلى مفهوم مجرد ـ شكلي لعملية الانتقال. . . الواضح هنا تماماً هو الخلط «بين التاريخي» و«المنطقي». فمثلنا أن الإقطاعية، وبسبب «عمومية الانتقال»، انتقلت إلى الرأسمالية، فإن على الأخيرة أن تنتقل إلى الاشتراكية، وذلك في علاقة شكلانية، يكون فيها الانتقال التاريخي، في الحالة الأولى، مساوياً الانتقال «المنطقي» في الحالة الثانية. والتصور هذا محكوم بتصورين هما: التطور والتناظر. يلفّ التطور أنماط الإنتاج جميعاً مفضياً بها إلى الشيوعية، أي إلى أشكال التطور الأرقى الذي لا يمكن تجاوزه. بل أن هذا الارتقاء الأخير، الذي لا تناقض فيه، تعبير عن غائية التاريخ واستجابة لـ «عقل التاريخ»، الذي يصبو إلى غاية يعرفها. وهذا الارتقاء الذي لا هروب منه يناظر، منطقياً، انتقال كل نمط إنتاج إلى آخر، طالما أن «عمومية الاستغلال» تفضي إلى «عمومية التحرر من الاستغلال».

غير أن القضية، في التحليل التاريخي المشخص، تختلف عن «عموميات» التطور والتناظر، بسبب محدّد يقول: لا وجود للاستغلال بشكل عام، فما يوجد فقط هو أشكال محددة من الاستغلال، بما يتضمن ذلك أشكالاً محددة من الصراع والوعي الطبقيين، الأمر الذي يعني أنه لا وجود لنظرية عامة في «الانتقال» أيضاً، بل لـ «نظرية خاصة» تفرض، منطقياً، تحليلاً مشخصاً لوضع مشخص وتملي، عملياً، سياسة تحسن التعامل مع المشخص وتسيطر عليه. فلا يمكن إدراك خصوصية أي «انتقال» ثوري دون تحليل للعلاقات الاجتماعية القائمة وللعلاقات الاجتماعية السابقة التي قادت إليها، أي تحليل التاريخ السابق المتميز الذي صدرت عنه علاقات الحاضر الاجتماعية. فلا نظرية في «الانتقال» دون نظرية في «المرحلة» التي

يدور فيها الانتقال، ذلك أن الأخير يعيد في الحاضر تحويل علاقات اجتماعية محددة، تم تحويلها، بشكل معين، في زمن سبق، وبالمعنى النسبي وهذا ما وعاه مهدي عامل، حين أدرك أن سيرورة الانتقال الثوري تعتمد على «أشكال محوّلة» محددة لعلاقات الإنتاج الكولونيالية وعلى الصراع الطبقي في زمن الإمبريالية. وذلك في منطق تصبح فيه قضية تحليل «الثورة الاشتراكية» هي ذاتها قضية تحليل «الاشتراكية» كمرحلة تاريخية متميزة لا تنفصل، في الشرط الكولونيالي، عن ثورة التحرر الوطني.

ارتباطاً بفكرة «تمرحل التاريخ»، المندرجة في مشروع نظري واسع، درس مهدي تشكّل العلاقة الكولونيالية، ليصل إلى دراسة أشكال الصراع الطبقي في نمط الإنتاج الكولونيالي، كي يعيّن، لاحقاً، أفق الثورة الاشتراكية و«التمرحل الطبقي» الموافق لها. ولعل العودة إلى الفصل الثاني من «مقدمات نظرية» يضيء، وبشكل كاف، معنى المشروع النظري لمهدي، الذي كان يرى إلى «أزمنة البنية الاجتماعية»، أي إلى المراحل الزمنية في تشكل البنية الاجتماعية، التي تتضمن أزمنة ثلاثة هي: زمان التكوّن، زمان التطور، زمان القطع. يقول مهدي: «فالثورة عملية اجتماعية معقدة يستلزم تحقيقها معرفة آليتها المتميزة. هذه المعرفة ضرورة عملية لنجاح الحركة الثورية... إن الممارسة السياسية الثورية إذن هي التي تفرض علينا ضرورة التمييز، داخل التاريخ الاجتماعي، بين بنيات زمانية مختلفة. ولا يمكن فهم حركة البنية الاجتماعية، في أفق تحويلها بالذات، إلا بتمييز أزمنتها المختلفة». (ص: 38). ويتابع قائلاً: «غير أن نوع الحركة التي تتولد في البنية الاجتماعية، كما تظهر على مختلف مستوياتها البنيوية، بفعل التناقض في محورها، أي بفعل الصراع الطبقي، يختلف باختلاف الزمان التاريخي الذي تتحرك في إطاره هذه البنية الاجتماعية». (ص: 38 ـ 39). إن تعيين أزمنة البنية

الاجتماعية ضرورة لتعيين الزمان التاريخي، الذي يدور فيه الصراع الطبقي من أجل الاشتراكية، من حيث هو صراع من أجل التحرر الوطني أيضاً. وبهذا المعنى، فإن «تمرحل التاريخ» يقرأ في مستويين مترابطين، مستوى نظري يُعيّن الأزمنة التاريخية داخل البنية الاجتماعية، ومستوى سياسي، يشتق من زمن الصراع الأساسي، المحدّد بأزمنة أخرى، ممارسة سياسية موافقة. كما لو كان «تمرحل التاريخ» على مستوى النظر، مقدمة ضرورية لـ «تمرحل الممارسة السياسية الثورية»، طالما أن تحديد «معنى التاريخ» شرط لتحديد «معنى السياسة» ■

ماذا أراد مهدي أن يقول
في «تمرحل التاريخ»؟

د. فيصل درّاَج

لا انفصال عند مهدي عامل بين «نظرية تمرحل التاريخ» و«نظرية الانتقال»، وذلك في شرط له ما يميّزه من غيره هو: نمط الإنتاج الكولونيالي. فـ «نظرية التمرحل» هي الصياغة النظرية المفترضة لمراحل الثورة الاشتراكية ـ الوطنية، أي أنها «نظرية سياسية»، أو نظرية في الممارسة السياسية الثورية. والنظر إلى الإنجاز النظري الذي حقّقه، يقود إلى مثل هذه النتيجة، دون اضطراب كبير. ففي «مقدمات نظرية» وضع الجهاز المفهومي الأساسي الذي يوافقه، ثم قام بتطبيق هذا الجهاز على موضوع محدد دعاه بـ «نمط الإنتاج الكولونيالي»، ذاهباً في الكتاب الذي لم ينجزه، «تمرحل التاريخ»، إلى النتيجة المنطقية، التي تعني: التحويل الثوري لعلاقات الإنتاج الكولونيالية. وهذا التصور ليس غريباً، على أية حال، عن تصور «الممارسة العامة» عند آلتوسير، الذي تستدعي عناصر أربعة: المادة الخام، قوة العمل، وسائل الإنتاج، المنتوج.

ومهما تكن حدود الاتصال والانفصال بين مفهومي: «التمرحل»

إذ كل مرحلة ثورية تنفصل عن سابقتها، و«الانتقال» إذ كل مرحلة ثورية مقدمة للدخول إلى مرحلة لاحقة، فإن الجوهري النظري في مخطوطة مهدي الناقصة هو الوقوف أمام مرحلة خاصة من التطور الاجتماعي في نمط الإنتاج الكولونيالي، هي مرحلة النضال الوطني لقطع العلاقة الكولونيالية. وتعني «المرحلة الخاصة» تحديد العوائق الداخلية والخارجية، في نمط إنتاج معين، التي تعوّق «الانتقال»، كما لو كانت دراسة «التمرحل» هي دراسة الصعوبات التي تعوّق التحويل الاجتماعي الثوري. ولذلك كان منطقياً أن يسهب مهدي في مخطوطته الناقصة في تبيان الآثار السياسية الناتجة عن «التحليل البنيوي» للعلاقات الاجتماعية، من حيث هو «تهميش الصراع الطبقي» يوافق «الاقتصادية»، التي تطلب من التاريخ أن ينصرها دون أن تنصره.

ويبدو أن مهدي، وفي السياق الذي كان يشير فيه إلى «تمرحل التاريخ»، كان يعتقد، بأن المجتمع العربي أو المجتمع اللبناني، على الأقل، على أبواب مرحلة ثورة حاسمة. ودليل ذلك تأكيده المستمر للهيمنة الإيديولوجية للطبقة العاملة اللبنانية، ولأزمة المجتمع البرجوازي المغلقة، ممّا يجعل من قضية «التمرحل»، أي «الانتقال»، قضية قائمة. ذلك أن «المفكر الماركسي» لا يطرح إلا القضايا التي تطرح عليه. فمراحل الانتقال، نظرياً، هي تلك التي تسمح بخلق علاقات اجتماعية جديدة، كنتيجة لثورات اجتماعية أو سياسية، تفتح للواقع الاجتماعي آفاقاً جديدة منهية، «منطقياً»، على الأقل، مرحلة من مراحل التناقض الاجتماعي.

ومع أن نسق المفاهيم النظرية، التي اعتمدها مهدي، كانت مألوفة لدى من قرأ آلتوسير وبولانتزاس، فإن في تعبير «التمرحل» ما يشير إلى مفهوم «قليل التداول»، وإن كان قد مرّ، وبشكل سريع، في كتابات باليبار المشار إليها. وشرح ذلك لا صعوبة فيه، ربما، لأنه

لن ينفصل عن الإشكالية النظرية العامة، التي توقف أمامها مهدي، واستلهمت كتابات ماركس وإنجلس ولينين. ففي «رأس المال» قام ماركس بتحليل مفصّل لعملية الانتقال من نمط الإنتاج الإقطاعي إلى نمط الإنتاج الرأسمالي، حيث عالج التراكم البدائي للإنتاج الرأسمالي وحلل سمات الفترة ما قبل الرأسمالية. ولهذا التحليل حدوده، التي بحث فيها كارل ماركس عن قوانين الحركة الاقتصادية للمجتمع البرجوازي، وقوانين تطور نمط الإنتاج الرأسمالي، كما تظهر في حالات تاريخية محددة. فإنجلترا هي البلد الكلاسيكي لنمط الإنتاج الرأسمالي، الذي اتكأ عليه ماركس ليقرأ سيرورة انتقال نمط الإنتاج الإقطاعي إلى نمط الإنتاج الرأسمالي. أما فرنسا فرأى فيها ماركس البلد الكلاسيكي للثورات السياسية التي هزمت فيها البرجوازية النظام القديم وبشكل جذري حطم، وأكثر من أي مكان، البنى الاجتماعية القديمة، والأفكار والقيم والتصورات الموافقة لها. ودراسات ماركس هذه تثير بعض الأسئلة، فالبلد الذي اختاره ماركس، أي فرنسا، لتحليل الانتقال السياسي أقل تطوراً، اقتصادياً، من إنجلترا، أي أن نمط الإنتاج الرأسمالي فيها كان أقل تطوراً من نمط الإنتاج الرأسمالي في إنجلترا.

إن تأمل تحليل ماركس للانتقال من نمط الإنتاج الإقطاعي المسيطر إلى نمط الإنتاج الرأسمالي المسيطر، يسمح بتمييز ثلاث مراحل في هذا التحوّل، الذي يشكل، وبمعنى ما، تمرحل سيرورة الانتقال:

1 ـ من نهاية القرن الرابع عشر إلى نهاية القرن السادس عشر.

2 ـ من بداية القرن السابع عشر إلى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر. وإذا كانت المرحلة الأولى هي استهلال للتغيرات التي أنتجت أسس نمط الإنتاج الرأسمالي، فإن المرحلة الثانية تتجلى بفترة

«المانوفاتورا»، التي هي الحد الفاصل بين العمل الحرفي الصغير والصناعة الآلية.

3 ـ من نهاية القرن الثامن عشر إلى نهاية القرن التاسع عشر، وهو عصر الآلة وعصر الصناعة الكبيرة، اللذان أعقبا الثورة الصناعية. ووفقاً لماركس، فإن نمط الإنتاج الرأسمالي، وابتداء من مرحلته الثالثة، أصبح قادراً على تحويل كلي للشروط المادية للإنتاج. وبالتأكيد، فإن تحليل ماركس ينتهي بإشارات إلى تحوّلات نمط الإنتاج الرأسمالي، أي أزماته التي تفتح الأفق أمام الثورة الاشتراكية. ولهذا، فإن المجتمعات الرأسمالية، ومنذ نهاية القرن التاسع عشر، بدأت بالانتقال إلى نمط جديد من الإنتاج، لكن هذا الانتقال لا يمكن إنجازه إلا بتعمّق الصراع الطبقي وبثورة اجتماعية سياسية تسرّع وتكمل التحوّلات التي بدأت في القاعدة المادية للمجتمع.

دخل مهدي إلى هذا الإطار العام، باحثاً عن سيرورة الانتقال في نمط إنتاج مختلف. فطبّق على دراسته، نظرياً، نهج ماركس، وعمل، تطبيقاً، على تحديد إطار تاريخي للموضوع الذي يتعامل معه. ظهر المنهج، في شكله النظري، في البحث عن «أزمنة البنية الاجتماعية»، التي قسّمها مهدي إلى أزمنة ثلاثة تعادل «التمرحل التاريخي» الذي نسبه ماركس إلى الانتقال من نمط الإنتاج الإقطاعي إلى نمط الإنتاج الذي تلاه، حيث مفهوم «الانتقال» ومفهوم «الثورة الاجتماعية» متناظران ويتبادلان المواقع. يقول مهدي: «إن وجود منطق تاريخي خاص بالقفزة الثورية، أي وجود بنية زمانية معينة تتميّز بها هذه القفزة من غيرها من لحظات التاريخ، هو الذي يفسّر لنا إمكان الفشل وإمكان النجاح في الثورة. مقدمات». (ص: 37). تفرض السيطرة على القفزة الثورية معرفة بنيتها الزمانية، التي تتراءى فيها إمكانية الانتقال الثوري الموضوعية أو غياب هذه الإشكالية وضعفها. ومعنى

هذا أن السياسة الثورية لا تستقيم، ولا تصل إلى ما تودّ أن تصل إليه، دون معرفة التاريخ الاجتماعي في بناء الزمانية المختلفة. فزمان تكوّن البنية الاجتماعية غير زمن تطورها، والزمن الأخير مغاير لزمن القطع الذي يكسر البنية الاجتماعية. فالزمن الأول، أي زمن التكوّن، هو الزمن الخاص بانتقال البنية الاجتماعية من نظام إلى آخر، أي أنه زمن مرحلة تاريخية محددة، مثلما أن زمن التطور هو زمن إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية، التي يكون فيها العامل الاقتصادي مسيطراً، بشكل يزيح الصراع الطبقي إلى مستوييه الاقتصادي والإيديولوجي. أما زمان القطع، وهو زمان دخول البنية الاجتماعية في قفزتها البنيوية، فهو ذلك الزمان الذي يبلغ فيه الصراع الطبقي حدته القصوى.

في زمن القطع، كما في زمن التكوّن، يكون العامل السياسي مسيطراً، ويكون على الممارسة السياسية أن تعرف طبيعة المرحلة التي تتعامل معها، وأن تجعل من «طبيعة المرحلة» علاقة داخلية فيها. يتعيّن «تمرحل التاريخ»، إذن، بمستوى نظري يعيّن أزمنة البنية الاجتماعية، وبمستوى سياسي، أو بعامل سياسي، بشكل أدق، يعيّن أشكال التحالف الطبقي في الصراع الطبقي، وأشكال الصراع الطبقي في التحالف الطبقي، أو في «التمرحل الطبقي» إن صحّ القول. إن أولوية العامل السياسي على ما عداه، في زمن القطع وزمن التكوّن، يؤكد مفهوم «تمرحل التاريخ» مفهوماً نظرياً ـ سياسياً بامتياز، طالما أن الإشكالية كلها تدور في «نظرية الانتقال».

وواقع الأمر أن مهدي عامل يتعامل، وهو يقرأ البنية الاجتماعية، مع زمنين، أولهما زمن تاريخي، يردّ إلى نمط إنتاج معين، وثانيهما زمن سياسي يحيل على أشكال الصراع الطبقي، التي تكوّن الفضاء الواسع الذي يدور فيه مفهوم «تمرحل التاريخ». وذلك لسبب بسيط هو أن مهدي يرى في الصراع الطبقي الرحم الذي يولد منه التاريخ،

ويحدّد عمر البنية الاجتماعية بتطور الصراع الطبقي فيها، وذلك في إطار نظام إنتاج محدّد. كما لو كان الصراع الطبقي هو العامل الحاسم في نقل البنية الاجتماعية من مرحلة إلى أخرى. يكتب في «مقدمات نظرية»: «فبكل تغيّر في التناقض الرئيسي، في إطار التناقض الأساسي، أي بكل تبدّل في أطرافه، أو في علاقات السيطرة بين الطبقات الاجتماعية المتصارعة، يدخل تطور البنية الاجتماعية في مرحلة تاريخية جديدة تختلف عن المراحل السابقة...» (ص: 232 ـ 233). في هذا التصور، يكون موضوع «تمرحل التاريخ» قراءة انتقالات البنية الاجتماعية في عملية الصراع الطبقي، من أجل الانتقال إلى أشكال جديدة من الصراع الطبقي، أي أشكال جديدة من الممارسة السياسية.

إن تحديد زمن البنية الاجتماعية، في ديالكتيك السياسي والتاريخي، هو الذي حمل مهدي على الوقوف أمام أمثلة محددة توضح قوله النظري، كمثال لبنان ومصر. يكتب في «نمط الإنتاج الكولونيالي»: «فمع التغلغل الاستعماري وتزايده في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومع ربط الإنتاج اللبناني بالسوق الرأسمالية الأوروبية، والسوق الفرنسي منها بوجه خاص ـ ولا سيما سوق الحرير، بدأت عملية التكوين التاريخي للبرجوازية الكولونيالية اللبنانية». (ص: 271). وبعد تحديد «زمن التكوّن» بشكل نسبي، يعود في الصفحة اللاحقة فيذكر ما يحدّد هذا الزمن بشكل أكثر دقة: «مع توسع دخول الرأسمالية الأوروبية، خاصة بعد 1864، برز نمط جديد من البرجوازية التجارية في بيروت ذات الارتباطات المالية والتجارية الغربية...».

ويعود في الصفحة التالية فيكتب: «إذ ليس في منطق تطور الإنتاج الكولونيالي إمكان انتقال إلى تطور رأسمالي..»، بعد أن وأدت البرجوازية الكولونيالية البرجوازية الوطنية. يحدّد مهدي، إذن، زمن

التكوّن، ويرى «زمن التطور» في زمن تجدد البرجوازية الكولونيالية، المستمر منذ تحقق «زمن التكوّن» إلى اليوم، رائياً إلى «زمن القطع» في زمن الثورة الاشتراكية القادم.

وما حاوله مهدي في نموذج لبنان، حاوله مع المثال المصري، بسبب خضوعهما لمنطق واحد من التطور التاريخي، كما يقول، رغم الاختلاف القائم بينهما. فالملكية الخاصة في شكلها الإقطاعي، التي عرفها لبنان، قبل الغزو الاستعماري، لم تعرفها مصر، التي حكمتها علاقات إنتاج استبدادية، لم تسمح بالملكية الخاصة الفردية للأرض. بيد أن الاستعمار، وعلى الرغم من اختلاف وضع لبنان عن وضع مصر، قام بتحويل كولونيالي، للعلاقات الإنتاجية القائمة. ومع أن مهدي لم يحدّد، تماماً، «زمن ولادة» العلاقات الكولونيالية في مصر، فإنه يومىء إلى «زمن تكوّن» البرجوازية المصرية الكولونيالية، تاركاً «زمن التطور» يمتد إلى «الآن». كأن يقول: «وتتحرّر بالفعل عملية التكون الطبقي البرجوازية في مصر بفشل تجربة محمد علي، وبوجه خاص، بمعاهدة 1838 التجارية التي فرضتها القوى الإمبريالية على السلطة العثمانية، والتي نصّت على إلغاء نظام الاحتكار في جميع ولايات الإمبراطورية العثمانية...» (ص: 276: مقدمات نظرية...).

إن القول بعملية «التكوّن» وفقاً للمنطق الذي يأخذ به مهدي، يرد لزوماً إلى «عملية التطور» وإلى عملية «القطع». غير أن لكل عملية من هذه العمليات سيرورتها الخاصة بها والتي، ودون النظر إلى المستوى المسيطر فيها، تظل حقلاً للصراع الطبقي. وعلى هذا، فإن «التمرحل التاريخي»، الذي شاء مهدي أن يصوغه، هو الانتقال من عملية إلى أخرى، داخل نمط الإنتاج الكولونيالي، ورصد أشكال الصراع الطبقي في كل مرحلة، أو عملية، على حدة. أكثر من ذلك، إن النفاذ إلى دراسة مهدي الناقصة يتضح، وكما أشرنا، بالرجوع إلى

«رأس المال» عند ماركس، الذي ألقى عليه، الضوء بيير ـ فيليب ري في كتابه «التحالفات الطبقية ـ باريس 1973».

فقد أضاء «ري» مفهوم «التمرحل»، الذي استعمله لوصف التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية، في أشكال ظهورها الأولى، انطلاقاً من التشكيلة الاجتماعية الإقطاعية، التي تطورت فيها التشكيلة الأولى. ففي المرحلة الأولى، لم يكن بإمكان الرأسمالية أن تشتري قوة العمل، وأن تؤمن شروط إعادة إنتاجها، إلا بفضل الطبقة الإقطاعية المسيطرة، ذلك أن مصالح هذه الطبقة كانت تتوافق مع مصالح الطبقة الرأسمالية الوليدة، ولفترة طويلة جداً. ولم يقع التناقض بينهما إلا بعد تغلغل الرأسمالية في الميدان الزراعي. فطبقة النبلاء كانت ترى أن الإنتاج الصناعي يزيد من إمكانيات الريع الزراعي، مما جعلها تؤازر التطور الرأسمالي في الصناعة عوضاً عن أن تقف في وجهه. ولذلك شكلت هذه الطبقة، في علاقتها بنهوض الرأسمالية، نقيضاً للأنظمة المستبدة الشرقية، التي كانت تتدخل في فضاءات الإنتاج كلها، بما يقمع التطور ويكبحه، وهو ما فسّر به مهدي غياب الإقطاع في مصر ومعوقات النهوض الرأسمالي لاحقاً، بل أن الأنظمة الشرقية المستبدة هي في أساس عدم ظهور الرأسمالية، و«استيرادها» من الخارج لاحقاً.

إن المرحلة الأولى للتشكيلة الرأسمالية، التي ظهرت فيها الطبقة العاملة من حيث هي الشرط الأساسي للإنتاج الرأسمالي، لا يمكن أن يتوافق شكلها، حينما تظهر في تشكيلة إقطاعية، مع رأسمالية أخرى تظهر في تشكيلة اجتماعية أخرى. ففي نمط إنتاج غير إقطاعي تكون «الأنماط التقليدية» للإنتاج، في هذه المرحلة، مسيطرة. وما يربط نمط الإنتاج الرأسمالي، آنئذ، هو عملية التبادل التي تربطه بأنماط الإنتاج الأخرى. وبالتالي فإن تأثيره بها لا يتجاوز تأثيره كنمط إنتاج سلعي، الأمر الذي لا يتيح له أن يسهم في تكوين طبقة

عاملة، الذي هو شرط توسيع المجال الرأسمالي. أما في حال كون الإنتاج «التقليدي» إقطاعياً (ليس آسيوي أو مستبد على سبيل المثال)، فإن عملية التبادل بينه وبين «الأنماط» الأخرى، تفضي إلى تكوين طبقة عاملة، لا بفضل سيرورة إعادة إنتاج الرأسمالية فقط، بل بفضل سيرورة إعادة الإنتاج الإقطاعي ذاتها. وهذا ما أظهره ماركس وهو يكتب عن «التراكم البدائي»، حيث قامت الإقطاعية الإنجليزية بتجريد الفلاحين من أرضهم.

إن الأساس هنا، وفي علاقته بمفهوم «تمرحل التاريخ»، هو ليس دور الإقطاعية الإنجليزية في تحويل أنماط الإنتاج السلعي إلى نمط إنتاج رأسمالي، بل تأمل نشوء العلاقات الرأسمالية في إطار تاريخي محدد. ففي خارج العلاقات الإقطاعية، فإن التبادل بين أنماط إنتاج تقليدية مختلفة، لا يفضي بالضرورة إلى علاقات رأسمالية، وهو ما أظهره ماركس وهو يحلّل آثار الاستعمار على الهند والصين، حيث التبادل يمس أطراف أنماط الإنتاج، دون أن يقوم بكسر التكامل بين الزراعية والحرفية الريفية. وهذا يعني أن سيرورة إعادة إنتاج العلاقات الرأسمالية لا تتضمن توسيع علاقات الإنتاج الرأسمالية إلا في التشكيلات الاجتماعية التي تكون الرأسمالية مسيطرة فيها فعلاً. وإلا فإن العلاقة الرأسمالية لن تقوم إلا بإعادة إنتاج أنماط الإنتاج التقليدية التي يربطها بها التبادل السلعي. فالرأسمالية لا تستطيع، إذن، أن تولد داخل تشكيلة اجتماعية غير رأسمالية إلا بالتطور الديالكتيكي الذاتي لعلاقات الإنتاج غير الرأسمالية. وظهورها الأولي في مكان محدد، أي ظهور شرطها الأساسي، الذي هو قوة العمل «الحر»، لا يمكن أن يتأتّى إلا من التدمير الذاتي لعلاقات الإنتاج السابقة.

تتحدّد المرحلة الأولى من ظهور الرأسمالية، بإمكانية شراء قوة العمل وبإعادة إنتاجها، أما المرحلة الثانية فتتعين بتعميم الإنتاج السلعي. وفي هذه المرحلة تظل هناك حاجة لعلاقات الإنتاج

القديمة، لتأمين حاجات كثيرة، ليس آخرها اليد العاملة الآتية من الأراضي التي طرد منها أصحابها. وفي البلدان، التي ظهرت فيها الرأسمالية للمرة الأولى، يتابع ملاك الأراضي دورهم، بما يخدم تطور الرأسمالية، كما كان الحال في المرحلة الأولى. لكن الآلية التي تحكم دورهم هذه المرة تختلف عنها في المرة السابقة: ففي المرحلة الأولى كانت الإقطاعية لا تزال مسيطرة، تشجع التطور الرأسمالي، وتتسامح معه، لأنه يسمح لها بزيادة ريعها. أما في المرحلة الثانية، فتصبح الرأسمالية هي المسيطرة، وتتسامح، بالتالي، باستمرار الملكية العقارية، لأنه يخدم أهدافها، دون أن يعني ذلك أنها لا تستطيع التخلي عنه، كما يظهر مثال الثورة الفرنسية. في هذه المرحلة الثانية تكون الرأسمالية هي نمط الإنتاج المسيطر، بينما لا تستمر أنماط الإنتاج الأخرى إلا على قاعدة الرأسمالية.

لقد عرفت البلدان المستعمرة شروط إعادة إنتاج الرأسمالية، كان هناك، قبل كل شيء طبقة عاملة تستغلها الرأسمالية العالمية في المركز، أو تستغلها رأسماليتها التابعة، منتهية إلى علاقة رأسمالية محددة. وكان هناك، وبشكل محدود، إنتاج سلعي ضروري لإعادة إنتاج الطبقة العاملة. بيد أن هذه البلدان، وإن كانت قد عرفت المرحلة الأولى للإنتاج الرأسمالي، لم تعرف منه مرحلته الثانية. فأنماط الإنتاج التقليدية لم يتم تهديمها بشكل جذري، لأن التشكيلات الاجتماعية في هذه البلدان لم تعرف التحويل الجذري في أكثر من اتجاه، مما ساعد على تعايش أنماط الإنتاج التقليدية والنمط الرأسمالي، وجعل من الرأسمالية «بنية اقتصادية فوقية» لا أكثر، لا تعنى بتطوير الزراعة وبالمرافق العامة، إلا إن كان ذلك ضرورياً، بشكل مباشر، لتحقيق مصالحها.

إذا عدنا إلى المرحلة الثانية من ظهور الرأسمالية، نجد أن إعادة إنتاج أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية يشكل مستوى داخلياً في

الإنتاج الرأسمالي. وهذا الشكل من الإنتاج محاصر وفي انكماش، على خلاف الإنتاج الرأسمالي، الذي هو في توسع مستمر. وفي هذه المرحلة يوجد اختلاف جوهري بين البلدان المستعمرة، والكلام هنا عن زمن ماركس، والمجتمعات الرأسمالية. فرأس المال في هذه البلدان، التي «ترسملت»، يعتمد على رأسمال خارجي، يمدّه بوسائل الإنتاج (الآلات). والنقطة الأساسية في سيرورة إعادة إنتاج رأس مال هذا هي خضوعه إلى رأس المال المالي في المركز، أو إلى رأس المال العالمي.

المرحلة الثالثة، الخاصة بتطور الرأسمالية، كما رسمها ماركس، لا وجود لها في البلدان المستعمرة. ففي هذه المرحلة، لم تعد علاقات الإنتاج ما قبل ـ الرأسمالية ضرورية، حتى في شكلها الخاضع، لتوسيع وإعادة الإنتاج. أما سيرورة الإنتاج الاجتماعي فكانت، ومقابل رأس المال، تزود سوق قوة العمل بالبروليتاريا، وترمي إلى هذه السوق بقوى عاملة جديدة أيضاً. مع ذلك، فإن هذه البروليتاريا، في شكليها، لم تكن كافية في البلدان المتقدمة، مما جعلها تستعين بقوى عاملة مهاجرة، آتية من البلدان المستعمرة، أو من البلدان الرأسمالية الخاضعة (إسبانيا، اليونان، البرتغال).

يمكن تلخيص مبدأ التمرحل التاريخي، الذي عيّن ولادة تطور الرأسمالية الأوروبية بالشكل التالي:

1 ـ لم تكن الرأسمالية، في المرحلة الأولى، مسيطرة، فإعادة إنتاج مجمل التشكيلة الاجتماعية كان خاضعاً لإعادة إنتاج نمط إنتاج مختلف هو: الإقطاعية، أنماط إنتاج «تقليدية»، نمط إنتاج كولونيالي، وبما يتعلق بنمط الإنتاج الأخير، فإن إعادة الإنتاج كانت تفضي إلى تطوير الرأسمالية.

2 ـ أصبحت الرأسمالية، في مرحلتها الثانية، مسيطرة، لكنها

وهي تعيد إنتاج علاقاتها، بقيت تستعمل نظام علاقات الإنتاج لأنماط إنتاج خاضعة، انقلب الأمر إذن، قياساً بوضع المرحلة الأولى.

3 ـ لم تعد الرأسمالية، في المرحلة الثانية، بحاجة إلى استعمال علاقات الإنتاج لأنماط الإنتاج الخاضعة.

إن هذا التمرحل، والذي قدّم بشكل طويل نسبياً، واعتماداً على اجتهاد بيير فيليب ري، الذي استعمل بدوره تعبير «نمط الإنتاج الكولونيالي» يقدم، ربما، صورة عن المشروع الذي أراد مهدي كتابته، قبل أن يمضي. لكنه أراد رسم هذا التمرحل، وفي أزمنته الثلاثة، في إطار «نمط الإنتاج الكولونيالي» الذي يتسم بـ:

1 ـ وأد إمكانية ظهور برجوازية وطنية بسبب التغلغل الاستعماري.

2 ـ تطور برجوازية كولونيالية تسد أفق التحول إلى رأسمالية وطنية وتسد أفق تطور الطبقة العاملة بشكل موسع.

3 ـ تجدد العلاقة الكولونيالية كشكل تاريخي لوجود البرجوازية العربية التابعة.

فكّر مهدي بتمرحل خاص بـ «نمط الإنتاج الكولونيالي أي بتمييز التمرحل التاريخي، وفقاً للغته. وربما أراد دراسة كل مرحلة من هذه المراحل الثلاث في تناقضاتها السياسية والاقتصادية والإيديولوجية. فلكل مرحلة، وبالمعنى التاريخي، وظيفة، ينبغي تحققها، من أجل الوصول إلى المرحلة اللاحقة. وفي مشروع كهذا، كانت تتراءى أسئلة كثيرة أكثرها طموحاً ولمعاناً مثل اشتقاق «علم السياسة» من «علم التاريخ». وكانت تتلامح، أيضاً، تلك الرغبة العارمة في استنطاق العقل إلى حدوده الأخيرة. رغبة مليئة بالبهاء صبا إليها مهدي، وهو يرى إلى المعرفة بشغف مشبوب ■

نبذة عن حياته

- ولد في بيروت عام 1936 ابن بلدة حاروف الجنوبية قضاء النبطية.
- تلقى علومه في مدرسة المقاصد في بيروت وأنهى فيها المرحلة الثانوية.
- نال شهادتي الليسانس والدكتوراه في الفلسفة من جامعة ليون ـ فرنسا.
- درّس مادة الفلسفة بدار المعلمين في قسنطينة (الجزائر)، ثم في ثانوية صيدا الرسمية للبنات (لبنان). انتقل بعدها إلى الجامعة اللبنانية معهد العلوم الاجتماعية كأستاذ متفرغ في مواد الفلسفة والسياسة والمنهجيات.
- كان عضواً بارزاً في اتحاد الكتّاب اللبنانيين والمجلس الثقافي للبنان الجنوبي، ورابطة الأساتذة المتفرّغين في الجامعة اللبنانية.
- انتسب إلى الحزب الشيوعي اللبناني عام 1960، وانتخب عضواً في اللجنة المركزية للحزب في المؤتمر الخامس عام 1987.
- استشهد في شارع الجزائر ـ بيروت في 18 أيار 1987.

صدر للمؤلف

1 ـ مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني، ط1 (1973)، ط7 (2013).

2 ـ أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازيات العربية؟ ط1 (1974)، ط7 (2002).

3 ـ النظرية في الممارسة السياسية ـ بحث في أسباب الحرب الأهلية: ط1 (1979)، ط3 (1990).

4 ـ مدخل إلى نقض الفكر الطائفي ـ القضية الفلسطينية في ايديولوجية البرجوازية اللبنانية: ط1 (1980)، ط3 (1989).

5 ـ هل القلب للشرق والعقل للغرب؟ ماركس في استشراق إدوارد سعيد ـ ط1 (1985)، ط3 (2006).

6 ـ في علمية الفكر الخلدوني: ط1 (1985)، ط4 (2006).

7 ـ في الدولة الطائفية: ط1 (1986)، ط3 (2003).

8 ـ نقد الفكر اليومي: ط1 (1988)، ط4 (2011).

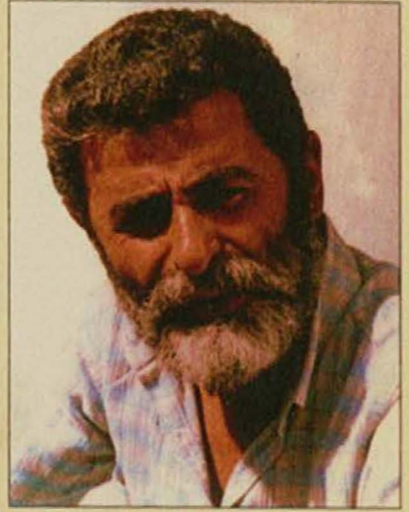
9 ـ مناقشات وأحاديث في قضايا حركة التحرر الوطني وتميّز المفاهيم الماركسية عربياً: ط1 (1990).

10 ـ في قضايا التربية والسياسة التعليمية: ط1 (1991)، ط2 (2007).

في الشعر:

- تقاسيم على الزمان، ط1 (1974).
- فضاء النون: ط1 (1984)، ط2 (2013).

صدرت جميعها عن دار الفارابي - بيروت.



الموت في التماثل
والإختلاف حياة الزمن

مهدي عامل



